سلسلة الحوار 27

فريد الأنصاري


أبجديات البحث في العلوم الشرعية

محاولة في التأصيل المنهجي

- ضوابط
- مناهج
- تقنيات
- آفاق



أبجديات البحث
في
العلوم الشرعية



سلسلة الحوار 27

ذ. فريد الأنصاري

أبجديات البحث في العلوم الشرعية

محاولة في التأصيل المنهجي

- ضوابط
- مناهج
- تقنيات
- آفاق



الكتاب : أبجديات البحث في العلوم الشرعية.
المؤلف : ذ. فريد الأنصاري.
الناشر : منشورات الفرقان.
الطبعة : الأولى، الدار البيضاء – ذو القعدة 1417 / أبريل 1997.

الطبع : مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء.
الإيداع : القانوني رقم 1997/411.

الإهداء

إلـــى

الشموع التي تفنى قطرة قطرة .. ترشيدا، وتبصيرا،
لأطياف المستضعفين ...

إلـــى

طلائع الدراسات الإسلامية في كل مكان..

أهدي هذه الورقات.



بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

مقدمة

للمنهج العلمي عندي قصة، تبدأ منذ صباي. فقد طبع والدي بيتنا الذي نشأت فيه، بما كان يسميه ب(النظام)، من خلال أفعاله وأوامره الصارمة، حتى النعال، فقد كان على كل من يدخل عليه منا ، أو حتى من الضيوف، أن يضعهاحذو الجدار، مستقبلة أطرافها إياه بانتظام مستقيم : الواحدة الى جانب الأخرى ، كأنها صف من الغنم مشدود الى ربق واحد.

وقد كنت أظن أن الناس جميعا على هذه الحال، ولم أتبين خطأ هذا الظن على الحقيقة، إلا من بعد ما أقمت بالحي الجامعي، في مرحلة الطلب حيث تبينت نماذج من الشباب، الذي لا يبالي أين يضع كتبه أو ثيابه، فتضايقت بذلك، ثم سارعت الى كتابة (شعار) بالطبشور على أعلى جدار الغرفة، التي سكنتها مع ثلاثة طلبة آخرين، ونصه :(النظام أساس الحياة).

و في أوائل المرحلة الجامعية ، سمعت لأول مرة مصطلح (المنهج) في سياق جديد، من أحد أساتذتي الكرام ، هو الأستاذ أحمد العماري ، الذي كان يؤكد - في دروس تاريخ الإسلام - أن المنهج هو جوهر مشكلة الأمة، فلو استقامت عليه لاستقام لها كل شيء . بيد أني - رغم ما لدي من حس تنظيمي سابق- لم أفلح في فهم حقيقة (المنهج) على التفصيل، وما يقصد به بالضبط، وإنما الذي رسخ في ذهني أنه أمر خطير . وتقدمت بي مراحل الدراسة، لأتوصل بعد ذلك الى أن معناه، لا يخرج عما عرفته من قبل، في معاني (النظام) من ترتيب، وتنسيق، وضبط لمختلف أوجه النشاط، هكذا على الجملة.

ثم كان اتصالي بأستاذي الفاضل الدكتور الشاهد البوشيخي، الذي تعلمت منه تفاصيل (المنهج) حيث كانت كل أقواله وأفعاله، ترجمة لهذا المعنى. ولم يكن ذلك مقتصرا لديه على البحث العلمي فقط، ولكن كان طابعا يطبع كل حياته تقريبا، في

سفره وحضره، فتعلمت منه في كل ذلك، أن المنهج ضد الارتجال، وأنه لا يستقيم أمر بغير ترتيب، ولا يقوم بناء بغير نسق وتركيب. وقد احتككت به في البحث العلمي، باعتباره مشرفا، فكان لي في ذلك مرشدا، ودليل ميدان، يلتفت الى الصغيرة والكبيرة، وينبه على الجليلة و الحقيرة، فكان من فضل هذه الصحبة المباركة علي، أن تبينت ما كان مبهما، من ملامح المنهج العلمي، فتجمع لدي من بنائه قواعد وأركان، تمكنت - بحمد الله - بعد و فرتها، من إرجاعها الى أصولها وسبكها في أنساقها.

وهكذا، صار لدي يقين في أن التعلم الحق، ليس هو جمع المعارف واحتطابها، بقدر ما هو بحث في مناهجها، لا قتناص أسراره، بإدراك كيفيات انبنائها، وطرائق تركيبها. وفرق في مقامات العلوم بين من يروي أشكالها ورسومها ومن يستنبط ويخترع أحكامها وقواعدها، إذ (العالم ليس هو الذي يحمل في رأسه خزائن ومكتبات، ولكنه الذي يعرف كيف يوظف مافي رأسه، وما في الخزائن والمكتبات، من أجل إضافة بعض الإضافات) [1].

وقد كان من فضل الله علي، أن توجهت الى دراسة علم أصول الفقه، والاهتمام به، منذ المرحلة الأولى للطلب الجامعي، فاستفدت من مادته المنهجية، ما جعلني أكثر تعلقا بقضايا المنهج، في العلوم الشرعية بعد. ومن المستملح أن أذكر في هذا المقام أن تساؤلات الدكتور حسن حنفي، حول كثير من القضايا الأصولية، ومحاولة توظيفها المنهجي، لتقرير آرائه الغريبة، بشكل ذكي، خلال دروسه في علم أصول الفقه، التي ألقاها علينا بشعبة الدراسات الإسلامية بفاس، وكذا من خلال بعض مؤلفاته، كل ذلك جعلني أقرر التخصص في هذا العلم، وإنجاز كل بحوثي الجامعية فيه، انطلاقا من الإجازة الى ما بعدها، وكان لهذا التخصص أثر كبير في تطوير ثقافتي المنهجية وتأصيلها.

و لذلك كله صرت أنظر بعين النقد لبرامج شعبة الدراسات الإسلامية بالمغرب، ومقرراتها، لما تعانيه من قصور منهجي شديد، سواء فيما يتعلق بالمادة المنهجية [2] أو فيما يتعلق بتدريس سائر المواد على العموم، إذ كان من أثر ذلك إنتاج بحوث

---

(1) مصطلحات النقد العربي: 22-21 .

(2) لا تحتوي برامج الشعبة في جميع مراحلها التربوية على شيء اسمه (مادة البحث العلمي) أو (مناهج البحث العلمي).

جامعية، ليس لبعض منها حظ من العلمية إلا ما لرجل ـ اسمه محمد و هو لا يؤمن بالله ـ من الحظ في الإسلام !

و حينما قدر الله أن أشتغل بالتدريس في الشعبة، عملت ومازلت أعمل على التنبيه على خطورة القضية المنهجية، بالمعنى العام و الخاص، غير أني حينما أسأل عن مرجع مفيد في الموضوع، كنت أجد حرجا في تعيين كتاب من المصنفات العربية، يكون مرجعا صالحا لطلاب الدراسات الإسلامية في القضية المنهجية، لتأثر كثير من هذه المصنفات بالرؤية الغربية للمنهج بشكل ظاهر أو خفي. فبدأت أشعر بالفراغ الحاصل في هذا المجال، وأهمية التصنيف فيه، بناء على رؤية شرعية لأصول المنهج وقواعده، خاصة و أن ما قرأته من كتابات في (المنهج العلمي) لا يخرج عن ثلاثة أصناف ؛ لا تسد الحاجة المقصودة سدا تاما ، وهي:

أولا : كتابات من المنظور الغربي للمنهج العلمي:

سواء منها ما لم يزل على أصله، أو ماهو مترجم الى العربية، أو ما صنفه المفكرون العرب أنفسهم. ورغم أهمية هذه المصنفات، وفائدتها الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التقني من (المنهج العلمي)، فإنها من جانب الرؤية النظرية للمنهج، وما تقدمه من قواعد وضوابط في ذلك، ذات ضرر كبير على الباحث المسلم المبتدئ، لما تتسم به من ارتباط شديد، وصريح، بالمذهبيات العلمانية على مختلف صورها. فهذا مثلا : (فلاديمير كورغانوف) في كتابه (مناهج البحث العلمي) يصرح قائلا : (العالم ملحد بصورة منهجية) [1] و لذلك فهو يؤكد على ضرورة (النضال من أجل علمانية التعليم) [4].

هذه الرؤية هي نفسها التي تحكم كثيرا من الكتابات العربية في نفس المجال، ككتاب (أسس المنطق و المنهج العلمي) للدكتور فتحي الشنيطي، الذي يقول فيه صاحبه : (أما حكم القيمة، فليس له ارتباط بالمنهج العلمي) [5].

ومثله قول الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل في كتابه (المنهج العلمي و تفسير السلوك) ، عما أسماه ب " التكوينات الغيبية" : إنها (تفترض وجود أسباب ، أو

---

(3) ص : 92 .

(4) ص : 92 .

(5) ص : 98

عوامل غير قابلة للملاحظة، وليس من الممكن تحديدها (...) ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها من حيث الوصول إلى أهداف العلم) [6] ! ويحذر الدكتور أحمد بدر في كتابه (أصول البحث العلمي ومناهجه) مما أسماه بـ (مصادر الثقة والتقاليد السائدة) يقول: (إن الدارسين والباحثين يقومون باقتباس بعض ما كتبه (أهل الثقة) في المجالات المختلفة، وغالبا ما يكونون مخطئين (...) كما اعتمدت كثير من المقدمات و الحيثيات -الخاصة بالدين والسلوك الإجتماعي -على كتاب مقدس، أو تقاليد معينة ....» [7]، وهكذا (ترفض الطريقة العلمية، الاعتماد على مصدر الثقة) [8] !

ونحن نعلم أن (أهل الثقة) في العلوم الشرعية هم الذين يحتج بحديثهم ! ورغم أن دلالة المصطلح تختلف من الفكر الغربي إلى الفكر الإسلامي، فمن يضمن لنا تثبت شباب في مثل هذه القضايا، ولما ينالوا من التكوين الفكري والمنهجي ما يتحصنون به ؟

ثانيا : كتابات في التخصصات غير الشرعية

كمناهج البحث الأدبي، أو اللغو ، أو النفسي، أو الاجتماعي ...الخ. فهذه التصنيفات زيادة على كونها - كسابقتها - متأثرة في غالبها بالرؤية الغربية للمنهج العلمي، فإنها مرتبطة، من حيث قواعدها، وضوابطها المنهجية، بالمجال الذي صنفت فيه، فتتعسر الإستفادة منها بالنسبة لطالب العلوم الشرعية.

ومن هذه الكتابات، مثلا : (البحث الأدبي : طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره) للدكتور شوقي ضيف، و(مناهج الدراسات الأدبية الحديثة) للدكتور عمر الطالب وكذا(المناهج الفلسفية) للدكتور الطاهر وعزيز، و(أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية) للدكتور فاخر عاقل . فهذه الكتب و أمثالها مما هو مرتبط بمجال خاص، تكاد تكون عديمة الفائدة، بالنسبة للباحث في العلوم الشرعية، لأنها تؤسس قضاياها، و توجيهاتها المنهجية، على مفاهيم العلوم ، أو الفنون المصنفة فيها. ولذلك يعسر نقل ذلك إلى المجال الشرعي، إضافة إلى ما في هذا، من مخاطر منهجية ومعرفية ..

---

(6) ص : 39 .

(7) ص : 32.

(8) ص : 43 . و بنفس المعنى و السياق استعمل د. فاخر عاقل مصطلح (أهل السلطة).
ن : أسس البحث :76

ثالثا : كتابات في التخصصات الشرعية

سواء في ذلك ما كتبه المسلمون، أو المستشرقون . وهي بهذه الصورة، أو تلك نادرة جدا، ويمكن تقسيمها جميعا - من حيث مقاصدها - الى قسمين :

أ ـ **القسم الأول** : وكان الغرض الغالب منه هو عرض رؤية العلماء المسلمين الفلسفية، لمناهج البحث العلمي، أي فلسفة المنهج على نحو ما فعله المستشرق الألماني فرانتز روزنتال، في كتابه (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) المترجم الى العربية، من لدن الدكتور أنيس فريحة بمراجعة الدكتور وليد عرفات . صدرت طبعته الرابعة عن دار الثقافة ببيروت سنة 1403هـ/ 1983م في (230) صفحة ، من الحجم المتوسط، وقد قسم المؤلف كتابه هذا الى أربعة أقسام، فسمى المقدمة قسما أولا، وخصص القسم الثاني، لقضايا التحقيق أساسا، وقواعد ضبط المخطوطات، كما يراها القدماء من علماء المسلمين، مستمدا مادته العلمية، من كتب علماء الحديث، خاصة كتاب (المعيد في أدب المفيدو المستفيد) لعبد الباسط بن موسى بن محمد العلموي المتوفى سنة 981هـ و كتاب (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم) ، لابن جماعة المتوفى سنة 766هـ . كما استفاد أيضا من نصوص لعلماء آخرين، من المحدثين والفقهاء، والمؤرخين والأدباء، والفلاسفة وغيرهم . وقد استغرق هذا القسم نصف الكتاب تقريبا. أما القسم الثالث فخصصه للحديث عن (طريقة المعالجة النقدية)، حيث ذكر اهتمام المسلمين بضبط الأسانيد، والدقة في النقل، وقضايا الوضع، والسرقات الأدبية وروح النقد لديهم، ونظرتهم الى الثقات .

وأما القسم الرابع و الأخير فقد تحدث فيه عن البحث العلمي، من حيث تطوره، وتقدم أساليبه لدى المسلمين، وتجديدهم، فيما ورثوه عن الأمم السابقة، وما يتعلق بذلك من المسائل، والمعاني.

والكتاب بهذا الشكل، خاصة في قسميه الأخيرين، يجول في كل حقول المعرفة التراثية، من علوم شرعية، ولغوية، وأدب، وفلسفة، وتصوف، وطب وفلك ...الخ. وهو رغم ريادته، يمكن أن نلاحظ عليه سقوطه في تعميمات وأحكام مطلقة، غير مبنية على استقراء تام، وتلفيقه لنصوص الفقهاء، والمحدثين، والفلاسفة، والشعراء ، وغيرهم للخلوص إلى نتائج معينة وكذا إرجاعه بعض القضايا المعروفة لدى علماء الإسلام الى أصول يونانية، نحو قوله : (من العسير أن نفصل بين القصص العربي الذي يدور حول

*لاأدري*و بين قول سقراط : إني أعرف أنني لا أعرف) [9] و كذا حكمه على العقيدة الإسلامية بقوله : (إنه من الغريب حقا أن هذه العقيدة بالقضاء والقدر، لم تؤثر التأثير السيء ، في النشاط الفكري الإسلامي طيلة قرون عشرة ازدهرت فيها الحياة الفكرية نعم، عشرة قرون مرت ، قبل أن أخذت هذه العقيدة، تعمل عملها السيء، في نفوس المسلمين، وفي الحد من نشاطهم) [10] كذا! إلى غير ذلك من القضايا التي تسقطه، فيما سقط فيه المستشرقون الذين خصص لهم مقدمة كتابه للهجوم العنيف عليهم، واتهامهم بالتعصب والاستعلاء!

و الكتاب في نهاية المطاف -خلا ما يتعلق بقسم التحقيق -عبارة عن تصورات عامة لبعض القضايا المنهجية النظرية، في التراث الإسلامي، ولذلك ففائدته العملية لطلاب الدراسات الإسلامية، فيما يتعلق ببناء البحث العلمي، ضعيفة جدا .

والكتاب الثاني في هذا الباب هو : (مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي) للدكتور علي سامي النشار رحمه الله، الذي صدرت طبعته الثالثة، عن دار النهضة العربية ببيروت سنة 1404 هـ / 1984 م في (381) صفحة من الحجم المتوسط .

وهو كتاب رائد في بابه، وقد امتاز على كتاب روزنتال بعدة أمور، منها أنه - بالإضافة الى سلامته من الإسقاطات الإستشراقية - قد ركز على جانب واحد من المنهج العلمي، وهو البنية الداخلية، أي منهج التفكير و الاستنباط إذ حاول النشار تلمس ملامح هذا المنهج ، لدى علماء الإسلام من متكلمين، وأصوليين، وفقهاء، ورياضيين، وكيميائيين، وغيرهم من خلال كتاباتهم العلمية ، ونقدهم للمنطق الأرسطي . ورغم هذه السعة التي اتسمت بها مادة البحث، والتي لم تعفه من السطحية أحيانا فإن النشار رحمه الله قد استطاع تركيب صورة متكاملة، عن المنهج العلمي - والتجريبي منه على الخصوص - لدى علماء الإسلام كما امتاز هذا الكتاب، على كتاب روزنتال، باستثماره للعلوم الشرعية بصورة أعمق وأدق، مما طبعه بالأصالة، و جعله يحتل مقام الريادة، في توجيه (تفكير عدد من الباحثين (...) الى دراسة الفكر الإسلامي، في إطار المنهج العام لأصحاب الأصول، ولعماء الكلام) [11].

---

(9) مناهج روزنتال : 170.

(10) نفسه : 17.

(11) من مقدمة الدكتور عبده الراجحي للطبعة الثالثة من الكتاب ص6.

وفي سنة 1404هـ 1984/م صدرت الطبعة الأولى لكتاب جديد في نفس الإتجاه، للدكتور مصطفى حلمي، بعنوان : (مناهج البحث في العلوم الإسلامية) عن مكتبة الزهراء بالقاهرة ، في (232) صفحة من الحجم المتوسط. وهو يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب، من غير خاتمة.

والكتاب في أغلب مادته، تكرار لكتاب الدكتور النشار رحمه الله، خاصة منه البابان الأول والثاني، إذ جعل فصول الباب الأول في التعريف بمناهج البحث، والنظرية العلمية، ونقد علماء المسلمين للمنطق الأرسطاليسي، ثم صلة النهضة الأوروبية بالمنهج التجريبي، وأسباب التقدم العلمي لدى المسلمين. وجعل الباب الثاني في كون التقدم العلمي، ثمرة جهود العلماء المسلمين، في الطبيعة، والطب، والفلكوالرياضة.

أما الباب الثالث - الذي يتميز بجدته النسبية - فقد جعله في (مناهج البحث في بعض العلوم الإنسانية في الفكر الإسلامي الذي صاغه في مبحثين : الأول في قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي)، والثاني عبارة عن (مقدمة عن منهج علماء المسلمين) في النفس والأخلاق والإجتماع.

بيد أن المبحث الأول، هو الأكثر طرافة، حيث حاول فيه المؤلف استنباط بعض القواعد المنهجية، في البحث الإسلامي وهي:

- الشرع قبل النقل في الفهم والتفسير.
- رفض التأويل الكلامي في الإعتقاد.
- الاستدلال بالأساليب العقلية في القرآن ، فيما يتعلق بالنظر في ملكوت الكون لمجادلة الخصوم [12].

ورغم اضطراب الكتاب مادة، ومنهجا، فهو مع ذلك يمكن أن يفيد على غرار كتاب النشار في تربية الحس المنهجي، لدى طلاب الدراسات الإسلامية، وإن كان كتاب النشار أدق منه طبعا، في بناء قضاياه على أصول و قواعد، و أغنى فيما يتعلق بفتح آفاق البحث المنهجي، في كل مجال على حدة ، من مجالات العلوم الشرعية.

بيد أن الفراغ يبقى حاصلا، فيما يتعلق بالجانب المنهجي التطبيقي، أو التقني، وما ينبني عليه من تنظير، وهذا ما تصدت له كتب القسم الثاني من الكتابات المنهجية في التخصصات الشرعية.

---

(12) ص: 100 إلى 109.

ب ـ القسم الثاني : وكان الغرض الغالب منه ، هو تقديم صورة إسلامية عملية للبحث العلمي، ومناهجه، وتقنياته، بشكل حديث، انطلاقا من النصوص القرآنية، والحديثية واستعانة بمناهج العلوم الإنسانية في الفكر الغربي، و كذا وضع قواعد وتوجيهات لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية . ومن أقدم ما ألف في هذا الاتجاه ، كتاب (لمحات في المكتبة ، والبحث ، والمصادر) للدكتور محمد عجاج الخطيب ، الذي صدرت طبعته الأولى سنة 1389هـ/ 1969م. ثم صدرت طبعته الخامسة سنة1400هـ/ 1980م عن مؤسسة الرسالة ببيروت ، في (480) صفحة من الحجم المتوسط.

و هو يتكون من مقدمة ، وثلاثة فصول ، ولم يختم بخاتمة.

فأما الفصل الأول منه ، فقد خصصه صاحبه للحديث عن المكتبة،وتحدث فيه عما يتعلق بها، نشأة وتنظيما، وأهمية، قديماوحديثا.

وأما الفصل الثاني، فقد خصصه للحديث عن (البحث وأصوله)، ذكر فيه بعض تقنيات البحث العلمي، بشكل هزيل جدا، لا يتجاوز حجمه(23) صفحة! بالنسبة لكتاب يفوق عدد صفحاته الأربعمائة !

وأما الفصل الثالث فهو الذي نال الحظ الأكبر من التوسع والتفصيل، وهو عبارة عن ببليوغرافيا، لأهم المصادر والمراجع في العلوم الشرعية. والكتاب بهذه الصورة، تكاد تنحصر فائدته في مادته المر جعية، الغزيرة التي عرض فيها أهم مصادر التراث الإسلامي جملة.

و من الكتب القيمة ، التي صنفت بهذا القصد أيضا، كتيب : (في المنهجية والحوار) للدكتور رشدي فكار، الذي صدرت طبعته الأولى بعنوان (لمحة عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر) سنة 1402هـ/ 1982م. عن مكتبة وهبة بالقاهرة - مطبعة التقدم . ثم صدرت طبعته الثانية بالعنوان الجديد، مع بعض التعديلات و الإضافات سنة : 1403هـ/ 1983م عن مكتبة وهبة بالقاهرة، ومكتبة المشعل بالرباط - مطبعة أكدال بالرباط.

و الكتاب في (128) صفحة من الحجم الصغير، وهو ـ بعد مقدمتي الناشر ـ ينحصر في ثلاثة فصول، وخلاصة.

فأما الفصل الأول : فهو (لمحة عن الإطار التنظيري للمنهجية ، والمناهج الرئيسية لعلوم الإنسان). تحدث فيه أساسا عن ثلاثة مناهج، هي المنهج التاريخي، والمنهج السوسيولوجي، والمنهج التحليلي.

وأما الفصل الثاني، فتحدث فيه عن (استئناس المنهجية في الدراسات الإسلامية، وإطارها العلمي، والتطبيقي) محاولا بذلك بيان كيفية الاستفادة من المناهج الثلاثة المذكورة، في بناء البحث العلمي، في الدراسات الإسلامية جملة، كما قدم فيه بعض التوجيهات التقنية لذلك. وأما الفصل الثالث والأخير، فقد خصصه لـ(الحوار و مآلية التحدي الإعجازي للإسلام، منهجيا، في هذا العصر).

ثم ختم الكتيب بخلاصة، هي في الحقيقة متعلقة بالفصل الأخير فقط ، ولا علاقة لها بما قبله.

وقيمة هذا الكتيب المنهجية، تكمن أساسا في فصله الثاني، حيث حاول (استئناس) مناهج العلوم الإنسانية، في الدراسات الإسلامية ، والإستفادة منها بشكل ذكي، مبينا ما يمكن أخذه منها، وكيف يمكن تو ظيفه في الإطار الإسلامي.

و أما ما يمكن ملاحظته عليه ههنا، فهو عدم محاولته استخلاص، أو بناء منهج اسلامي أصيل - كما فعل النشار قبله، في الجانب النظري - وإنما اقتصر على (استئناس) المنهج الغربي فقط.

ثم نلاحظ في الأخير، عدم الانسجام التام بين فصول الكتاب، إذ يمثل الفصل الثالث منه نشازا ما، فالأول والثاني، يكمل أحدهما الآخر، بينما الثالث ضرب بعيدا عنهما نسبيا. فهو عبارة عن محاورة ومناقشة للفكر الغربي المنكر لأصول الإسلام، وإبطال لدعواه، بناء على الإعجاز المنهجي للقرآن، في عرض قضايا الكون، والنفس، والمجتمع. وكان اللائق بهذا - في نظري - ألا يحشر الى جانب الفصلين السابقين، وإن حاول المؤلف أن يجمع بينها جميعا، في عنوان الكتاب، وبالرغم من أنها تدخل كلها، في الإطار العام، لمفهوم المنهج.

وفي سنة 1404هـ/ 1984م، صدر للدكتور محمد الدسوقي، كتاب في نفس الاتجاه، تحت عنوان (منهج البحث في العلوم الإسلامية)، عن دار الأوزاعي، في:(400) صفحة من الحجم المتوسط.

و هو يتكون من مقدمة وتمهيد، وبابين، وخاتمة. ويعتبر هذا الكتاب من أهم ما صدر في هذا الاتجاه إذ حاول فيه صاحبه التوسع في بناء قواعد لمناهج البحث في العلوم الإسلامية، خاصة في الباب الثاني.

فبعدما مهد للكتاب بحديث عن نشأة البحث العلمي، وتطوره، جعل الباب الأول في مناهج البحث العلمي، ومراحل إعداده ، وقسمه الى فصلين :

الأول في (مناهج البحث)، تحدث فيه عن ثلاثة مناهج، هي : (المنهج النقلي)، ودرس فيه ما يتعلق بتحقيق النصوص، و(المنهج الاستقرائي)، المبني على استقراء الجزئيات لبناء الكليات، ثم (المنهج الاستنباطي)، الذي تحدث فيه عن عمليتي : التحليل، والتركيب، وجعل الفصل الثاني في (مراحل إعداد البحث).

و الباب الأول، وما قبله لا يتعدى من حجم الكتاب (142) صفحة. بينما خصص جل ما بقي للباب الثاني أي حوالي (222) صفحة، وهذا الباب هو الأهم في الكتاب، حيث جعله في (منهج البحث في العلوم الإسلامية)، و قد مهد له بتمهيد مهم، جعله في (دعائم منهج البحث في العلوم الإسلامية)، وهو عبارة عن قواعد لضوابط تصور البحث العلمي، في الإسلام، وإنجازه. أجملها في عشرة هي :

- أولا : الانطلاق من عقيدة التوحيد.
- ثانيا : استهداف خدمة العقيدة الإسلامية، و بيان الحلال والحرام.
- ثالثا : الفقه بمقاصد الشريعة ، وأحوال الناس.
- رابعا : لا بحث فيما ثبت بدليل قطعي، وإنما هو في الظنيات.
- خامسا : العالم المنظور هو موضوع العقل، إذ لا مجال لهذا في عالم الغيب.
- سادسا : معرفة بيان الرسول صلى الله عليه وسلم.
- سابعا : الاعتماد على السلف.
- ثامنا : إقرار مبدأ (لا أدري) في المنهج الإسلامي.
- تاسعا : دراسة اللغة العربية وآدابها.
- عاشرا : إخلاص النية لله تعالى، والعمل بماعلم.

و الملاحظ أن هذه القواعد مختلفة و متنوعة ، إذ منها ما هو شرطي، و منها ما هو غائي . ثم هي في مجملها متأثرة بالنظرة الفقهية للبحث العلمي، وكأنها إنما تحدد قواعد الاجتهاد الفقهي ليس إلا.

ثم خلص المؤلف بعد ذلك، الى صلب الباب الثاني الذي جعله بعد التمهيد في أربعة فصول. جعل الأول منها في (منهج البحث في التفسير)، والثاني في (منهج البحث في السنة) والثالث في (منهج البحث في الفقه)، و الرابع في (منهج البحث في علم الكلام).

و الحقيقة أنه لم يأت في كل هذا، بجديد، إذ اقتصر على ذكر القضايا النظرية، المطروحة في مناهج هذه العلوم، لدى القدماء بصورتها المعروفة عندهم، مثل قضية

التفسير والتأويل، وآراء العلماء في منهج التفسير، و معاني السنة لغة واصطلاحا، ومسألة التدوين، و النقد الحديثي.....الخ .

و نفس الأمر، فعله بالنسبة لباقي العلوم، فقد اقتصر على القضايا التاريخية المعروفة فيها، التي منها مالا فائدة فيه بالنسبة للدرس المنهجي.

ثم ختم المؤلف كتابه باستخلاص نتائج، وتوصيات مهمة، تدعو الى الاجتهاد، والبحث الجماعي ودراسة تاريخ العلوم، ومناهجها، ونحو ذلك.

و الكتاب في مجمله، هام كما ذكرت، لمحاولته النظر الى قضايا المنهج، من خلال التصور الإسلامي، وفتحه لآفاق مهمة في البحث العلمي، المنهجي وغيره.

هذا وقد صدر في نفس الغرض أيضا، كتاب للدكتور غازي حسين عناية، تحت عنوان : (مناهج البحث العلمي في الإسلام) عن دار الجيل ببيروت في الطبعة الأولى منه سنة 1410هـ/ 1990م في (310) صفحة من الحجم المتوسط.

وهو يتكون من مقدمة، وستة أبواب، وخاتمة. وكل باب موزع على فصول، فالباب الأول، يتحدث (عن الإسلام والعلم، أو العلم في الكتاب والسنة). والباب الثاني في (منهج البحث العلمي) تحدث فيه عن (أنواع مناهج البحث العلمي) تكاد تكون ملخصة من كتاب (مناهج البحث العلمي) لعبد الرحمن بدوي، ثم تحدث بعد ذلك عن مناهج البحث العلمي عند المسلمين، وتأصيل الفكر الإسلامي لها. وطريقة المؤلف في ذلك، أنه يورد تعريفا للمنهج كما حدده اليونان، أو الفكر الغربي الحديث، ثم يسرد عددا من الآيات ليستنبط منها إشارة تدل على المنهج الاستدلالي أو التجريبي أو التاريخي أو الوصفي.

ثم تحدث بعد ذلك عن مناهج الشريعة في الدعوة الى العلم بنفس الطريقة تقريبا.

وأما الباب الثالث فقد تحدث فيه عن البحث العلمي، ومؤسساته الجامعية، والحكومية، والاقتصادية، والخيرية، وأنواع البحوث، ومقومات البحث العلمي أي ضوابطه، وخطوات إعداده وتنظيمه.

و في الباب الرابع، تحدث عن (المخطوطات) وشروط التحقيق وخطواته.

والباب الخامس، خصصه للحديث عن (المكتبة في الإسلام)، نشأتها وأقسامها ونظامها، و أشهر المكتبات الإسلامية قديما وحديثا وكذا أهدافها العامة.

وأما الباب السادس، فهو عبارة عن (دراسة تعريفية لبعض المصادر والمراجع)، عرف فيه بشكل موجز ببعض مصادر العلوم الشرعية.

ثم ختم الكتاب بخاتمة لخصت ما سبق.

والحقيقة أن هذا الكتاب - رغم مادته العلمية المتنوعة - ليس فيه أي محاولة للإبداع، والتجديد. وإنما هو تكرار لما في كتب المناهج عامة. وأما حظه من عنوانه الموضوع له، فقليل جدا، إن لم يكن منعدما!

وبعد، فقد عز أن أجد كتابا، يقدم صورة عملية، لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية، مستلهما في ذلك أصول المذهبية الإسلامية، وفروعها، ومستفيدا - في نفس الوقت - من المناهج الغربية، بعد استصلاحها، وتخليتها من أدوائها. فيكون سهل المنال مادة ومنهجا، بالنسبة للطلبة، والباحثين المبتدئين، ممن لم يتيسر له الإطلاع على أصول (المنهجية). فخطر لي، بعد ذلك، أن أحاول وضع لبنة، في أساس هذا المشروع، عسى أن تتوالى المحاولات من هنا وهناك. فيمكن أن نتحدث بعد إن شاء الله عن (مناهج البحث في العلوم الشرعية) بما في العبارة من معنى، فاستعنت بالله عز وجل، وعزمت على العمل، بعد التوكل عليه سبحانه، رغم قلة الخبرة، و قصر باع التجربة، فجهدت في جمع مادة هذا الكتيب، أياما، وسهرت في ترتيبها وتركيبها ما شاء الله أن أسهر، حتى ارتفعت قواعده واكتمل بناؤه، فيما يقارب السنتين من الاشتغال به، فصار هيكله بعد التركيب والتبويب، في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

فأما الفصل الأول، فقد خصصته لدراسة حدود (علمية) البحث في العلوم الشرعية، وضوابطها، وجعلته - بعد التمهيد له - في مبحثين : الأول لحصر ضوابط البحث العلمي التي بها يستحق صفة العلمية، والثاني لدراسة (علمية) المنهج بين العلوم الانسانية و العلوم الشرعية.

وأما الفصل الثاني، فقد صنفت فيه (المناهج العلمية) في العلوم الشرعية كما أقترحها، وفصلت قواعد كل منهج، في مبحث مستقل، فكانت - بعد التمهيد - خمسة مباحث : أربعة منها للمناهج، وهي : المنهج الوصفي، والمنهج التوثيقي، والمنهج الحواري، ثم المنهج التحليلي، وأما الخامس فكان في منهج توظيف المنهج.

والفصل الثالث، خصصته لبيان تقنيات البحث العلمي، وذلك عبر المراحل التي يمر بها بناؤه، فدرست كل مرحلة، في مبحث مستقل، و هي ثلاث: المرحلة الابتدائية، و المرحلة التركيبية، ثم المرحلة التكميلية.

و أما الفصل الرابع، فهو في آفاق البحث في العلوم الشرعية، قدمت فيه تصورات منهجية، لتوجيه البحث العلمي، في المجالات الشرعية، في قضايا التحقيق، والتكشيف والدراسات المصطلحية، والمنهجية، وبعض المتفرقات الخاصة ببعض

العلوم الشرعية دون بعض. فكان كل ذلك في تمهيد، وأربعة مباحث. خصصت المبحث الأول منها للتحقيق والتكشيف الموضوعي، والثاني للدراسات المصطلحية، والثالث للدراسات المنهجية، و الرابع جعلته في العلوم الشرعية على التفصيل : فصلت فيه متعلقات كل علم على حدة.

ثم ختمت الكتاب بخاتمة، نبهت فيها الى ما عساه يكون من النتائج المتوصل اليها على العموم . وعززته بعد ذلك ب (ملحق مصطلحي) و هو عبارة عن معجم شارح لأهم المصطلحات المنهجية الواردة فيه؛ كي يكون دليلا للقارئ يعينه على تبين ما لم يتضح بالقدر الكافي في صلب الكتاب، كما يذكر بأهم القضايا المطروحة فيه، من خلال تركيزها في المصطلحات التي تساعد على ترسيخ المفاهيم العلمية في الذهن.

و أخيرا فقد قصدت بهذا الكتيب - أساسا - التنبيه على خطورة القضية المنهجية، في صياغة العقل الإسلامي المعاصر، من الناحية العلمية، فيما يتعلق بالعلوم الشرعية خاصة وهو بهذه الصورة، مدين لأشياخي الكرام، جازاهم الله خير الجزاء، بأشياء كثيرة، خاصة منهم الدكتور الشاهد البوشيخي، الذي كان هذا العمل المتواضع ترجمة لكثير من توجيهاته المنهجية، سواء مما تلقيته عنه قراءة أو مشافهة. والله سبحانه، وتعالى أسأل، أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، ويتلقاه بقبول حسن عسى أن أجد أجره «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم».

و صلى الله على محمد و آله و سلم

وكان الفراغ منه بالمحمدية
سحر يوم الخميس 17ربيع الثاني
1413هـ/ 16اكتوبر 1992م
ـ فريد الانصاري ـ

الفصل الأول :

علمية البحث
في العلوم الشرعية



تمهيد :

لعل من أصعب الأزمات التي تعاني منها الأمة اليوم، هي غياب العقل المنهجي، أو التفكير الناهج ،أي الواضح و البين والمستقيم . فإعادة تشكيل العقل المسلم التي ننادي بها اليوم[1]، إنما هي إعادة نهج له من جديد، أي إقامته على نظام واضح مستقيم، واستنهاج[2] الفكر لدى الانسان على العموم، يعني قدرته على التفكير الواضح و المنظم.

إن الارتجال، والتلقائية غير الواعية في معالجة شؤون الحياة، دليل قاطع على غياب الممارسة المنهجية، فإقدامك علي الشيء وأنت لا تعلم - قبل الإقدام عليه - لماذا تقدم عليه، ولا كيف، و لا أنت تكلف نفسك البحث لمعرفة ذلك ، إنما هو نوع من تأخير البيان عن وقت الحاجة، كما يقول علماء الأصول. و الدخول في عمل من غير تبين وبيان، هو عين الفوضى، التي تلغي كل مقومات المنهج فيه !

بيد أن الترتيبات، وتقسيم الاحتمالات، وسبر التعليلات للمتوقع قبل أن يقع ورسم خطط التعامل معه من أول نقطة البداية حتى النهاية، حتى إذا حضر إبانه، وصار نازلة واقعة، كان لديك التصور الكامل لتفسيره وتعليله، والأدوات الكافية لنقده، وتوجيهه، كل ذلك وما في معناه، هو مقتضى العقل المنهجي، أو التفكير الناهج، الذي يفترض أن يكون شاملا لكل نشاطات الحياة الإسلامية على العموم.

وبما أن البحث العلمي هو أحد أهم خصائص العقل المسلم، فيجب أن يكون من أول ما يخضع لإعادة التشكيل المنهجي، وأن يترتب - لهذا الغرض - في مصاف الضروريات، ومقدمات العزائم، ذلك أنه : (إذا جاز الترخص في شيء فإن البحث العلمي لا ينبغي أن يكون من ذلك بحال، لأنه بمثابة القلب من جسد الأمة)[3].

والحديث عن المنهج في إطار البحث العلمي لا يخرج في معانيه العامة عما قدمناه . و بناء على ذاك يمكن القول : إن المنهج بمعناه العام هو منطق كلي يحكم العمل العلمي، و يو جهه منذ أن يكون فكرة، حتى يصير بناءقائما، اعتمادا على أصول وقواعد تشكل في مجملها نسقا متكاملا هو المسمى بأصول البحث العلمي، ذلك ما سنفصله - بحول الله - في هذا الكتاب.

أي باعتباره نسقا متحكما في البناء الداخلي للبحث فقط ، أي الضوابط المتحكمة في الدراسة أساسا.

---

(1) ن . حول إعادة تشكيل العقل المسلم . للدكتور عماد الدين خليل مثلا.
(2) نَهَج وَ أَنْهَجَ ، واسْتَنْهَجَ . كلها بمعنى واحد أي وضح و استبان: اللسان (نَهَجَ).
(3) مصطلحات النقد العربي : 22
(4) سيأتي الحديث فيما بعد عن (المنهج) بمعناه الخاص.

المبحث الأول :

ضوابط البحث العلمي

أصل (البحث) في اللغة (طلبك الشيء في التراب : بَحَثَهُ يَبْحَثُهُ بَحْثًا وابْتَحَثَهُ)[1] ومنه استعمل (البحث) بمعنى (أن تسأل عن شيء وتستخبر)[1 مكرر] يقال: (بحث عن الخبرو بحثه يبحثه بحثا : سأل، وكذلك اسْتَبْحَثَهُ ،وَاسْتَبْحَثَ عنه (.....)، وابْتَحَثْتُ، وتَبَحَّثْتُ عن الشيء، بمعنى واحد، أي فتشت عنه)[1مكرر].

إن معنى البحث في اللغة إذن، هو طلب أمر غائب ! فما واراه التراب لا شك يكون قد غبر عن الأنظار، فهو متغيب، وكذلك ماغاب عن العقل أيضا هو غابر عن التصور؛ ولذلك يجري البحث عن هذا، أو ذاك، للكشف عن حقيقته أو طبيعته.

أما البحث العلمي فهو : **عمل منظم يهدف الى حل مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال**[2].

إن المشكلة ليست هي في تعريف (البَحْثِ) بقدرما هي في ممارسته بدءا بتصور الموضوع حتى الدخول فيه، ولذلك فإن أول عقبة علمية، تواجه الباحث هي مشكلة الاختيار !

لكنما بتأمل عناصر التعريف، يمكن أن نصل الى ضوابط تحدد الاختيار الصحيح، منزلين ذلك على العلوم الشرعية، التي هي المقصود من هذا الكتاب ؛ وعليه فإن أي اختيار، لابد له من مراعاة الضوابط التالية :

1ـ الضابط التعبدي :

قد يستغرب الكثير وضع (التعبد) ضابطا من ضوابط البحث العلمي، غير أنا نحن

---

(1) اللسان : (بحث) والمادة في القاموس والتاج.

(2) أورد د.أحمد بدر عدة تعريفات لكلمة (بحث) استخلصنا منها هذا التعريف .ن : أصول البحث ص : 16 و كذا أسس البحث : 35 . كما استفدنا في هذه الصياغة من منهج (السبر والتقسيم الأصولي) ن مناهج النشار : 120.

المسلمين نستغرب إقصاءه ليس من مجال البحث العلمي فحسب، ولكن من كل أنشطة الحياة، داخل المجتمع الذي ينتسب الى الإسلام !

لقد كان علماء هذه الأمة يبدؤون في استهلال دروسهم وأعمالهم العلمية عادة بحديث: (إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل امرىء ما نوى[3]) رجاء رفع عملهم ذاك الى مقام التعبد.

إنه إذا كان الغرب يشجع البحث العلمي في مجتمعه، بخلق هالة كبرى حول رجالات العلم و الأدب عامة، فيسميهم *عظماء* فإننا نحن المسلمين لدينا وسيلة أجدى و أنفع من و سيلتهم. إن *العظمة* صورة لحدود مدارك الإنسان الغربي، وهي مدارك مادية عاجلة دنيوية محضة، و لذلك فلا ائتمان على الشخص في أن يرائي أو يستكبر أو يطغى بعلمه، أو يستعمله في غير قصد شريف، فيدمر به البشرية جمعاء كما يفعلون هم !

إن (ضابط التعبد) بالنسبة للمسلم هو صمام الأمان الذي يضمن له ولغيره الاخلاص في العمل، والنصح فيه، لنفسه ولمجتمعه وللبشرية كلها. لا أشرف ولا أنبل للعالم من القصد العبادي في مشروعه العلمي. فبه وحده يتجرد تجردا كاملا من كل العوائق الذاتية، التي يشتكي منها عادة البحث العلمي، إن العامل من أجل الوصول الى (مقام العظمة) عامل لنفسه ولنفسه فقط. أما العامل من أجل الوصول الى مقام (التعبد المحض) فهو عامل لله، ولذلك كان عاملا للناس أجمعين ؛ ومن هنا كان حرص علماء الإسلام على سلامة (المقاصد)، في كل قول وفعل، يقول أبو إسحاق الشاطبي : (المقاصد أرواح الأعمال)[4] و يقول أيضا: (العامل بالامتثال عامل بمقتضي العبودية، واقف على مركز الخدمة فإن عرض له قصد غير الله، رده قصد التعبد)[5]. وإذن فلا خوف من كل أمراض البحث التي ترجع الى (عدالة) الباحث، كعدم الأمانة في نقل النصوص والاستشهاد بها، والسطو على إنجازات الآخرين، وأفكارهم، وعدم الإخلاص، والنصح، في بذل غاية الوسع، والجهد في جمع المادة، واستقراء الوثائق ... الخ.

إن الباحث الموعود برقابة لجنة المناقشة لأجرأ على التدليس، ما وجد لذلك حيلة، من الباحث الموعود برقابة الله الذي (يعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور)[6].

---

(3) جزء حديث متفق عليه .
(4) الموافقات: 344/2.
(5) نفســـه : 374/2.
(6) غافـــر : 19.

وتأسيس الأعمال العادية - باصطلاح الأصوليين والفقهاء - على (النية) مقامات شتى أدناها : البناء على (قصد الحظ)، أي أن تعمل العمل مجردا من أي شعور تعبدي، وأعلاها : البناء على (قصد التعبد المحض)، ومعناه أن تعمل العمل بتجريد الإخلاص لله عزو جل، من كل ميل دنيوي. و بينهما مقامات يشترك فيها القصدان، منها ما يكون (قصد الحظ) فيه غالبا، ومنها ما يكون (قصد التعبد) فيه غالبا. وتتعدد المقامات، باختلاف مقدار الغلبة بين هذا وذاك ، فانظر على أيها تؤسس مشروعك العلمي!

2 ـ الضابط الإشكالي :

و ذلك أن البحث العلمي هو في حد ذاته، طلب لمجهول، غير متحدد في ذاته، وإن كنا نعلم بعض معالمه، أو مظاهره، أو آثاره، لكن حقيقته لا تعلم باليقين، ولا بالظن الراجح، وإلا لما كانت هناك حاجة الى بحثه. إن تسجيلك لموضوع، لا ينبني على هذا الأساس ابتداء، يجعلك حتما تعمل خارج إطار (البحث العلمي)، ألم تر - من خلا ل تعريف هذا - أنه يهدف الى حل مشكلة معرفية؟ فكيف يكون البحث لا يبحث عن شيء؟

إن الدارس حينما يدرس مجالا علميا ما، ثم تحول بينه وبين الوصول الى بعض الحقائق فيه عوائق معرفية معينة، يكون ذلك هو بداية (الإشكال)، فإذا حاول الوصول الى تلك الحقائق، بواسطة طرق أخرى، غير التي استعملها في البداية، كأن يعدد المصادر، والمراجع، التي يطالعها في موضوعه و ينوعها، ثم يسأل الأساتذة والباحثين المختصين بالبحث في نفس المجال، لكنه مع ذلك يصطدم بنفس العوائق دائما، فإنه يتركب منها حينئذ (الإشكال العلمي) الذي يمكن أن يعتبر أساس بحث حقيقي.

ومثال ذلك في واقع الدراسات الاسلامية، الدّارِسُ لمجال علم التفسير النظري، فقد يصطدم في عمله بعوائق معرفية متعددة، من بينها على سبيل المثال، مفهوم (قواعد التفسير) ذلك أن اختلافا ما، أو تضاربا ما، حاصل في استعمال هذا المصطلح، فقد نجده مستعملا في بعض الكتب بمعنى (العلوم التي يحتاجها المفسر) ثم في بعضها الآخر، بمعنى (ضوابط التفسير) أو (مصادر التفسير). فإذا أردت الاطلاع على مفهومه هنا وهناك، وجدت فيه من الاختلاف كثيرا . فقد كتب ابن تيمية مثلا، مقدمة في التفسير قال عنها : إنها (تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة

تفسيره، و معانيه)[7] فذكر منها (معرفة خلاف السلف) و(حكم ماروي عن أهل الكتاب)، و(معرفة أعلام مفسري الصحابة) و(أحسن التفاسير) و(تحزيب القرآن...) وأشياء أخرى تدفع الى التساؤل عن كيفية استعمال مصطلح (قاعدة) عنده؟ وأما الشيخ جمال الدين القاسمي، فقد جمع في مقدمة تفسيره الذي صدره بقوله (تمهيد خطير في قواعد التفسير)[8] أمورا تصنف غادة ضمن مصادر التفسير فسماها (قاعدة في أمهات مآخذه)[9] يعني التفسير، وبالنسبة للدكتور محمد حسين الذهبي فقد جعل من قواعد التفسير أشياء لا يفهم وجه استعمالها بمعنى (القاعدة) وذلك مثل (التزام المفسر بعدم ادعاء التكرار)[10] يعني في القرآن ! ومنها ما صنفه من قبل ضمن (العلوم التي يحتاج اليها المفسر) كعلم أسباب النزول[11] بينما نجد باحثا آخر في نفس الموضوع ولكن من خلال المجال الأصولي قد جعلها منحصرة فيما يسمى عند الأصوليين (بمباحث الأقوال) أو (قواعد الاستدلال) اللغوية من واضح، ومبهم، وعبارة وإشارة ... الخ إنه الدكتور محمد أديب صالح، الذي اعتبر (قواعد التفسير التي نحن بصدد الحديث عنها (.....) قامت على استقراء أساليب العربية)[12].

قلت : إذا وجد الدارس هذا في هذه الكتب ومثلها، ثم نظر في غيرها من المظان : في مجال التفسير، وعلوم القرآن جملة، فانتصبت أمامه نفس العوائق واستشار خبراء الميدان، أعني الباحثين المختصين، والأساتذة المدرسين في نفس المجال، فوجد الاختلاف هو نفسه، أو يزداد، ووجد التضارب في الاستعمال يتضاعف، انبنى على ذلك كله (إشكال علمي) موضوعه مثلا : (قواعد التفسير دراسة في المفهوم) أو (مفهومها ووظائفها) حسب الوقت المخصص للبحث، بناء على نوعه من (إجازة)، أو (معمقة)، أو (دراسات عليا)، أو (دكتوراه)، أو ما شابه ذلك، زيادة على ما سوف ينضبط به الموضوع بعد من ضوابط، بُعَيْدَ تعيين نوعه، فقد تحصر الدراسة عند شخص ما، أو كتاب ما، أو مرحلة تاريخية ما... الخ .

ثم لابد من تنقيح (الإشكال العلمي) بتجريده من الشوائب وتحقيق أركانه أعني

---

(7) الفتاوي: 329/13 (مقدمة في التفسير).
(8) محاسن التأويل : ج. 1 بأكمله.
(9) نفسه : 6/1 الى 9.
(10) التفسير و المفسرون : 277/1.
(11) : نفسه : 268/1.
(12) تفسير النصوص : 12/1.

(العوائق المعرفية) التي يتكون منها، وبيان الزائف منها من الصالح، حتى يتأكد في النهاية، من كون هذا الإشكال حقيقيا لا وهميا ؛ وذلك بكون (عوائقه) مطردة على كل حال، قائمة في كل المظان .

وعليه، فإن قيمة البحث، إنما تتحدد بقيمة إشكاله أساسا : ما موقعه في مجاله الذي ينتمي اليه ؟ و ما حجم، وأهمية العوائق المعرفية التي يتكون منها ؟ فإذا كان حل كل ذلك خطوة ضرورية، تتوقف عليها خطوات علمية مهمة، وتنبني عليها حلول إشكالات أخرى أساسية، كان البحث المقترح إذن، على رأس الأولويات، وفي مقدمة الضروريات، منهجيا ومعرفيا. وتنقص قيمته بنقصان أهمية إشكاله إلى درجة الانعدام، حينما يصير الإشكال وهميا لا حقيقيا، فالحرص على قيمة البحث إنما يكون بالحرص على أهمية إشكاله العلمي. وما أصدق الدكتور أحمد بدر حين قال : (يؤكد المشتغلون بالبحث العلمي، أن اختيار مشكلة البحث وتحديدها، ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها)[13] ذلك أن أهمية الإشكال ـ كما عبر ميشيل بو : (بالنسبة لبحث الأطروحة ، كأهمية الدماغ، أو الجهاز العصبي بالنسبة للإنسان، أو كأهمية غرفة القيادة بالنسبة للطائرة، فلا أطروحة جيدة، بغير إشكال جيد)[14].

ان أخطر ما قد يقع فيه الباحث ابتداء، هو الاختيار الارتجالي لموضوع البحث ؛ إذ ربما دخل معركة وهمية : الخصم فيها مفقود، فيبذل من الجهد والوقت أقصاهما للوصول الى لا شيء ! حيث يكون عمله عبارة عن جمع للمعلومات، والحقائق، ليركب منها ما قد ركبه غيره مرة، أو ربما مرات ! وأسوق لذلك أمثلة من واقع الدراسات الاسلامية حتى يتضح المراد، فقد يختار الطالب تلقائيا، أن يكون موضوع بحثه تحت عنوان : (العلوم الإسلامية) أو (الفقه الحنفي) أو (الامام الشافعي) أو نحو هذا.

إن السؤال الأول المتبادر الى الذهن هو : ما الأصل الإشكالي الذي تنبني عليه هذه المواضيع ؟ أو بعبارة أخرى هل دراستها ستحل مشكلة معرفية ما ؟ إن أقصى ما يمكن أن يقدمه الباحث في ذلك، هو انطباعات، ليس إلا. وفرق بين الانطباعات وبين الاستنتاجات العلمية المحددة التي يسعى لها المرء منذ البداية، لتكون مفتاحا لأبواب علمية، كانت موصدة أمام الدارسين ! فموضوع " كالعلوم الاسلامية " ، "أو الفقه

(13) أصول البحث :61.

(14) l'art de la thèse : 31 .

الحنفي"، لا يوحي بأي إشكال، فماذا عساه يناقش الباحث في الموضوع الأول مثلا؟ علم التفسير أم الحديث، أم الأصول، أم الفقه. أم الكلام، أم التصوف...؟ وماذا عساه يناقش في الثاني (فقه المعاملات) أم (فقه العبادات)؟ وفي العبادات، الطهارة أم الصلاة، أم الصيام، أم الزكاة؟... الخ وأي عمر سيكفيه ليجمع ما ألف في الفقه الحنفي منذ عصر أبي حنيفة إلى اليوم ؟

أما بالنسبة لموضوع، كموضوع : «الامام الشافعي» فرغم أنه لايوحي بأي اشكال علمي، فإن ضيق دائرته نسبيا، قد يغري الطالب باقتحامه، ولكن، ماذا عساه يقول فيه وقد ألف في شخص الامام الشافعي ومنهجه الاصولي والفقهي وآرائه الكثير بدءا بكتب الطبقات الى كتب المناقب حتى ما كتبه المعاصرون؟ إن المغامرة بالعمل في مثل هذا لن تعدو أن تكون اجترارا لأفكار سابقة، أو إعادة تركيب لصورة كتاب معين، وربما صار العمل في النهاية صورة مشوهة عن الأصل !

ومن المواضيع المبنية على الإشكالات الوهمية، تلك التي ترجع الى افتراضات بعيدة جدا، أو غريبة جدا، وخاصة إذا كانت هذه الافتراضات مصطدمة بأدلة مشتهرة، بلغت في دلالتها درجة اليقين، أو ما يشبه اليقين، وذلك نحو «الأسباب الخفية لبعثة الرسول صلى الله عليه وسلم» أو «اشتراكية أبي ذر الغفاري» أو «مادية ابن حزم»... الخ. إن هذه المواضيع وأمثالها تبحث عبثا عن اختلاق إشكالات قام الدليل القطعي على انعدامها، فما عساها تكون (الأسباب الخفية) للبعثة النبوية وقد وضح الهدف منها في الكتاب والسنة على الكمال والتمام ؟ أليس البحث في ذلك ضربا في عماية؟ فأسباب البعثات كلها قد وضحت بالنصوص المتواترة والصحيحة، فكيف يتصور أن ثمة أسبابا خفية ؟ وما «اشتراكية أبي ذر»؟ و«ما مادية ابن حزم»؟ إنه إذا كان الموضوع الأول قد يقترح من طرف جاهل، أو متعالم يبحث عن الغرائب، الى درجة التطرف، في ابتغاء النوادر، والشوارد العلمية، مما يجعله يسقط في مثل هذه الزلات، فإن الموضوعين الأخيرين لن يقترحا، غالبا، إلا من طرف شخص موجه الفكر، قد أمن سلفا بالنظرية الماركسية، فعزم على تطبيقها، على قضايا الفكر الاسلامي ورجالات الاسلام !

إن الإشكال الذي لا ينبع من العوائق العلمية الحقيقية هو إشكال وهمي، والبحث المبني عليه إذن، هو بحث لاغ !

إن المنتج الأساسي للإشكال العلمي هو الميدان ! فادخل غمار الكتب والمصنفات

في مجالك الذي تبحث فيه، وأكثر من الاتصالات الهادفة بذوي الاختصاص، تلح لك الاشكالات الحقيقية ،وتتبدد أمامك صور العوائق الوهمية !

3 ـ الضابط الشمولي :

وذلك أن الباحث إذا استطاع أن يؤسس إشكاله، فإن عليه أن يؤطره ضمن رؤية شمولية لمسيرته العلمية في الدراسة والبحث. وأعني بالضبط أن يؤسس لنفسه مشروعا. وهذا هو الضابط الحضاري للبحث العلمي، وهو أجدر بباحث ينتمي الى حضارة الاسلام، التي هي في نهاية الأمر عبارة عن مشروع رباني يقدم الى الانسانية جمعاء ! ولا شك أن أي إعادة إحياء للدور الريادي لهذه الأمة، هو في ذات الوقت إحياء للمشروع الاسلامي المتعدد الجوانب وليس البحث العلمي إلا جانبا منه.

إن أحسن خدمة يقدمها الباحث للحضارة الاسلامية ، هي أن ينهض بمشروع علمي كامل، أو بجانب من مشروع، على أن يتم الباقي، باحثون آخرون، آمنوا بقيمة ذلك المشروع، فالتصور الجزئي للموضوع، الذي تقتضيه الضرورة العلمية، لا بد أن يكون في إطار تصور شمولي للمشروع الكامل، الذي تقتضيه الضرورة الحضارية.

فالناظر في واقع العلوم الاسلامية يتضح له أن هناك صروحا علمية، يجب أن تقام، ومشاريع كبرى يجب أن تنجز [15] ! حتى يتسنى لهذه الأمة الانطلاق على الصعيدين : العلمي والمنهجي.

فقد يبدو للباحث بعد التحقيق و التدقيق، أن علما ما من العلوم الاسلامية غير قائم الأركان، ولا مبني على نسق دقيق، فيهب عمره لهذا الأمر الجليل، و ينذر أن يقوم هو بهذا البناء والتركيب، حتى يتم له المقصود أو يهلك دونه، و ذلك بإنجاز كل بحوثه في هذا الاتجاه، خطوة خطوة، حتى يصل الى نهاية المشروع أونهاية أجله، ولعل الله بعد ذلك ييسر لهذا البناء من يتممه.

و هذا الضابط زيادة على فائدته الحضارية ، فإنه يضمن فوائد أخرى أهمها :

أ - ضبطُ مسيرة الباحث العلمي :

و ذلك أن الداخل في مشروع كهذا سوف يرى متتبعا خطواته في نفس الاتجاه، يلتقط الشوارد هنا وهناك، فإذا أتم بحثا انتقل الى غيره، ليحرر إشكالا جديدا، لكن

---

(15) سنبين ذلك بحول الله في الفصل الرابع.

في نفس المجال، وضمن نفس المشروع، و هكذا لا يرى باحثا في التفسير اليوم. وباحثا في الحديث غدا، أو في علم الكلام، أو التصوف، نعم قد يدرس من هذا أو ذاك ما يهم مشروعه الأصلي. وهذا الانسجام يعود بالنفع على الدارس فيكون أقدر على الاجتهاد في مجاله، وحجة إن خولف على خصومه.

ب ـ ضبط صناعة العمل الى درجة الاتقان والاحسان :

فكما يستفيد الدارس من الانضباط بشمولية المشروع يستفيد كذلك الموضوع المدروس، فيكون أقرب الى الجدة والجدية من غيره، محكم الأركان، منسق البنيان، تتجلى فيه مظاهر الخبرة، والصناعة المتقنة، لأن الذين تولوا بناءه، وانجازه هم خبراء الميدان. ولا يعدم باحث في علم من العلوم الاسلامية، إيجاد مشروع علمي ماسواء كان ذلك في نطاق المفاهيم، أو القضايا أو النظريات، أو حتى المكتبيات أو الفهارس !

4 ـ ضابط الأولويات العلمية، أو مراحل المشروع التراثي:

قبل أن تبدأ أي عمل مهما كان ذلك العمل ، لابد لك أن تسأل نفسك : بم أبدأ وبم أنتهي ؟ و هذا يتجلى بشكل طبيعي في الحياة اليومية للإنسان، فالمسلم خاصة، إذا استيقظ فجر يومه، فإنه يعرف أن عليه أولا أن يستعد لصلاة الفجر، وأول الاستعداد هو الوضوء، وإنما وجب الوضوء لأنه شرط في صحة الصلاة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهكذا فكل عمل له سوابق، ولواحق، ولا يمكن أن تنجز اللواحق، قبل السوابق. والإسلام نظم حياة المسلمين تنظيما، فهو بحق (منهج حياة). وأي خرق للترتيب أعني لمبدأ (الأولويات)، هو خرق للمنهج.

وهذا أساسا، ما يجب أن ينطبق على الميدان العلمي، وترجمان ذلك في الدراسات الاسلامية، أن الباحث في أي مجال من المجالات العلمية، يواجه تراثا ضخما، وهو مجبر في كل الأحوال بالرجوع الى هذا التراث، إما تلميذا متلقيا، وإما دارسا ناقدا فاحصا، وإما محاورا مجادلا، وإما مقارنا أو مؤرخا، وإما مضيفا مجددا. وفي كل ذلك لا بد له من فهم هذا التراث، فهما دقيقا حتى يتسنى له ربط قنوات الاتصال به، مهما اختلفت أشكال هذا الاتصال وأهدافه، ورحم الله من وقال : "أول التجديد قتل الماضي بحثا" !

و هكذا ففي إطار ترتيب أولويات البحث في العلوم الشرعية يمكن أن نتحدث عن مراحل ثلاث هي :

أ ـ المرحلة التحقيقية :

ذلك أن العائد الى النصوص التراثية لابد له أن يتأكد من صحتها أولا ، سندا ومتنا، أعني أن يتحقق من صحة النص، المقصود للدراسة أو الاستشهاد وهذا ما يفترض أن يكون من منجزات (المرحلة التحقيقية) التي هي أولى الأولويات، إذ لا يعقل أن ينجز الطالب دراسة عن شخصية من الشخصيات العلمية مثلا، معتمدا في استخراج آرائه من كتاب له لم يتم تحقيقه بعد! ثم يطلق الأحكام الجازمة القاطعة، عن منهج الشخص المدروس مثلا، أو مذهبه العقدي، أو موقفه السياسي، أو رأيه الفقهي ....الخ. مع أننا لا يمكننا علميا، القطع بنسبة هذا الكتاب إليه أولا، ثم صحة ما ورد فيه من كلام جملا و ألفاظا وحروفا... و معلوم أن زيادة حرف واحد، أو نقصه، بل نقطة واحدة كل ذلك يمكن أن يقلب المعنى في العربية رأسا على عقب، فما بالك بنقص الألفاظ وزيادتها، أو الجمل، والنصوص، وربما الأجزاء ! والمشتغلون بالتحقيق هم أدرى بخطورة هذا الميدان، وضرورته المرحلية في الدراسات التراثية جملة. فلا بد إذن في كل دراسة، من سلامة النصوص و صحة نسبتها الى أصحابها. فإذا كنت باحثا في شيء آخر غير التحقيق، فاحذر أن تتجاوز ذلك في عملك، أعني أن ترجع الى نص غير محقق، أو كتاب لم تصح نسبته الى صاحبه، وتعتمده كليا أو جزئيا، بل عليك أن تجتنب الوقوع في هذه الزلة، باجتناب الكتب غير المحققة، والنصوص غير السليمة، وإذا علمت أنه قد صدر من كتاب ما، نسختان الاولى محققة والثانية غير محققة، فاحرص كل الحرص على اعتماد الاولى دون الثانية، كيفما كان غرضك منها أعني : سواء كانت أساس عملك، أو كانت فائدتها جزئية بالنسبة لموضوعك، أي لا تتعدى نطاق الشاهد.

ب ـ المرحلة الفهمية :

وهي ثاني مرحلة بعد التحقيق ،و تتعلق أساسا بالعلوم الناهضة، التي استقامت قواعدها، وأصولها، و نضجت مصطلحاتها، فصارت مجالا مناسبا لبروز العوائق والاشكالات، وذلك نحو علم الكلام، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلوم الحديث.

و هذه العلوم قد بلغت درجة من النضج و التركيب، لم يبق معها من السهل أن نقطع - بعد قراءة نص من نصوصها - بأن مقصود المؤلف هو كذا وكذا، وخاصة حينما يتعلق الامر بالقضايا الاشكالية التي طرحت في مجالاتها، فمثلا حينما يقول المعتزلي: إنه يجب على الله عز وجل أن يدخل المحسن الى الجنة والمسيء الى النار أو

يقول : ًإن العقل يحسن و يقبحً ، أو يقول الأشعري إن العقل لا يحسن ولا يقبح، أو يقول أبو حنيفة : ً الاستحسان تسعة أعشار العلم، ويقول الشافعي : ًمن استحسن فقد شرع !... الخ . فإننا حينما نسمع هذا الكلام ندرك أن ثمة اشكالات حقا، إنه لمن الظلم أن ننسب الى عالم قولا هكذا، بعد قراءة أولية للنص ! فبأي معنى يتكلم المعتزلي عن (الوجوب)؟ أبنفس المعنى الذي فهمه الأشعري ؟ و كيف يفهمان معا مصطلحات ً التحسين والتقبيح و العقل ً ، وكذا القول بالنسبة للاستحسان، والاستصلاح، وغيرهما، لدى الأصوليين والفقهاء !

إنه لا مفر من القول بأن النص القديم في العلوم الإسلامية، لابد ـ من أجل استعماله و استثماره ـ من أن يمر في مرحلة ثانية أساسية، بعد مرحلة التحقيق، وهي مرحلة (الفهم)، المبنية ـ أساسا ـ على الدراسات التفسيرية قصد اكتشاف وتحديد مقاصد الخطاب العلمي، في هذا المجال، أوذاك. وتعتبر دراسة (المصطلح)[(16)] في نظرنا البنية الأساس، التي تصلح أن تكون أداة الفهم الأولى، والتي عليها ينبني فهم باقي التركيب للنص التراثي [(17)]. خاصة وأن أغلب الاشكالات التراثية، ترجع أساسا الى عوائق مصطلحية، وأحب هنا أن أوضح أمرا قد يثيره البعض وهو : أتكون هذه البحوث، وهذه الدراسات، كلها التي تملأ المكتبات مما أنجزه المعاصرون قد بنيت على غير (فهم) لنصوص التراث ؟ والجواب :

ـ أولا : إن (الفهم) فهوم : فهم يقال فيه (أخمن)، وفهم يقال فيه (أظن) وفهم يقال فيه (أرجح)، وفهم يقال فيه (أقطع)، ومن ذا يزعم أنه أنهى (إشكالا) إنهاء، يعفي اللاحق من الخوض فيه ؟.

ـ ثانيا : وهو ينبني على الأول : يجب أن يعي طلبة العلم أن البحث العلمي الجاد، هو الذي يسعى الى بناء نتائجه على اليقين، أو على الأقل، على (الظن الراجح)، الذي يعتبر في الشرع موجبا للعمل، كخبر الآحاد الصحيح !

ـ ثالثا : صحيح أن قضايا تحسم هنا وهناك، ولكن بعد عراك طويل ومخاض عسير! وقصدنا ههنا هو اختصار العراك، وتيسير المخاض، إذ باحترام نظام الأولويات، نستطيع حل الإشكال العلمي، ببحث واحد، أو بحثين، أو ثلاثة، بدل عشرين بحثا، أو بجيل واحد بدل ثلاثة أجيال ! وصحيح أن بعض الخطوات المنهجية

---

(16) سيرد ذلك بتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الرابع.
(17) مصطلحات نقدية و بلاغية ص :13.

قد تطول، كما سنبين بحول الله في المسألة الاصطلاحية[18] ولكن كن على يقين أن إغفالها، أو إهمالها أو تجاوزها، سيبقي الإشكال قائما إلى يوم القيامة !

ج : المرحلة التركيبية :

وهي المرحلة الأخيرة للنص التراثي، ونعني (بالتركيب) ههنا: الاستعمال المركب للنص، ذلك أن الدارس له في الإطار التفسيري، إنما يدرسه في إطاره البسيط، ثم بعد ضبط مصطلحاته وتحديد مقاصده، يصبح صالحا للاستعمال في الدراسات التاريخية والمقارنة، والنقدية والاستنباطية التي تعنى ببناء النظريات والتجديد في العلم، والاضافة اليه، وهذا قصدنا بالتركيب.

إن النص بعد مرحلتي (التحقيق) و(الفهم) يصير أداة علمية جاهزة للاستعمال متى طلبت، وإنما يبقى الحساب بعد ذلك، في طريقة الاستعمال !

وخلاصة القول بالنسبة (لضابط الأولويات)، أنه لا يجوز علميا العمل في بحث ضمن مرحلة لاحقة، ومواده يفترض فيها أن تستجيب لمرحلة سابقة ! وذلك مثلا كمن يؤرخ لعلم، أغلب ما صنف فيه، ما يزال بين مخطوط ومفقود، وأغلب ما حقق منه، ما يزال غير مفهوم، على وجهه الحقيقي وقصده الأصيل !

فالأصل إذن ألا تدرس الاشكالات التركيبية، في مجال، أو كتاب، ما تزال الاشكالات الفهمية فيه قائمة، أو ربما الإشكالات التحقيقية !

إن على الدارس التركيبي مثلا ألا يشرع في عمله، حتى يطمئن الى أن جميع إشكالاته التحقيقية قدسويت، وأن جميع اشكالاته الفهمية قد حلت، اللهم إلا أن يكون الموضوع غير ذي إشكال تحقيقي أو فهمي، و هذا هو غالب طابع الدراسات الاسلامية المعاصرة، أما التراث فيندر أن يسلم مجال من ضرورة إنجاز هذه الثلاثية المذكورة : التحقيق، فالفهم، ثم التركيب.

5 ـ **ضابط الواقعية** :

و هذا الضابط هو المسؤول - بعد اختيار الإشكال - عن علمية الإنجاز، والاستنتاج، وبدونه يكون البحث مجرد كلام عام ، يحتمل و يحتمل، بل إننا لا نستطيع أن نطلق عليه كلمة (بحث) بالمعنى الدقيق للكلمة !

---

(18) ن . المبحث الثاني من الفصل الرابع.

والمقصود (بالواقعية) : هو إمكانية الإنجاز على الوجه الأكمل في زمن معلوم[19]، ذلك أن كثيرا مما يسمى (بحثا) لو اتبع في انجازه المنهج العلمي لاستغرق عمر الباحث كله وزيادة ! فقد يكون البحث مبنيا على إشكال مهم، خادم لمشروع حضاري كبير، غير أنه ليس بواقعي، لأن إنجازه بالنسبة إلى فرد واحد، عمل مستحيل، صحيح أنك تجد بحوثا واسعة جدا. قد أنجزت من طرف فلان أو فلان، ولكن كن على يقين أن أغلب ما يتوصل اليه فيها من نتائج، إنما هو عبارة عن انطباعات ليس إلا. فمثلا لنقترح عنوانا لموضوع مهلهل في مجال الفقه، وليكن كالتالي : (نشأة المصطلح الفقهي وتطوره). صحيح أن الموضوع مغر جدا، و هو مبني على إشكال حقيقي، فكلنا نتمنى أن نرى اليوم الذي توضع، أمامنا، فيه دراسة مفصلة، عن نشأة المصطلحات الفقهية وتطوراتها، ولكن أليس ذلك مما يفني العمر دون إنجازه ؟ فالدراسة الحقيقية لمثل هذا تقتضي جردا دقيقا وشاملا لكل المكتبة الفقهية، منذ أولى المدونات في الفقه. حتى آخرها، مخطوطها، ومطبوعها، ثم دراسة ذلك كله، نصا نصا مع اعتبار اختلاف المذاهب الفقهية فيما بينها، واختلاف الآراء داخل كل مذهب على حدة ، إن عملا كهذا ربما يقصر عن إنجازه جيل كامل من العلماء ! و لذلك كان بالنسبة لفرد واحد، بحثا غير واقعي. وكلامنا هذا لا يلغي ما قررناه في ضابط الشمولية، من ضرورة الدخول في مشاريع كلية، وإنجازها خطوة خطوة من خلال أبحاث جزئية، يقوم بها فرد معين، أو عدة أفراد، لأن الصورة غير الواقعية، هي قيام الباحث بإنجاز ما هو مشروع كلي، في محل البحث الجزئي المحدد بزمن مضيق ! كالرسائل و الأطروحات.

و لنأخذ مثالا آخر في مجال الفكر الاسلامي، وليكن كالتالي : "الآثار الحضارية لإشكال التنمية والتخلف في العالم الاسلامي" إن أول نظرة لهذا العنوان تفيد أن لا مكان للحديث، عن أي آثار حضارية، إلا بعد الاحاطة الكاملة بواقع الاشكال المذكور، أعني "قضية التنمية والتخلف في العالم الاسلامي" وهي قضية أقرب الى علم الاقتصاد منها الى مجال الفكر الإسلامي، فباحث في الدراسات الاسلامية، إذا لم تكن لديه معطيات لهذه القضية جاهزة، أيكون بإمكانه جمعها ؟ طبعا لا. والنفي ليس بحكم الاختصاص فحسب، ولكن حتى بحكم الموضوع ذاته، فالعوائق المعرفية هنا. منها

---

(19) فمن الواقعية أن تحدد لانجاز البحث زمنا معلوما ، معقولا ، لان الدخول في الاعمال، من غير تحديد أفق، أو سقف زمني، يرجى أن يتم الانجاز عنده، يصيب الباحث بداء التراخي و التهاون. فالتجربة كما يقول ميشيل بو : (تبين أن الذين عندهم كل الوقت، أبدا لايصلون الى إكمال أطروحاتهم) l'art de la thèse : 29.

ما هو متعلق بذات الباحث، و منها ما هو متعلق بالموضوع المدروس، ذلك أن (التنمية)تحتاج لقياسها الى أرقام في الصادرات، والواردات، والإنتاج، والاستهلاك، والعمل، والبطالة، والتعليم، والأمية... وهلم جرا. فهل من السهولة جمع هذا ومثله بالنسبة لقطر إسلامي واحد؟ بله جميع أقطار العالم الإسلامي، وإذا تصورنا ذلك ممكنا، فبأي سنة يبدأ، وبأي سنة ينتهي ؟ أسئلة كثيرة تجعل عملا كهذا عبارة عن مغامرة خاسرة لا محالة، في ميدان البحث العلمي ! أما الآثار الحضارية التي هي استنتاج فكري، فذلك باب لبحر لاساحل له ! نعم قد تجد مثل هذا الموضوع مطروقا، في كتب أو كتيبات لعلماء أجلاء، لكن لا نظن أنهم يسمونها "بحوثا علمية " وإنما هي "نظرات" أو "رؤى" أو "مقالات في ..." أو أضواء على..." أو "مدخل الى ... وغيرها" من التقييدات التي تصنف المعروض ضمن ما نسميه (بالانطباعات العلمية) فهي انطباعات لأنها لا تعتمد المنهج العلمي الصارم. و هي (علمية) لأنها مبنية على قدر من المراس والتجربة لا يستهان به، إما بحكم التدريس[20] أو الاحتراف أو غيرهما.

ولا بد أن نشير ههنا الى أن كثيرا مما يعتبر "بحثا غير واقعي" بالنسبة لطالب الإجازة، قد يعتبر واقعيا بالنسبة لطالب الدراسات العليا، وكذلك البحث الواقعي بالنسبة للدكتوراة، هو غير واقعي بالنسبة للاجازة، وهكذا فالزمن المخصص للعمل له دور كبير في الحكم عليه بالواقعية، أو عدمها، ولذلك كان تعريفنا للواقعية بأنها: (الإنجاز على الوجه الأكمل في زمن معلوم) أما قولنا (على الوجه الأكمل) فلإخراج المواضيع، ذات الاشكالات المتعددة العوائق، زمانا ومكانا، والمنجزة فرديا - في (وقت مضيق) - كما يعبر الأصوليون - لأنها انجزت على وجه غير الوجه العلمي، وهو ليس بأكمل طبعا !

فإذن، لابد لتحقيق واقعية البحث : من (موانع) تمنع ما ليس في الإمكان إنجازه من الدخول في مطالب الموضوع، وهذه الموانع قد ينوب أحدها عن الباقي، كما قد يوظف أغلبها، أو بعضها، لتحديد الموضوع، ونذكرها كما يلي :

أ - **المانع الزمني** : و هو أن تحدد مساحة البحث بفترة ما، أو عصر ما أو مرحلة ما،

---

(20) كتب الدكتور أمجد الطرابلسي في مجال اللغة و الادب وهو من هو فيه، كتابا صغيرا سماه " نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة و الادب" ولم يسمه "تاريخ حركة التأليف عند العرب" مثلا .

وذلك على النحو التالي مثلا : " الخلاف الفقهي، في عهد النبي صلى الله عليه وسلم" أو أسباب الخلاف الفقهي، في عهد الخلفاء الراشدين " وأمثال ذلك.

ب- المانع المكاني : و هو أن تحدد مساحة البحث، بحاضرة ما أو بادية ما، كمكة، أو المدينة، أو البصرة، أو بنسيج من المدن والبوادي ذات خصائص مشتركة كالشام، أو الغرب الإسلامي وهكذا.

ومثاله في مجال الحديث عوامل نشأة الوضع الحديثي في العراق حتى نهاية ق 2 هـ.

ج - المانع الوصفي : وهو أن يتقيد الموضوع المقترح للبحث، بصفة ينحصر الاشكال فيها فلا يتعداها، وهذا مشهور، خاصة في دراسة الشخصيات، كما يقولون مثلا : "الامام الزمخشري مفسرا والامام الشاطبي أصوليا" وذلك تحرزا من دخول الزمخشري المتكلم أو الفقيه، أو دخول ابن حزم الأصولي، أو دخول الشاطبي المفسر، أو النحوي، وهكذا.

د - المانع الانتخابي : و هو أن تنتخب جزءا من كل لتركيز البحث عليه سواء كان هذا الجزء شخصا، أو كتابا، أو مكانا... الخ. ونحوه. مثلا : "حركة النقد الحديثي بالبصرة خلال القرن 2هـ، شعبة بن الحجاج نموذجا"، أو "منهج التصنيف الفقهي بالغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ ابن رشد الحفيد نموذجا" أو "أحكام المرأة الاجتماعية في الفقه الاسلامي من خلا ل كتاب المحلى لابن حزم".

هـ - المانع الطبيعي : و هو مانع ذاتي، ذلك أن عدة إشكالات علمية تكون بطبيعتها محددة، فلا تحتاج الى موانع خارجية لحصرها، فهي في غنى عن أي مانع زماني، أو مكاني، أو وصفي أو انتخابي، لأن نوع الإشكال، منحصر بطبيعته، ومثاله في مجال أصول الفقه، موضوع "مخصصات العام" أو" مفهوم المخالفة" أو مفهوم الموافقة" ، فهذه إشكالات محدودة في مجالها، لأن أنواع "المخصصات" أو" المفهومات" منحصرة معدودة، وإذن فإن مادتها العلمية ليست بالكثرة التي قد تشكل عائقا منهجيا، في دراستها، أو جمعها من مظانها، بل، إنها بالنسبة لبحث في الدراسات العليا قليلة نادرة ! وعليه فلا حاجة لحصر مثل هذه الاشكالات في فترة ما أو كتاب ما، إلا أن يقصد بها الجانب المصطلحي خاصة.

ومثال ذلك في مجال السنة موضوع "هم النبي صلى الله عليه وسلم" والمقصود (بهمه صلى الله عليه وسلم) ما هم بفعله ولم يفعله[21]. مجموع هذا النوع من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا نحسبه إلا قليلا جدا، ولذلك فإن إحصاءه وجمعه ودراسته، من حيث الحجية، والدلالة، وغيرهما، عمل منحصر محدود، رغم ما قد يبذل فيه من جهد لاستقراء مصادر السنة النبوية، إلا أنه في نهاية المطاف إشكال ممنوع بطبيعته، غير متشعب العوائق.

ونحسب أن بعض (الاشكالات التحقيقية) أيضا، من هذا الطراز، حينما تتعلق بكتاب محدود الورقات، يكون الاشكال فيه ممنوعا بذاته، غير محتاج الى موانع خارجية، لا زمنية ولاوصفية، ولا غيرهما. اللهم إلا أن يكون الكتاب المقصود بالتحقيق ضخما، كأن يكون مؤلفا من أجزاء كثيرة، فههنا يكون المنع بحصره في جزء واحد، أو في عدد معين من الورقات، وهذا ضرب من المنع الانتخابي.

ويلاحظ أن (ضابط الواقعية) يتحكم في الموضوع، من خلال (عنوانه) أساسا، من هنا، وجب التأكيد على خطورة العنوان، وأهميته في البحث العلمي.

ـ عنوان البحث علم عليه.

كم يستغرق المولود الجديد من الجدل لتسميته ! وكم يكون الوالدان كلفين بهذه التسمية! رغبة في ايجاد أحسن الأعلام لابنهما، إن اختيار الأحسن، واختيار الأنسب، هو المطلوب أيضا في مجال البحث العلمي، حينما نفكر في وضع العنوان. ولذلك فلا غرو إذا رأيت المناقشين يتشددون في محاسبة الباحث، على عنوان بحثه إذا فشل في استيعاب مضمون الإشكال بدقة، زيادة أو نقصا ! إن الموانع المذكورة في ضابط الواقعية، أشبه ما تكون بمقاييس الخياط إذا أخطأ في بعضها، لم يأمن أن تنجز البذلة، أوسع، أو أضيق من صاحبها، و كم هو شائه منظره في كلا الحالين!

و المنهج الإسلامي مهتم بالألفاظ والأسماء، وتدقيقها. وتأصيل ذلك في القرآن كثير، منه قوله تعالى : (وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله)[22] الآية. وقوله تعالى :

---

(21) وهو نحو ما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (ص) قال : "والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحتطب ثم آمر بالصلاة ، فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ، ثم أخالف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم" متفق عليه .

(22) الاحزاب : 4 ـ 5.

(قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا)[23]، فهاتان الآيتان، نصان صريحان، في أهمية تسمية الذوات المادية، والمعنوية، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم، يغير أسماء صحابته الذين دخلوا الاسلام بأسمائهم الجاهلية، فيعوضهم بها خيرا منها[24].

إن المنهج الإسلامي على العموم يقتضي أن تسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، وهذا أولى أن يكون متمثلا في منهج البحث، لدى الإنسان المسلم. فعنوان البحث، إذا كان لا يرسم خريطة الإشكال بدقة ، هو اسم كاذب، ولذلك كان ضبط الموضوع وتحديده، إنما يتجلى من خلال العنوان، وتوسم معالم الإشكال إنما يكون ابتداء من تحليل عبارات العنوان، فالموضوع هو العنوان، وهما وجهان لعملة واحدة، تماما كما يرتبط المصطلح بالمفهوم، وأي اختلال بينهما يعتبر في ميزان (المنهج العلمي) مرضا، أشبه ما يكون بالانفصام الذي يحصل في شخصية الإنسان!

6 - **الضابط المنهجي** :

لاشك أن طبيعة الإشكال هي التي تحدد المنهج المتبع في الدراسة، ولذلك فإن أي اختيار للاشكال، هو اختيار للمنهج ابتداء يقول دولبوس : «وفي كل الأحوال يكون من العبث، أن نزعم أننا نستطيع أن نبت خارج النظريات، في شأن طبيعة المناهج، التي ينبغي استعمالها، ومغزى المشاكل التي نريد دراستها »[25]، وعليه كان من أوجب الواجبات، استحضار الضابط المنهجي، في أي عملية اختيار لمشكلة البحث لأنه مسؤول عن تحديد صلاحية الموضوع أولا للمرحلة العلمية الحاضرة، إلى جانب (ضابط الأولويات)، و لأنه مسؤول ثانيا، عن تقويم عوائق الإشكال، وتقديم تصور أولي، عن خطة العمل ومراحل الانجاز، و كيفيته. فما (المنهج) إذن ؟

أما في معاجم اللغة، فالنهج والمنهج والمنهاج : الطريق الواضح. ونَهَجَ الطريقُ ، أنهجَ واستنهج وضح. و كذا نَهَجَ الطريقَ و أنهجه : أبانه وأوضحه. ونَهَجَهُ : سلكه[26].

---

(23) الحجرات : 14.

(24) نحو ما أخرجه مسلم عن ابن عمر : أن بنتا يقال لها عاصية ، فسماها الرسول صلى الله عليه و سلم جميلة .

(25) Philosophie : in La grande encyclopédie نقلا عن المناهج الفلسفية : 3 .

(26) المفردات ، و اللسان ، و القاموس و التاج : مادة (نهج).

أما في الاصطلاح العلمي فهو باختصار : نسق من القواعد، والضوابط التي تركب البحث العلمي، وتنظمه[27].

فبناء على تعريفنا (للبحث العلمي) يكون المنهج نسقا، أي منظومة من القواعد، والضوابط، التي تركب وتنظم العمل الذي يهدف الى حل مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال.

وقد حرصنا على استعمال كلمة (نسق) في التعريف، إشارة الى المضمون الفلسفي الساكن في كلمة (منهج) فقولنا (المنهج : نسق) يعني أنه منظومة معرفية، أو رؤية فلسفية، صدرت عن تصور مذهبي ما. ولذلك كانت المناهج تتعدد بتعدد المذاهب الفكرية، والفلسفية، التي أفرزتها، ثم إن كلمة (نسق) تشير الى التركيب البنيوي (للمنهج)، إذ ليس هذا عبارة عن مجموعة من القواعد، أو طائفة من الضوابط فحسب، ولكنه (بنية) محكمة تتشكل من مجموعة من القواعد، والضوابط، إنه تشكيل منتظم لها، فالمنهج التجريبي مثلا، يتكون من نواة وهي (الفرض)، وكل العناصر الأخرى المكونة له من تجريب، وملاحظة، واستنتاج، وتعميم، وكذا الطرق المختلفة المستخدمة فيه كالاتفاق، والاختلاف، والاشتراك، كل ذلك إنما هو لخدمة (الفرض)، الذي يعتبر محور الإشكال وأساسه.

إن الباحث المسلم هو أولى الناس (بإنهاج) عمله العلمي، خاصة و أن المذهبية الإسلامية، إنما تقدم للناس منهاج حياة. (فالإنهاج الحضاري) هو وظيفة الرسالة الربانية للبشرية، وهو يتضمن فيما يتضمن، إنهاج التفكير، وإنهاج البحث، وإنهاج العمل[28]، وثمة آيات كثيرة تشير الى هذا المعنى الكلي لرسالة الإسلام، منها قوله تعالى : (أو من كان ميتا فأحييناه، و جعلنا له نورا يمشي به في الناس ، كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها)[29]، وقوله تعالى : (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)[30]

---

(27) يعرف د. عبد الرحمن بدوي المنهج بأنه « الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة » مناهج بدوي : 5. ويقول د. قاسم عبده قاسم : (المنهج هو مجموعة العمليات العقلية الاستدلالية تستخدم في حل مشكلات العلم، وبناء العلم نفسه في مرحلة ما من تاريخه،) تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية : 169 (عالم الفكر).

(28) تحدث رشدي فكار حديثا مفيدا عن التحدي الإعجازي للإسلام منهجيا في هذا العصر. في الفصل الثالث من كتابه (في المنهجية والحوار) : 59.

(29) الأنعام : 123.

وقوله تعالى: (أفمن شرح الله صدره للاسلام، فهو على نور من ربه)[31] وقوله عز وجل : (أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى، أمن يمشي سويا على صراط مستقيم)[32].

فالإسلام إذن (صراط مستقيم)، و(نور)يمشي به المؤمن بين الناس، إنه منهج، ذلك أن المؤمن في الحياة - كما يبدو من خلال النصوص السالفة - يمشي سويا على صراط مستقيم، مسترشدا بنور الهداية، وعن يمينه وشماله ظلمات، ضل بها أقوام، فهم يخبطون على غير هدى.

إن المنهجية في البحث العلمي إذن ، ليست ضرورة تقنية فحسب، ولكنها ضرورة إيمانية أيضا !

أما استحضار (الضابط المنهجي) في عملية اختيار (الإشكال)، فهو أن تحسن الاستجابة (لضابطِ الأولويات) أولا، فتدخل في صلب المرحلة العلمية، التي أنت فيها، بالنسبة الى موضوعك، أعني ألا تختار التأريخ لما لم يتم وصفه، ولا وصف ما لم يتم جمعه، أو تحقيقه، و كذا ألا تختار التأريخ لما أرخ، أو وصف ما وصف، أو جمع ما جمع وحقق، إلا أن تكون ناقدا. فإذا سلكت البحث من بابه، واخترت أن تنجز ما حقه أن ينجز اليوم لا غدا، كان عليك - ثانيا - أن تحدد منهج الدراسة، ذلك أن التصور الدقيق للموضوع، يعني - كما أسلفت - التصور الدقيق للمنهج، بل في ضوء تصور المنهج تتحدد صيغة العنوان أحيانا. إن عليك أن تعلم ماذا ستصنع في دراسة اشكالك المختار، قبل أن تشرع فيها :

هل ستحقق؟ هل ستصف؟ هل ستحصي وتستقرئ؟ أم هل ستحلل وتعلل ؟ أم أنك ستؤرخ؟ أم ستصنع بعض هذا وذاك؟

إن الجواب عن هذه الأسئلة يعني : استحضار (الضابط المنهجي) في اختيار إشكال البحث ، ولذلك وجب على الطالب الباحث، أن يكون عليما بمناهج البحث العلمي إلى درجة تبلغه رتبة الاجتهاد فيها أو تكاد !

ومن هنا تأتي مشروعية الحديث عن طبيعة (المنهج) في العلوم الشرعية، لسبر مفهوم (العلمية) فيه. وتقديم تصور يتضمن تصنيفات مقترحة لمناهج البحث، بما يناسب طبيعة تلك العلوم، فأما الأول فهو ما سنفصله في المبحث الموالي بحول الله. وأما الثاني فقد خصصنا له الفصل الثاني بكامله، عسى أن يحصل الطالب الباحث على معالم تمكنه من تطوير قدراته المنهجية رجاء أن يبلغ ما يقتضيه (الضابط المنهجي) في البحث العلمي.

---

(30) الأنعام : 154.

(31) الزمر : 21.

(32) الملك : 22.

المبحث الثاني :
علمية (المنهج) بين العلوم الإنسانية، والعلوم الشرعية

إن الحديث عن (المناهج العلمية) في إطار الدراسات الإسلامية، يوقفنا أمام المشكل الحضاري للمنهجية على العموم، وهو ما أسلفنا الإشارة إليه في قول (دوليوس) من ارتباط المناهج بنظرياتها، ذلك أن المنهج إنما هو وليد المذهب الذي أفرزه، وعليه فإنه - يقينا - يحمل كثيرا من خصائصه وراثة، والقول باستقلال المنهج استقلالا تاما، إنما هو جهل، أو افتراء !

و(المناهج العلمية) المتحدث عنها اليوم، في الكتابات العربية المعاصرة، هي في أغلبها (المناهج) التي أنتجتها، أو أعادت إنتاجها، المذاهب الغربية، ولذلك فهي تتميز بطابعها العلماني - كما سأبين - تميز مصانعها المذهبية، التي أنتجتها هناك!

والغرب تقدم بشكل كبير في ميدان (المنهجية أو علم المناهج) = (MÉTHODOLOGIE) والإضراب عن ذلك كله، حكم على الذات بالإقامة الجبرية ، كما أن فتح الباب على مصراعيه، كما يرى البعض، تهور ناتج عن الانبهار والاستلاب الحضاريين.

ولذلك فإننا الآن في أشد الحاجة الى موقف صلب، موقف ينبني على مبدأين : مبدأ التحدي، والاعتزاز بما لدينا من تراث، زاخر بأصول منهجية، إسلامية،بامكانها أن تؤطر فكر المسلم المعاصر، في أبحاثه، و علومه كلها، لو عمل حقا على استخراجها، وتركيبها، ببذل الجهد في فهم الذات ودراستها. ومبدأ الاستفادة من الغرب منهجيا عن طريق ما أسميه (بالاستصلاح)(1) بدل (الأسلمة).

(1) الاستصلاح : عند الاصوليين هو منهج الاستنباط عن طريق اعتبار المصالح المرسلة ، حيث يكون الشيء غير منصوص عليه بنص جزئي فيؤخذ به استصلاحا ويعتبر بذلك أمرا مشروعا. وقد نقلت هذا المصطلح للتعبير به على ما يسمونه (الأسلمة) نظرا لأصالته من جهة ، ولاستجابته للاشتقاق اللغوي من جهة أخرى، فنقول (استصلاح) العلم، بدل (أسلمته) وكذا (استصلاح) الفكر، (واستصلاح) المنهج .....الخ .

إن على باحثي الدراسات الإسلامية أن يفتحوا باب الاجتهاد المنهجي و يقتحموه على الآخرين، قصد تأسيس ذات منهجية، مستقلة، خالية من العقد النفسية، التي مازالت تربك المنهجية الغربية، بسبب الظروف التاريخية التي مر بها العلم هناك، فتجد عالما مثل (فلاديمير كورغانوف) يقول في كتابه (مناهج البحث العلمي) : «العالم ملحد بصورة منهجية»[2] مستشهدا بقول (ب جرمان) : «إن العمل العلمي هو منهجيا ملحد»[3] ثم يعقب قائلا : «إن الميتافيزيا، لا يمكن أن تتدخل في مناهج البحث، دون أن تفسدها»[4] هكذا (!!!).

إنني - مع ذلك - أعذر الرجل. لأنه يتحدث من مرجعية الصراع العلمي/الكنسي. يقول تحت عنوان «الروح العلمية والنفسية التفتيشية »: « التعايش بين العلم والدين لم يكن دائما سليما، فقد ظلت الكنيسة لمدة طويلة، تحاول خنق الاكتشافات التي كانت تتعارض مع معتقداتها الأساسية (...) و اليوم. لم يعد أمام العلماء، في مواجهة الكنائس المسيحية، إلا النضال من أجل علمانية التعليم»[5]. صحيح أنه يقصد هنا الكنيسة خاصة، إلا أن كثيرا من المفكرين العرب، الذين، نادوا بنفس الفكرة تجاه الإسلام استقوها من هذا المكان أو مثله. وإن تعميمات مقصودة أو غير مقصودة تجعل القارىء غير المحصن، ينجرف وراء تيار الاستلاب، وذلك في مثل قول فلا ديمير: «على الباحثين أن يواجهوا «رجال الدين» في الديانات الجديدة والعقائديين المتحجرين (...) كل الذين يعجبون بغاليله وداروين، عليهم واجب ملح : أن يعارضوا بشجاعة، دائما وفي كل مكان، روح التفتيش والاضطهادات الجديدة »[6].

هذه الروح العلمانية، هي نفسها التي سرت في المؤلفات العربية، التي صنفت في (المنهجية)، يقول الدكتور محمد عماد الدين إسماعيل في كتابه (المنهج العلمي وتفسير السلوك) : «لم يكن من المستغرب أن يهاجم العلم في بعض الأحيان، وأن تنشأ دعوة الى التخلي عن العلم، ولو في الوقت الحاضر على الأقل، أو الاتجاه بالإنسانية نحو احياء الفنون، أو إحياء الدين» [7]، ومثله قوله في نفس الكتاب : «فالإنسان الحديث لم يتحرر بعد كلية من الاستعانة بمثل هذه التكوينات الغيبية»[8] التي

---

(2)،(3)،(4) مناهج (فلاديمير) : 92.

(5) مناهج (فلاديمير) : 92.

(6) نفسه ص :93 .

(7) المنهج العلمي ص:3 .

(8) المنهج العلمي ص:38.

«تفترض وجود أسباب، أو عوامل غير قابلة للملاحظة، وليس من الممكن تحديدها (...) ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها، من حيث الوصول إلى أهداف العلم»[9]. وهكذا إذن يبين لنا المؤلف - متأثرا بالرؤية الغربية - أن العلم لا علاقة له بالدين. بل لا يمكن الوصول الى العلم، باعتماد تفسيرات غيبية!

ويقول الدكتور محمد فتحي الشنيطي في كتابه (أسس المنطق والمنهج العلمي) متحدثا عن العلوم الانسانية : «... فهذه العلوم، لكي تصل الى مثل ما وصلت اليه العلوم الطبيعية المادية، من عموم، وشمول، وحتمية، لا يمكن أن ترتبط بالقيم»[10] !! وأصرح منه قوله في نفس الكتاب : «أما حكم القيمة، فليس له ارتباط بالمنهج العلمي»[11] كذا !!!

ويعتبر كتاب (أصول البحث العلمي ومناهجه) للدكتور أحمد بدر، من أهم ما ألف في العربية في هذا الميدان، فقد استقى من مصادر غربية وعربية متعددة جدا، وجاء بعلم وفير، ودقيق : فهو بحق من الدراسات العربية الرائدة (في علم المناهج)، إلا أنه مع الأسف لم يسلم من (الطابع العلماني) للمنهجية الغربية، فهو مثلا يقول تحت عنوان : «الطرق المتبعة في البحث والإضافة الى المعرفة»[12]، محذرا مما سماه ب« مصادر الثقة والتقاليد السائدة» : إن «الدارسين والباحثين يقومون باقتباس بعض ما كتبه «أهل الثقة» في المجالات المختلفة، وغالبا ما يكون هؤلاء مخطئين في بعض - أو في كل - ما قالوه (...) لقد اعتمد الانسان منذ قديم الزمان، على بعض مصادر الثقة، كالكهنة، أو الحكماء، في فهم وتعليل بعض الظواهر (...) أما بالنسبة للتقاليد السائدة، فيمكن أن نشير الى أن تطور العلوم الطبيعية، كان حافلا بصدامات عديدة، مع التقاليد السائدة، وأسماء جاليليو وداروين قد ارتبطت بهذه الصدامات، كما اعتمدت كثير من المقدمات والحيثيات - الخاصة بالدين و السلوك الاجتماعي - على كتاب مقدس، أو تقاليد معينة...»[13]. وهكذا« ترفض الطريقة العلمية الاعتماد على مصدر الثقة»[14] !!!

---

(9) المنهج العلمي ص:39.
(10) أسس المنطق : 197،
(11) أسس المنطق : 198.
(12) أصول البحث : 30 .
(13) أصول البحث : 32 وبنفس المعنى والسياق استعمل د. فاخر عاقل مصطلح (أهل السلطة) : اسس البحث : 76.
(14) أصول البحث : 43.

ولست أدري هل فكر الدكتور بدر، وهو يكتب هذا الكلام بالعربية، ماذا قد يرادف مصطلح (الكتاب المقدس) عندنا ؟ و كذا مصطلح (أهل الثقة) ؟ أما الأول : فلا كلام عليه لوضوحه، وأما الثاني، فمعلوم في الدراسات الإسلامية أن مصطلح (الثقة) من أرفع (درجات التعديل) لدى المحدثين ! (فأهل الثقة) إذن هم الذين يحتج بحديثهم[15]، و لن أقول ههنا: إن هؤلاء هم نقلة العلم الذي انبنت عليه حضارة الاسلام، ولكني أقول إنهم هم الذين وضعوا أدق منهج نقدي للمرويات[16] إطلاقا.

وبناء على ذلك يمكن أن نفهم مع الأستاذ منير شفيق، كيف أن «الذين يقرأون الاسلام، والتراث، والتاريخ، والأنماط المجتمعية الإسلامية، ومختلف ظواهرها، من خلال ما يسمونه «المنهج العلمي» القائم على الموضوعات، و النماذج المستمدة من النمط الحضاري الأوروبي، ماضيا، وحاضرا، ليسوا من العلمية في شيء، وليس منهجهم علميا، بالرغم من كل ادعاء، لأنه من غير العلمي أن تقرأ الأنماط المجتمعية الحضارية المختلفة، من خلال منظور التجربة الأوروبية، وعبر نظرة الغرب إلى نفسه وإلى العالم»[17].

وعليه فأنا مع الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة في قوله - في إطار البحث الاجتماعي - إن على الباحث «أن يسعى دوما ألا تطغى النظريات على المنهاجية في بحوثه، فالنظريات والمفاهيم، وأساليب البحث، ليست إلا آلات مسح، ووسائل تحليل، عليه نقدها هي، على ضوء الواقع الاجتماعي العربي، لا نقد المجتمع العربي على ضوئها هي (...) فنوعية المنهاجية المتوخاة ذاتها، تملي علينا إذن كثيرا من الحذر، والتحري، وقسطا وافرا من التواضع، والنقد الذاتي»[18]، ولذا «كان لزاما علينا أن نفكك المنهجيات المتبعة في هذه الدراسات الدخيلة[19]، وهذا يعني «ضرورة نقل محور البحوث، ومركز الثقل المنهاجي من معايير دخيلة الى معايير ذاتية»[20].

و لكم كان الدكتور رشدي فكار - وهو أستاذ المنهجية - دقيقا، حينما عبر بلفظ

---

(15) ن . المنهج الإسلامي : 226 إلى 230 .

(16) نفسه، 226، إلى 230.

(17) الاسلام في معركة الحضارة : 168.

(18) تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ص. : 23. (عالم الفكر).

(19) نفسه ، ص : 24.

(20) نفسه ، ص : 25.

(الاستئناس)[21]. في إطار استفادة الدراسات الإسلامية من المناهج العلمية، حيث قال : «يمكن للدراسات في العلوم الاسلامية، أن تنتفع بهذه المناهج، على ضوء الاستئناس المبسط لها»[22]. ولكن ألم يئن الأوان بعد، لتجاوز مرحلة (الاستئناس) الى مرحلة (الاستصلاح) التي تعني فيما تعني: إعادة الإنتاج، وإعادة التشكيل، والإخراج؟

وبعد، فالحديث عن مناهج علمية، في العلوم الشرعية، يمكن أن يثير سؤالا، طالما طرح في مجال العلوم الانسانية يتعلق بمفهوم (العلمية) التي يوصف بها المنهج. ذلك أن الانسان بصفته موضوعا ومنتجا في نفس الوقت أكثر حضورا في العلوم الانسانية، بشكل يصبح به عائقا أمام (علمية) المناهج. ورغم أن مجالات (الانسان) في العلوم الشرعية تختلف عن مجالاته في العلوم الانسانية، فإننا سنبين، بحول الله، حدود، ومظاهر (العلمية) المتعلقة بمناهج العلوم الشرعية، مقارنة بالأولى.

أولا - المشكل المنهجي لقضايا الانسان في العلوم الانسانية :

لقد انطلق السبق المنهجي الذي عرفه الغرب، من بؤرة الثورة العلمية التي عرفتها علوم الطبيعة خاصة، مع بداية عصر النهضة الأوروبي[23] ذلك أن «التأكيد على الموضوعية، والتجرد من الهوى الشخصي هو ما تبلور كمنهج علمي مع بداية عصر النهضة في أوروبا ممثلا في أركان ثلاثة، وصفها برتراند راسل في ايجاز بليغ بأنها :

1 ـ استناد تقرير الحقائق العلمية الى المشاهدة، لا إلى سلطة من يقررها من الأفراد أو المراجع، أو مكانتهم.

2 ـ عالم الجماد منظومة تخضع كل التغيرات فيها لقوانين طبيعية.

3 ـ الأرض ليست مركز الكون. والإنسان ليس هو الغرض من وجودها، إذ أن الغرض من وجود الأشياء مفهوم بلا فائدة في العلم!»[24] كذا! ورغم ما تتسم به هذه الأركان من طابع (علماني)، فإن انطلاق أصل المنهج العلمي المعتمد لدى الغرب، كان بفضل تتلمذه على المنهجية الاسلامية أساسا ؛ إذ أن الفكر الإسلامي بمعناه الواسع «شكل

---

(21) جعل عنوان الفصل الثاني من كتيبه القيم (في المنهجية و الحوار) كالتالي: «إستئناس المنهجية في الدراسات الإسلامية وإطارها العملي و التطبيقي» (43).

(22) في المنهجية : 48.

(23) في مناهج البحث العلمي : 4 (عالم الفكر).

(24) نفسه : 5.

أرضية تعتبر بمثابة انطلاق أو أصول للنهضة الأوروبية الحديثة في عقلانيتها »[25] على حد تعبير الدكتور رشدي فكار.

بيد أن أحادية التطور، الذي عرفته المناهج العلمية في الغرب ـ لتبلورها في إطار علوم الطبيعة ابتداء ـ جعلتهاتطمع في اكتساب خصائص العلم الطبيعي ؛ مما أدى الى نشوء إشكال تطبيق (المنهجية العلمية) في ميدان علوم الإنسان !

ورغم أن أغلبية « العلوم الطبيعية تعتمد على المنهج التجريبي في البحث »[26] الذي يصعب نقله الى ميدان الانسان، فإن الانبهار، والاعجاب، الكبيرين، بما حققته هذه العلوم، جعل علماء الانسان في الغرب يفتتنون بمنهجها ذاك، ويدعون إلى إخضاع الظاهرة الإنسانية (للتجربة)، مثلها في ذلك مثل الظاهرة الطبيعية ! وقد كانت (المدرسة السلوكية) في علم النفس، (والمدرسة الوضعية) في علم الاجتماع، (والمدرسة التوثيقية) في علم التاريخ، هي أبرز تجليات هذا الاتجاه.

إلا أن فريقا من العلماء عارض ذلك، مبينا استحالة تطبيق (المنهج العلمي) أصلا في علوم الانسان، وصعوبة الوصول الى نتائج موضوعية بواسطته. وجوهر الاشكال كما ذكره (فلاديمير) هو: أن « العالم ـ وهو الحَكَم الموضوعي نسبيا تجاه كل ما يهم الطبيعة عموما ـ يفقد حتما قسما من هذه الموضوعية، منذ أن يصبح بآن واحد، مشاهدا وعاملا، حكما وفريقا »[27]!

وقد أرجع الدكتور أحمد بدر، هذا الاشكال الى ستة عوائق، نوردها بتركيز كما يلي :

1 ـ عدم دقة المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية لأنها مطاطة.

2 ـ الحقائق الاجتماعية إذا وجدت تخضع للتفسير الذاتي : وذلك لتدخل الهوى الشخصي والسياسي...الخ .

3 ـ صعوبة التحكم في المواقف الاجتماعية والسلوكية : نظرا لتعدد وتداخل مكوناتها، مثل البيئة، والثقافة، والاقتصاد، والسياسة والاجتماع والبيولوجيا.

4 ـ ارتباط التجارب والظواهر الاجتماعية، بزمان ومكان معينين : لأن الحدث لا يقع إلا مرة واحدة في مكان وزمان معينين.

---

(25) في المنهجية : 18 ن أيضا مناهج النشار :348 و 349 و 356 و357.
(26) أصول البحث 249.
(27) مناهج فلاديمير : 81.

5 ـ الذاتية والموضوعية في الدراسات الإجتماعية والسلوكية : والمقصود انعدام الموضوعية في الجانب الذاتي من الحياة الذي هو موضوع علوم الإنسان.

6 ـ الدراسات الاجتماعية و السلوكية، وطرق القياس الكمية والكيفية : يعني أن الجانب الكيفي في الطبيعة، كالحرارة والبرودة، والثقل، والخفة، يعبر عنه بمقاييس كمية، أي بلغة الأرقام. وهذا غير متيسر في تحديد الاشكالات الكيفية، في علوم الانسان كتقلباته الاجتماعية، وحالاته النفسية.. الخ[28]

ومهما يكن الإشكال، فقد مضت علوم الإنسان في طريق مقاربة مناهج العلم الطبيعي : (فهي تستعمل نفس «الأساليب» ملاحظة صبورة ودقيقة، مراقبة مراجعات متكررة، مناقشة مفتوحة، وأحيانا حتى تجريب ذكي)[29] وتلك هي مجمل خصائص المنهج التجريبي[30].

إلا أن تقدم العلوم الطبيعية، مع بداية القرن العشرين، ألغى كثيرا من ثوابت (العلم القديم) على حد تعبير العالمين «روبيرت م.أغروس، وجورج ن . ستانسيو» الذي عرف أوج ازدهاره في القرن التاسع عشر، يقول هذان العالمان الأمريكيان : «و أحرز القرن العشرون بالفعل فتوحات باهرة ولكنها لم تكن بأي حال من النوع المتوقع، فالاكتشافات الجديدة، لم تكمل فيزياء نيوتن، بل أطاحت بها»[31]. مما شكل ضربة لما أسمياه ب(المادية المنهجية)[32]. ذلك أن «النظرة القديمة لا تتضمن الا المادة، والقوانين الطبيعية، أما النظرة العلمية الجديدة فمن المحتم عليها أن تتضمن المادة. والقوانين الطبيعية والعقل»[33] لأن الثورة العلمية التي حدثت في «فيزياء الجسيمات، قدمت من المادة العلمية، ما لا يمكن إخضاعه للتجربة فبعدما أثبت «إيرنست رذرفورد عام 1911م» «أن الذرة تتكون من نواة متناهية الصغر، يحيط بها حشد من الالكترونات»[34] بدأت الصعوبة في تفسير تركيب الذرة، استنادا الى فيزياء نيوتن، تتجلى بشكل جدي[35] خاصة وأن (الالكترون) تصعب ملاحظته حتى بالمجهر الذري !

---

(28) أصول البحث 249 إلى 252. و قد حاول الدكتور أحمد بدر إبطال كل هذه العوائق ن أيضا : ما أورده الدكتور فاخر عاقل في (أسس البحث)، 20-17.

(29) مناهج فلاديمير 81-80.

(30) أصول البحث 210.

(31) العلم في منظوره الجديد : 21.

(32) نفسه : 20.

(33) نفسه : 22.

(34) (35) نفسه : 21.

فكيف إذن يتم إخضاع مثل هذا الموضوع للتجربة ؟ وعليه، فقد أعلن العالم الفيزيائى اينشتاين أحد رواد (النظرة العلمية الجديدة) «أنه لا سبيل يؤدي للوصول، من التجربة،إلى نظرية»[36] !!!

وهكذا بدأت العلوم الطبيعية، تعود لتستلهم المنهج الرياضي، المبني على الاستدلال العقلي، وهو ما يفتح الباب أمام تدخل الذات في الموضوع.

و لكن رغم ذلك، أي رغم اقتراب العلم الطبيعي من العلم الانساني، ورغم الاقتباس المنهجي لهذا من ذاك، فإن علوم الانسان في الغرب مازالت أوغل في الذاتية، لأن الدارس والمدروس في نهاية المطاف، هو الانسان، ولا ضمانة لرفع تورطه الشعوري أو اللاشعوري في الملاحظة والتحليل والتأويل!

ثانيا : المسألة المنهجية لقضايا الانسان في العلوم الشرعية :

بعد هذا العرض المركز، للإشكال المنهجي في العلوم الانسانية، لدى الغرب، يمكن الآن طرح السؤال التالي :

الى أي حد يمكن تشكل عائق (الذاتية) في الجانب الانساني من العلوم الشرعية؟ بل هل يمكن الحديث عن فشل (الضبط المنهجي) في إطارها، بسبب العائق المذكور ؟

إن الانسان هو أحد مواضيع العلوم الشرعية، و إذا بدا أنها تنصرف الى غير ذلك أحيانا - كما في التفسير مثلا - فإن المقصود الاصلي في نهاية المطاف، هو الانسان، لأن الشريعة الاسلامية، إنما جاءت لمصالح العباد، في المعاش والمعاد، كما قرره غير واحد من العلماء[37].

فإذا كان المقصود بالعلوم الانسانية، أنها الدراسات التي تدرس الانسان فردا وجماعة، من أجل مصلحته، وتطوير حياته نحو الأفضل، فإن العلوم الشرعية أكثر (إنسانية) من العلوم الانسانية، ولا نظن أن هذه الأخيرة قد حققت كثيرا، مما قامت من أجله، بل ما زالت عاجزة عن تفسير، وتوجيه أغلب قضايا الانسان، بينما العلوم الشرعية، قد خاضت تجربة تاريخية، طيلة عدة قرون، وجهت فيها الامة الاسلامية توجيها محكما راشدا، فأوجدت المجتمع الذي تعايش فيه المسلم، والنصراني، واليهودي بالعدل. الى أن أجبرت الأمة على التخلي عن علومها تلك.

بيد أن العلوم الشرعية، رغم أنها (إنسانية) في مقاصدها، فهي ربانية في منطلقاتها، وهذا سر تميزها، وسبب نجاتها من كثير مما تتخبط فيه العلوم الانسانية من عوائق منهجية.

---

(36) في مناهج البحث العلمي : 8 (عالم الفكر).

(37) ن . مثلا الموافقات 6/2.

وعليه ، فقد وجب أن نعرف الآن وضعية (الظاهرة الانسانية)، في العلوم الشرعية ، إزاء أخطر ما عرفته من عوائق منهجية في العلوم الانسانية، كما أوردناها سالفا، مختزلين إياها في أربع قضايا :

1 ـ **عائق الذاتية** : وهو يتجلى في اتباع الهوى لدى دراسة الظواهر، والحكم عليها من جهة، وفي تداخل الذات والموضوع، لأنهما واحد، فتحجب الرؤية الواضحة المستقلة، من جهة أخرى.

ونحن نذكر، ههنا أن علماء الاسلام لم يكونوا يغيبون (الضابط التعبدي) في أبحاثهم، ودراستهم على الإجمال، ومن شذ عن ذلك سقطت عدالته بين المسلمين فلم يأخذ عنه أحد !

و الضابط التعبدي هو أضمن وسيلة لتجرد العالم عن داعية هواه، حتى إذا حكم، حكم بالعدل، والنصوص القرآنية، والحديثية، الد اعية الى التزام العدل، و القسط، والقصد في الأمور كلها، مستفيضة جدا، ويكفينا منها قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله، ولو علم أنفسكم أو الوالدين والأقربين، إن يكن غنيا أو فقيرا، فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا، و إن تلووا، أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا »[38] ومثل هذا كثير[39].

وهكذا كانت الاستجابة (للموضوعية العلمية)، في البحث العلمي، لدى المسلمين استجابة طبيعية، لأنها تنبع من قناعة التعبد، وهي قناعة مبنية على صفاء النية، وتجردها لله، الذي يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور، ولكي نبرهن بالدليل القاطع على صحة هذا المعنى نضرب أمثلة من واقع البحث العلمي في الإسلام، حتى يتبين لنا، من خلال التجربة التاريخية، ما بلغته صروح النزاهة، والموضوعية، من تقدم، لم يزل يشكل لدى الغرب، حلما علميا أقرب الى المستحيل !

يقول الدكتور فاروق حمادة : «إن هذا المنهج الذي هيمن على الأمة الاسلامية آنئذ فبعث فيها روح الحياة الفاضلة المثلى، جعل أهله متجردين من ذواتهم، وأهوائهم، وشهواتهم، فأحبوا لله، وأبلغوا لله (...) فإذا قابل المسلم، بالأمس، ابنه و أباه وعمه وأخاه، في معركة السلاح والسنان، فإنه اليوم يقابله في ميدان العلم والمعرفة، فيتهمه بأنه غير أهل لأخذ العلم عنه (...) دون أن تمنعه غريزة المحبة، أو عاطفة الأبوة،

---

(38) النساء : 134.

(39) ن : مادة (عدل) و (قسط) في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

أو اعتراف البنوة، أو عذل العاذلين، لأن العقيدة ضبطت مشاعرهم، وخشية الله أحكمت تصرفاتهم، فأخلصوا بعهدهم لربهم سبحانه، ولنبيهم صلى الله عليه وسلم (...) فبالأمس أعلنها الامام علي بن المديني، أستاذ البخاري أمير المؤمنين في الحديث، على رؤوس الاشهاد، عندما سئل عن أبيه، فأجاب : إنه الدين، وإن أبي ضعيف في الحديث، وتركها أبو داوود السجستاني صاحب السنن، كلمة باقية في الوارثين، عندما سئل عن ابنه العالم عبد الله، فقال لهم: إن ابني كذاب، ومن البلاء أن يطلب للقضاء!»[40]

والنصوص العلمية المصدرية في هذا المعنى كثيرة جدا، لولا خشية الاطالة لأفضنا فيها[41]

هذا فيما يتعلق بحكم الذات على الظاهرة الانسانية، ودراستها بتجرد، ونحن هنا لم نضع التفصيلات، وإنما المقصود عندنا في هذا الكتاب هو محاولة وضع الأصول المنهجية واستنباطها من التراث الاسلامي.

أما فيما يتعلق بالتداخل الطبيعي، (اللاإرادي)، بين الذات والموضوع كما تقدم، فهذا للإسلام فيه ضوابط أخرى، وموانع عجيبة، لا تتيسر لغير ممارس للمنهج الاسلامي في حياته الخاصة والعامة.

وأساس المشكلة ههنا، أن الذات حينما تدرس الظاهرة الانسانية - وهي جزء منها - إنما تكون في واقع الأمر، تدرس نفسها، فكيف إذن تتخلص من شعورها للحكم على شعورها ؟ أو كيف تفسر سلوكها، بعيدا عن الذات، وهو صادر منها ؟ فمثلا لنفرض أن دارسا يدرس ظاهرة اجتماعية ما، ولتكن (جنوح الأحداث) أو (الفشل الدراسي)، أيستطيع أن يتخلص في حكمه على هذه، أو تلك من التأثر بتجاربه الشخصية ؟ فعلا إن ذلك لصعب جدا. ما لم يترب على النظر في ذاته لمعرفة أسرارها وقوانينها الفطرية للسيطرة على زمامها، وهذا بالضبط ما يخوله المنهج الاسلامي للباحث المسلم.

فالانسان المسلم عموما، يتدرب في تعبده على (محاسبة) نفسه، و(المحاسبة) من المقامات التربوية العظيمة في الإسلام، إنها محاولة عزل الذات عن الذات، أي محاولة تقوية (النفس اللوامة) على حساب (النفس الأمارة) لأن (اللوامة) هي المسؤولة عن تربية

---

(40) المنهج الإسلامي :7-6.

(41) انظرها مفصلة بمنهج توثيقي في (حركة النقد الحديثي):386/2 إلى 400/2.

الفرد، على النقد الذاتي، أما (الأمارة) فتعني إخضاع الواقع للنظر الشهواني، وتفسير السلوك الذاتي إزاءه بما يرضي الشهوة !

إن علمين جليلين في الاسلام هما (مقاصد الشريعة)، و(التصوف السني) يتكفلان بضبط النفس، وتدريبها، بواسطة القواعد العلمية والشعائر التعبدية، قصد البلوغ الى درجة الاستقلال، أي استقلال الذات عن الذات، حيث تفنى النفس عن شهود ذاتها، أي شهواتها، وتبقى بشهود الحقيقة العلمية وحدها فقط ! إن الباحث المسلم، عند محاكمته للظاهرة الانسانية، يمكنه ألا يتأثر بالذات وكأن غيرها هو الذي يحاكم ويدرس، لأن عناصر التأثير فيه، قد فنيت في قصد شهود الحقيقة، كما هي دون زيادة أو نقصان. ذلك أنه إنما ينظر إليها بنور الله، يقول الله عز وجل : (ياأيها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا)[42].

وفي الحديث القدسي : و «ما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به ..»الحديث[43].

تلك معان لن يدركها على حقيقتها إلا من ذاقها، أي الذي صاغ المنهج الاسلامي عقله وقلبه.

وباختصار، فالباحث المسلم أقدر من غيره على التخلص من ذاته، ولذلك فهو أقدر على إدراك الأشياء مهما التصقت به إدراكا سليما، لا تشوبه الاسقاطات.

2 - **صعوبة التحكم في الظاهرة الانسانية** : إما لتركيبها المعقد، أو لتفردها في الزمان والمكان، فالظاهرة الانسانية ـ كما أسلفنا ـ متداخلة العناصر، بين ما هو اقتصادي، واجتماعي، ونفسي وسياسي.. الخ. ولذلك يصعب فصلها بدقة، وعزلها للحكم عليها، وقد رد أحمد بدر على هذا بكون «المستقبل سيكشف لنا من غير شك، قوانين كثيرة، تعتمد على الأسلوب العلمي السليم. الذي يجمع بين الاستقراء والاستدلال »[44].

بيد أنا نقول : إن لنا في المناهج العلمية المطبقة في العلوم الشرعية منطلقات جد متطورة ودقيقة تعنى بضبط الظواهر الانسانية وعزلها، ودراستها، بشكل علمي متميز، رغم تشابكها وتداخلها. وذلك يتجلى لدى (الأصوليين) خاصة. من خلال القواعد التالية :

(42) الأنفال : 29.
(43) اخرجه البخاري في كتاب الرقاق.
(44) أصول البحث : 251.

أ ـ تنقيح المناط :

فالتنقيح هو التهذيب والتشذيب، والمناط هو العلة، والمراد هو : «أن يكون هناك علة للحكم، قد تستفاد من مجموع ما اشتمل عليه، فيتعرف الوصف الذي يصلح علة، من بين هذه الأوصاف، ويستبعد الوصف الذي يكون غير مناسب، حتى ينتهي المجتهد الى الوصف المناسب الذي يصلح علة»[45] والمقصود من النص لدينا، هو المنهج المتبع فقط ذلك أننا قد نكون أمام ظاهرة معينة، فنحاول دراستها والحكم عليها، بيد أنا نحتار أمام تداخل عناصرها، فلمعرفة الأجزاء الحقيقية التي تتركب منها، أو لاستخلاص المقصود بالضبط، لتسليط ضوء الدراسة عليه، لابد من عملية «التنقيح» التي تشبه في طريقتها مسلك السبر والتقسيم الذي هو : «حصر الأوصاف التي توجد في الأصل، والتي تصلح للعلة في بادىء الرأي، ثم إبطال ما لا يصلح منها فيتعين الباقي للعلية»[46] والفرق بينهما هو أن (التنقيح) يكون حيث يدل النص على العلة، بشكل مجمل، من غير تعيين دقيق، بينما (السبر والتقسيم) لا يكون إلا عند سكوت النص على العلة مطلقا، فتكون العملية مجردة من أي إشارة نصية. والخلاصة أن المنهج الأصولي له قدم راسخة في تحليل الإشكالات المركبة على نحو ما رأينا في هاتين العمليتين المبنيتين على الاستقراء التام، لكل عناصر الظاهرة المدروسة، ثم دراستها عنصرا عنصرا، بمنهج اختباري (تجريبي)، انطلاقا من مبادىء ومقاييس محددة من (ظهور)، و(انضباط) و(مناسبة)، و(عموم)[47] للحصول على حكم في المسألة، وتطبيق هذا، ليس مقتصرا على المجال الأصولي فقط، ولكن يمكن تعديته ـ باعتباره منهج بحث ـ لدراسة كل قضايا الفكر الإسلامي عامة.

ب - **تحقيق المناط** : وهو «النظر في معرفة وجوده في آحاد الصور التي ينطبق عليها، ويدخل في عمومها، بعد أن تكون العلة نفسها قد عرفت بطرق المعرفة المختلفة كالعدالة، فإنها مناط الالزام في الشهادة، ولكن كون الشخص عدلا أو غير عدل، يعرف بتحقيق المناط، والاجتهاد الفقهي يعرف العدل من غيره»[48]. فههنا يكون (المعطى) حاصلا في الذهن، فننظر الى مدى استجابة الواقع له لتنزيله عليه.

إن (تحقيق المناط) قاعدة منهجية دقيقة، للبحث في صلب الواقع الاجتماعي

(45) أصول أبي زهرة : 246.
(46) مناهج النشار : 120.
(47) أصول خلاف: 70-68.
(48) أصول أبي زهرة : 246.

والانساني، تعمل على رصد مكوناته، واستجماع عناصره، واعتباره جزءا، جزءا للخلوص الى صورة حقيقية عن وضعه الكلي.

وقد أشار الإمام الشاطبي رحمه الله إلى معنى لطيف في تحقيق المناط، وهو ما سماه ب :

ج - تحقيق المناط الخاص : وفي هذا تأصيل لضوابط البحث في الظاهرة الانسانية، من حيث تفردها في الزمان والمكان. وهذا المنهج كما قال أبو اسحاق الشاطبي : «ناشيء عن نتيجة التقوى المذكورة في قوله : (إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا)[49] وقد يعبر عنه بالحكمة»[50] وصورته أنه : «نظر في كل مكلف، بالنسبة الى ما وقع عليه من الدلائل التكليفية بحيث يتعرف منه مداخل الشيطان، ومداخل الهوى، والحظوظ العاجلة، حتى يلقيها هذا المجتهد على ذلك المكلف، مقيدة بقيود التحرز من تلك المداخل، هذا بالنسبة الى التكليف المنحتم وغيره.

ويختص غير المنحتم بوجه آخر : وهو النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه بحسب وقت دون وقت. وحال دون حال، وشخص دون شخص، إذ النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وزان واحد، كما أنها في العلوم والصنائع كذلك، فرب عمل صالح يدخل بسببه على رجل ضرر، أو فترة، ولا يكون كذلك بالنسبة الى آخر، ورب عمل يكون حظ النفس، والشيطان فيه بالنسبة الى العامل أقوى منه في عمل آخر، ويكون بريئا من ذلك في بعض الأعمال دون بعض. فصاحب هذا التحقيق الخاص، هو الذي رزق نورا يعرف به النفوس ومراميها، وتفاوت إدراكها، وقوة تحملها للتكاليف، وصبرها على حمل أعبائها أو ضعفها، ويعرف التفاتها الى الحظوظ العاجلة، أو عدم التفاتها، فهو يحمل على كل نفس من أحكام النصوص، ما يليق بها»[51].

أي عبقرية منهجية هذه ؟ ألا ترى الى هذه الدقة المتناهية، في اعتبار التداخل الحاصل في الظواهر، والحرص على وزن كل عنصر على حدة، قصد إصدار الحكم مقيدا بجميع ما ذكر ؟ إن مصيبة هذه الأمة أنها لم تعد تقرأ ذاتها، وإلا فلديها من الرصيد، ما الله وحده عالم بقيمته و حجمه[52].

---

(49) الأنفـــال : 29.

(50) الموافقات : 97/4.

(51) الموافقات : 98/4.

(52) كم نحن في حاجة الى حملة (اركيولوجية) لتشريح التراث استقراء، وتحقيقا، ودراسة، قبل ان نصدر الاحكام عما نملك أو لانملك وحجم هذا وذاك.

إن القواعد المنهجية التي يمكن توظيفها، لضبط الظاهرة الانسانية، وتنقيح جوهرها، وتقسيم عناصرها، كثيرة، وإنما قصدنا ههنا التمثيل فقط. وإلا فقد اهتم علماء الإسلام بما هو أبعد من ذلك، مما يتعدى ضبط تداخل الظاهرة في واقعها الحاضر، الى تداخلها بعناصر الواقع المستقبلي ! مثال ذلك ما درسه الأصوليون تحت اسم :

د - **النظر في المآلات :** يقول أبو اسحاق الشاطبي : «النظر في مآلات الأفعال، معتبر مقصود شرعا، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة. وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال، الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام، إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعا لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع، لمفسدة تنشأ عنه، أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه الى مفسدة، تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هذا، مانعا من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية، ربما أدى استدفاع المفسدة الى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية وهو مجال للمجتهد صعب المورد، إلا أنه عذب المذاق، محمود الغب، جار على مقاصد الشريعة»[53] هذا، وأغلب ما أورده الأصوليون في (مسالك العلة) من طرائق[54] يصلح - إما اقتباسا، أوتطويرا لبناء منهج دقيق لضبط الظاهرة الانسانية، وحصرها قصد دراستها.

أضف الى ذلك، أن القرآن الكريم، أمر بالاعتبار بسنن الله في الكون، التي إذا تم استنباطها، أمكن التحكم أكثر، في مختلف الظواهر المتغيرة، لأنها قوانين عامة ثابتة، قال تعالى : «فلن تجد لسنة الله تبديلا، ولن تجد لسنة الله تحويلا»[55] وقال سبحانه : «قد خلت من قبلكم سنن، فسيروا في الأرض فانظروا، كيف كان عاقبة المكذبين»[56] فماعلينا إلا النظر والاستنباط والاكتشاف.

---

(53) الموافقـــــات : 194/4 - 195.

(54) عد الاستاذ العربي اللوه ، احدى عشرة طريقة، أهم ما يناسب المقام منها : السبر والتقسيم والمناسبة والشبه، والدوران، والطرد، وتنقيح المناط، وإلقاء الفارق . ن أصول الفقه : من 174 الى 195.

(55) فاطر : 44-43.

(56) آل عمران : 137 .

3 ـ الليونة الاصطلاحية :

أما بالنسبة لهذا العائق، الذي يعرقل تقدم علوم الانسان في الغرب، فإننا نقول : إنه بالنسبة للعلوم الشرعية موجود بشكل آخر، فإذا كانت علوم الانسان مطاطة بطبيعتها، غير دقيقة في ظواهرها، ولذلك كانت مصطلحاتها منها وإليها، فإن العلوم الشرعية دقيقة جدا، لأنها علوم تقعيدية في أغلبها، ولأنها تحاول فهم الظواهر من منطلقات ثابتة، لا تتحول ولا تتبدل، وهي النصوص القطعية، والصحيحة، بيد أن الفهم إنما يكون بواسطة الاجتهاد طبعا، تخريجا وتنقيحا، وتحقيقا. ولذلك كانت الدقة المصطلحية عند علماء الاسلام، راسخة جدا خاصة لدى المحدثين : رواة ونقادا، وكذلك الأمر بالنسبة للأصوليين والفقهاء، وتحرير المفاهيم التي تكون محل خلاف، من المباحث المشهورة لديهم جميعا. وإنما الذي نحتاجه في علومنا الشرعية ـ كما سنفصل إن شاء الله - هو الفهم السليم لمصطلحاتنا، لأن بعد الهوة بيننا وبينها ـ بسبب انقطاع سلسلة الاجتهاد في إطارها، وعملية التجهيل والتشويه، التي مارسها التعليم الاستعماري ضدها - كل ذلك جعلنا لا نصل بشكل دقيق، الى مقاصد المصطلح الشرعي، في كثير من مجالاته. وعليه، فالعلة فينا نحن، وليست فيه هو. وهذا جوهر الخلاف بين الاصطلاح الشرعي، والاصطلاح الانساني الذي ترجع علله الاصطلاحية إلى ذات العلم، أكثر مما ترجع إلى ذات العالم!

4 - القياس الكمي لما هو كيفي :

وهذه مغالطة كبرى، تسبب عائقا وهميا للعلوم الانسانية بسبب لهاث علمائها وراء المناهج الطبيعية، استجابة للانبهار بنتائجها الكبيرة ! فمالت كثير من المدارس، إلى اعتبار الظاهرة الانسانية ظاهرة مادية[57]. وعليه فيجب إذن أن تقاس بميزان الحرارة، أو بعداد السرعة أو الكهرباء ! إن الظاهرة الإنسانية، مهما دققنا في مناهج البحث فيها، ستبقى إنسانية، ومن الخطأ المنهجي ذاته، أن تخضع بشكل حرفي للمناهج الطبيعية ، لأن الفرد أو الجماعة، ما كانا، ولن يكونا، في يوم من الأيام، قطعة حجر أو معدن، أو شريحة لحم أو عظم، تدخل تحت المجهر، وتحلل في المختبر، لأن النفس الانسانية مركبة من عوالم لا يحصي آفاقها إلا خالقها.

صحيح أنه يجب الاستفادة من المناهج الطبيعية، ولكن بما يناسب الظاهرة الانسانية، فالعد الكمي للكيفي مثلا، لظاهرة الأمية في بلد ما، كقولك : إن نسبة 70٪

---

(57) مثلا المدرسة الوضعية ، المدرسة الميكانيكية ، و المدرسة الماركسية .

من سكان قطر كذا، لا يقرؤون ولا يكتبون، هو أولا رقم تقريبي، ولن يكون قطعيا لأسباب كثيرة، يرجع أغلبها إلى صعوبة التعامل الواضح، مع الانسان، ثم هو ثانيا ـ لا يفيد إلا بقدر ما يعطي من نتائج كيفية في نهاية الأمر، لأنه دليل ظني على مستوى التفكير في ذلك القطر، ومستوى العيش، ومستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية... الخ.

فالعلوم الانسانية هي بطبيعتها كيفية، وأصول البحث فيها، ستبقى كذلك. مهما اعتمدت من وسائل كمية، وتقرير هذا ـ في نظرنا ـ أولى من انتظار اليوم الذي يتم فيه «الوصول الى المرحلة الكمية في الدراسات الاجتماعية والسلوكية»[58] كما يتوقع د. أحمد بدر رغم حرصه على اعتبار «أن الطريقة العلمية السليمة، هي تلك التي تستخدم كلا من الاستقراء، والاستدلال»[59].

أما فيما يخص العلوم الشرعية، فهي حيثما تتعلق بالجانب الانساني، أدق وأضبط من علوم الانسان بمصطلحاتها، وأدواتها المنهجية، ومنطلقاتها المذهبية، ومع ذلك فإننا ندعو إلى الاستفادة من المنهجية الطبيعية في طرائقها الكمية في حدود ما تحتمله (العلمية)، وبعيدا عن الغلو الذي قد يؤدي الى اعتبارها قطعا ميكانيكية، لا روح فيها ولا نفس.

---

(58) أصول البحث : 252 .

(59) نفسه، 252.

الفصل الثاني:

تصنيف المناهج العلمية في العلوم الشرعية

تمهيد : تصنيفات المناهج العلمية.

اختلف تصنيف مناهج البحث من دارس لآخر، إما بسبب اختلاف المجالات العلمية، التي درست في إطارها، كما هو الشأن بالنسبة لمناهج البحث الأدبي مع مناهج البحث الاجتماعي أو النفسي، أو العلمي ... وإما بسبب «تبني بعضهم لمناهج نموذجية رئيسية، واعتبار المناهج الأخرى جزئية، متفرعة من المناهج النموذجية، كما قد يعتبر هؤلاء ـ أو غيرهم ـ بعض المناهج مجرد أدوات، أو أنواع للبحث وليست مناهج»[1].

وقد أورد الدكتور بدر عدة تصنيفات لمؤلفين غربيين وآخرين عرب، كتصنيف (هويتني)، الذي جعل المناهج سبعة [2] وهي :

1 ـ **المنهج الوصفي :** ويتضمن المسح ودراسة الحالة، وتحليل الوظائف، والوصف المستمر على فترة، والبحث المكتبي والتوثيقي.

وهو منهج «يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها، وتحليلها، وتفسيرها، للوصول إلى تعميمات مقبولة»[3].

2 ـ **المنهج التاريخي :** و هو يعتمد على التوثيق، والتفسير، للحقائق التاريخية.

3 ـ **المنهج التجريبي :** وعناصره : الملاحظة، ثم الفرض، ثم التجربة، ثم التعميم أو القانون.

4 ـ **البحث الفلسفي :** وهو يهدف إلى تعميق النظرة وشموليتها.

5 ـ **البحث التنبؤي :** وهو الدراسة المستقبلية.

6 ـ **البحث الاجتماعي :** وهو الذي يختص بالظاهرة الاجتماعية.

7 ـ **البحث الإبداعي :** وهو الذي يعنى بعملية الإبداع، في العلم، والفن، والأدب، وأسبابها.

وقد جعل (ماركيز) المناهج ستة[4] ذكر منها ما ذكره (هويتني). عدا المنهج

---

(1) أصول البحث : 181.

(2) أصول البحث : 181 الى 183.

(3) أصول البحث : 182.

(4) أصول البحث : 183

الوصفي، والتنبؤي، والاجتماعي، والابداع، مستبدلا إياهابمنهج دراسة الحالة، والمسح، والمنهج الانتروبولوجي الذي يعني بدراسة القبائل والعشائر.

أما (جود) و(سكيتكس) فقد جعلاها ستة أيضا[5] مخالفين ما اعتبره (هويتني) و(ماركيز) على حد سواء، إلا أنهما لم يخرجا عما أورده أولئك.

كما جعلها (محمد طلعت عيسى) ستة كذلك[6] مضيفا الى بعض ما ذكر: المنهج الاحصائي، والمنهج المقارن.

أما بالنسبة لعبد الرحمن بدوي فقد قسمها الى ثلاثة[7] وهي:

1 - المنهج الاستدلالي، أو الرياضي «الذي نسير فيه من مبدأ الى قضايا تنتج عنه بالضرورة، دون التجاء الى التجربة، وهو منهج العلوم الرياضية خصوصا»[8].

2 - المنهج التجريبي.

3 - المنهج الاستردادي، أو المنهج التاريخي.

كما أنه احتمل إضافة منهج رابع «هو المنهج الجدلي الذي يحدد منهج التناظر، والتحاور في الجماعات العلمية، أو في المناقشات العلمية على اختلافها، و لايمكن هذا المنهج أن يأتي بثمار حقيقية. إلا إذا أسعدته المناهج الثلاثة السابقة»[9] ولذلك لم يعتبره منهجارابعا مستقلا، فاقتصر في كتابه على تفصيل الثلاثة الأولى فقط.

وأما (محمود قاسم) فصنفها، حسب مجالاتها العلمية الى أربعة[10]، هي:

1 - منهج البحث في الرياضيات.

2 - منهج البحث في العلوم الطبيعية.

3 - منهج البحث في علم الاجتماع.

4 - منهج البحث في التاريخ.

بينما جعلها الدكتور أحمد بدر خمسة، مختارة مما ذكر[11]. أما الدكتور عمر الطالب، فقد جعل (مناهج الدراسات الأدبية الحديثة)، خمسة هي: المنهج التاريخي،

---

(5) أصول البحث: 184 - 185.
(6) أصول البحث: 185.
(7) مناهج بدوي: 18.
(8) مناهج بدوي: 18.
(9) مناهج بدوي: 19.
(10) أصول البحث: 185 - 186.
(11) أصول البحث: 186.

والمنهج النفساني. والمنهج الاجتماعي، والمنهج التوفيقي، والمنهج البنيوي[12]، أما الدكتور رشدي فكار، فقد صنف المناهج مطلقا إلى ثلاثة هي :

1 ـ **المنهج التاريخي**[13] : وقد قسمه بدوره، إلى قسمين، من حيث الاستعمال.

ـ أولا : (المنهج التاريخي كطريقة بحث) : وهو الذي يعنى بالتأريخ للعلوم جميعها، عبر التساؤلات الثلاثة : كيف نشأ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل ؟

ـ ثانيا : (المنهج التاريخي كقدرة شرح) : وهذايخص الدراسات التاريخية، وقد ميز فيه بين ثلاثة مستويات :

أ - (منهج المؤرخ) الذي «يعتمد على كيفية الاحتفاظ بالتسلسل والاسترسال للأفعال، والأفكا، عبر التاريخ، فهو منهج رصدي»[14].

ب - (منهج عالم التاريخ) الذي يهدف الى «تصحيح التاريخ وغربلته مما علق به من تغميض المؤرخين، وتذوقاتهم، وانتماءاتهم»[15].

ج - (فلسفة التاريخ) التي تعنى ب«تعليل الواقع والأحداث الصحيحة»[16].

2 ـ **المنهج السسيولوجي**[17] : و يختصره في ثلاثة اتجاهات هي :

أ - البنيوية الوظيفية .

ب - الجدلية المادية .

ج - الجدلية الامبريقية : (الواقعية)

3 ـ **المنهج التحليلي**[18]: وهو يهتم بدراسة «العلوم التي تعتمد على قواعد وأنسقة في التحليل. كمثال العلوم اللغوية (....) هذا المنهج الذي تتبناه العلوم الاجتماعية الخاصة، ينطلق من استيعاب القاعدة، أو النسق، ثم استيعاب الظاهرة، أو القضية موضع البحث، ثم محاولة تحليل الظاهرة، أو القضية على ضوء القاعدة أو النسق

---

(12) تلك هي الفصول الخمسة لكتابه (مناهج الدراسات الأدبية الحديثة).

(13) في المنهجية : 23.

(14) في المنهجية : 24.

(15) نفسه: 26.

(16) نفسه : 26.

(17) نفسه : 30.

(18) في المنهجية : 42.

لاكتشاف مدى وفائها للقاعدة، أو مدى التصويب، أو التخطيىء، أو التحويل، كل ذلك دون خروج في التحليل على القاعدة، أو النسق الذي انطلق منه »[19].

هذا وقد اقترح الدكتور رشدي فكار، هذه المناهج الثلاثة خاصة، للتطبيق في الإسلاميات، وذلك أن (المنهج التاريخي كقدرة شرح) يمكن « أن يغطي الإطار الحضاري للمجتمع الاسلامي، منذ النشأة حتى اليوم»[20]، وأما (المنهج السيسيولوجي) - خاصة (الجدلية الأمبريقية) - [21] فهو صالح لدراسة (المجتمعات الاسلامية)[22]. وأما (المنهج التحليلي) فيستعمل في «العلوم الاسلامية القاعدية أو النسقية (...) ولذلك يمكن استئناس هذا المنهج أساسا في غالبية العلوم الفقهية، والحديثية والتفسيرية، وما حول ذلك، لأنها علوم تحتكم الى قاعدة قرآنية أو سنة، أو نسق في الاجتهاد للأئمة الأربعة »[23].

ورغم هذا التصنيف، الذي يجعل كل واحد من هذه المناهج، خاصابمجال معين، فإنه يمكن لبعضها أن يستفيد من بعض. إذ «يمكن للباحث الذي تبنى المنهج السيسيولوجي، أن يلجأ نسبيا للمنهج التاريخي، لتحديد النشأة، وتطور الظاهرة موضع البحث، كما يلجأ للمنهج التحليلي، حينما تكون هناك نصوص، أو قواعد، أو مبادىء، في حاجة الى تحليل، بالنسبة للموضوع. وكمبدأ عام للتنهيج، على الباحث أن يتبنى منهجا أساسيا ويكمله، إذا اقتضت الضرورة بالاستعانة بمنهج، أو منهجين آخرين، بصفة تكميلية »[24].

ولعل هذا الاقتراح الذي قدمه الدكتور رشدي فكار غير جامع، فثمة بحوث إسلامية، قد لا تجد مكانها بين المناهج الثلاثة.

فأين نضع (البحوث التحقيقية) مثلا ؟ و هي على رأس أولويات البحث العلمي في الدراسات الاسلامية ! فلا هي (تاريخية) بالمفهوم الذي أعطاه للمنهج التاريخي، بجميع أقسامه، ولا هي (سوسيولوجية) ولا (تحليلية) بالمفاهيم التي قدمها لأقسام هذه وتلك !

---

(19) نفسه، 42.

(20) نفسه : 27.

(21) نفسه، : 41 و46.

(22) نفسه، : 41.

(23) نفسه : 45.

(24) في المنهجية : 47.

وأين نضع (البحوث الجمعية) و(الدراسات المقارنة) و(الدراسات التاريخية السكونية)؟[25]

فلا منهج مما قدمه - و كما قدمه - يمكن أن يستوعب مثل هذه البحوث.

- التصنيف المقترح في إطار العلوم الشرعية :

و نحن ههنا ، نقترح أن تصنف مناهج البحث في إطار العلوم الشرعية الى أربعة - مراعين في ذلك طبيعة الدراسات الاسلامية وخصوصياتها وهي : المنهج الوصفي، والمنهج التوثيقي، والمنهج الحواري، ثم المنهج التحليلي، ولتفصيلها أفردنا كل منهج منها، في مبحث مستقل.

(25) سيأتي بيان معاني هذه البحوث و تصنيفها حسب ما نقترحه من مناهج للعلوم الشرعية.

المبحث الأول :
المنهج الوصفي

والمنهج الوصفي : عملية تقدم بها المادة العلمية، كما هي، في الواقع، إنه عمل تقريري، يعرض موضوع البحث، عرضا إخباريا، بلا تعليل، أو تفسير. ولذلك فإنه يكون في نهاية المطاف، عبارة عن دليل علمي، يهدي الى القضايا، أو الموضوعات، أو المصطلحات، أو الاشكالات العلمية، فيصفها كما أو كيفا، أو هما معا، بطريقة منهجية، دون أن يبدي رأيا تعليليا أو تفسيريا لوضعها وطبيعتها.

فالمنهج الوصفي إذن يقوم على استقراء المواد العلمية، التي تخدم إشكالا ما، أو قضية ما وعرضها عرضا، مرتبا ترتيبا منهجيا، وقد يكون الوصف تعبيريا فيسمى (العرض)، أو يكون رمزيا - أي باعتماد أرقام الصفحات - فيسمى (التكشيف).

أ- العرض : و هو بدوره يمكن أن يصنف الى نوعين :

أ - 1 - البحث المرجعي (الببليوغرافيا) : وهو يعني إعداد سجل علمي للانتاج الفكري المكتوب، سواء كان مخطوطا أو مطبوعا،[1] وهذا عمل عرفه علماء الاسلام منذ القديم، و اهتموا به في صور مختلفة، وأنجزوا منه مؤلفات قيمة، تحت اسم (الفهرست) أو (الثبت) أو (البرنامج)[2].

وهو عمل ضروري لكل باحث، سواء كان مبتدئا، أو كان من الراسخين، ذلك أن العلماء الذين مارسوا البحث سنين، يجدون أنفسهم مضطرين لمتابعة الصادرات المكتبية الجديدة ، قصد الاطلاع على ماجد في مجال اختصاصهم، وإلا صاروا عاجزين عن ملاحقة التطور العلمي في ميدانهم. كما أن التنقيب في التراث مهمة شاقة وطويلة، لضخامته أولا، و لتداخل علومه ثانيا، إذ البحث عن المعلومات المكتبية المتعلقة بأصول الفقه مثلا، لا تنحصر في الكتب المصنفة لذلك ابتداء، وإنما تتعداها

(1) أدخل د. أحمد بدر في ذلك جميع المسموعات و المرئيات أيضا : ن أصول البحث 164 بيد أن هذا بالنسبة للعلوم الشرعية غير وارد لاعتمادها على التراث المكتوب اساسا .

(2) ن ، ذلك مفصلا في (التراث العربي) :121إلى 149.

الى كتب التفسير، والفقه، وعلم الكلام، وغيرها. ثم إن هذا التنقيب ذاته كثيرا ما يصل الى الباب المسدود، حينما نكتشف أن الكتاب الذي نبحث عنه مازال مخطوطا، ومودعا في مكان يصعب أو يستحيل الوصول إليه، ولذلك تكون الأعمال المرجعية، ومتابعة الصادرات الجديدة، مما قد تظهر معه مفاجآت سارة جدا، كانبعاث كتاب كان الى عهد قريب بالنسبة لك، من المخطوطات الصعبة المنال، أو ربما من المفقودات !

ومن هنا كان التخلي عن العمل المرجعي، ومتابعته، من المهلكات للعلم والعلماء.

أما بالنسبة للباحث المبتدىء، فإن الباب الأول والأساس، لولوج البحث العلمي هو العمل المرجعي، ولهذا تكتسب البحوث المرجعية أهمية كبرى بالنسبة لطلاب (الاجازة) و(الدراسات المعمقة)، باعتبارها الباب الذي تنفتح من خلاله آفاق العلم، والمعرفة على الطالب، إن مباشرة الباحث المبتدىء للمكتبة، وتلمسه الكتب، التي تعني مجاله العلمي، بيده، ثم تصفحه لها، لأخذ صورة عامة عنها، شكلا ومضمونا، بالإضافة إلى البحث في الفهارس المكتبية، والفهارس الدورية، وغيرها. كل ذلك يخلق لديه رصيدا مرجعيا، و يكسبه صناعة مكتبية هامة، ومن كليهما يستطيع اكتساب منهج علمي، لجمع المعلومات التي تهمه، بدقة،ومن غير إهدار وقت كثير، وذلك نصف البحث العلمي.

هذا ويمكن أن نصنف البحث المرجعي الى أربعة أنواع[3] :

ـ **الأول : المرجعية السردية** : وهي التي تقوم على سرد المؤلفات، في علم ما، أو موضوع ما أو زمان ما أو مكان ما... الخ. بناء على ترتيب منهجي معين. مع الاقتصار على ذكر المعلومات الظاهرة للكتاب، كعنوانه، و مؤلفه، ومكان طبعه وتاريخه، أو ناسخه إذا كان مخطوطا وتاريخ نسخه ورقمه في خزانته المودع فيها، وحجمه وما شابه ذلك.

ـ **الثاني : المرجعية الوصفية** : وهي أكثر تفصيلا من الأولى، فزيادة على المعلومات الظاهرة للكتاب، نتطرق ههنا، الى مضمونه على الإجمال، فنصف قضاياه التي ناقشها، ومنهج المؤلف، في ذلك، وصفا، قد يتسع ويضيق حسب الحاجة.

ـ **الثالث : المرجعية الموضوعية** : وهذه كذلك أكثر تفصيلا من سابقتها، إذ ـ بالإضافة الى المعلومات المذكورة آنفا، عن الكتاب ـ نركز ههنا، في إطار المضمون، على فكرة

---

(3) صنفه د. أحمد بدر إلى نوعين : (البيبلوغرافيا التحليلية) وأدخل فيها الوصفية والنقدية و(البيبلوغرافيا النسقية) وأدخل فيها الحصرية أو التعددية والموضوعية . أصول البحث 166-167

معينة، أو إشكال معين، أو قضية جزئية، و ذلك لخدمة موضوع ما يراد دراسته استقبالا. فلنفرض مثلا، أن باحثا عزم على دراسة إشكال علمي حول (التخصيص) في أصول الفقه، فإن البحث المرجعي الذي يمهد به لذلك هو (المرجعية الموضوعية)، وذلك بأن يتتبع كتب أصول الفقه، وصفا، مع التركيز في وصف المضمون، على ما أورده المؤلف في مسألة (التخصيص).

- **الرابع : المرجعية النقدية أو التقويمية** : وهنا، بالإضافة الى ما نقوم به في **(المرجعية الوصفية)** نعمد الى تقويم إجمالي للكتاب، بذكر مزاياه، ونقائصه. ورغم أن هذه تخرج قليلا، عن المنهج الوصفي، فقد آثرنا تصنيفها ضمنه لغلبة الوصف على البحث المرجعي عموما، ولتصدير التقويم بتقارير وصفية في هذا النوع نفسه.

مصادر البحث المرجعي :

و مصادر البحث المرجعي ، هي المعتمدات الأولى التي ينطلق منها الباحث لجمع مرجعيته المقصودة ، وإعدادها. وهي :

1) فهارس الخزائن، والمكتبات العمومية، وماشابهها، كمكتبات المؤسسات، ونحوها.

2) الفهارس المطبوعة عن الكتب المطبوعة مثل[4] :

- معجم المطبوعات العربية و المعربة، ليوسف إلياس سركيس، ويضم عناوين الكتب الصادرة منذ ظهور الطباعة، حتى نهاية عام 1339هـ- 1919م. نشر بالقاهرة من سنة 1346هـ- إلى 1349هـ الموافق : 1928-1930م.

- فهارس مطبوعات المجمع العلمي العراقي لابراهيم أرسلان : مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد التاسع عشر : 1398هـ- 1978م.

3) الفهارس المطبوعة عن المخطوطات مثل[5] :

- المخطوطات العربية بمكتبة الاسكوريال : الجزآن الأول والثاني من إعداد ديرنبورج. باريس : 1884-1903م، والثالث من إعداد ليفي بروفنسال، باريس: 1928.

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : (علوم القرآن) للدكتورعزة حسن : دمشق 1381 هـ- 1962م.

---

(4) ن . ذلك مفصلا في : تحقيق التراث :41الى 48 .

(5) نفسه : 77 إلى 99.

4) فهارس المرويات، والسماعات : وهي المسماة بالبرامج والأثبات والمشيخات والفهارس، وهي كتب تراثية، مفادها أن علماء الأمة كانوا يثبتون ما رووه من كتب، عن أشياخهم، سماعا أو إجازة، أو مناولة، أو غير ذلك، في مصنف مع إثبات الرواية، وأسانيدها، وذلك نحو: (الغنية) (فهرست شيوخ القاضي عياض) دراسة، وتحقيق محمد بن عبدالكريم، نشر الدارالعربية للكتاب. تونس - ليبيا : 1388هـ 1968م.

- وفهرست ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية المتوفى سنة 541هـ) حققه محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الاسلامي بيروت 1982م.

- وفهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، لابي بكر ابن خير الاشبيلي (575هـ) (دار الآفاق الجديدة 1983م).

- وكذا برنامج شيوخ الرعيني لأبي الحسن علي بن محمد الرعيني الاشبيلي وبرنامج الوادي آشي لمحمد بن جابرالوادي آشي.

5) كتب الطبقات والوفيات وأشباهها : وهي التي تعنى بالترجمة للعلماء، بناء على الطبقة التي عاشوا فيها، أو الاختصاص الذي اهتموا به، أو السنة التي توفوا فيها، أو نحو ذلك، و كلها غالبا ما تذكر الآثار العلمية للمترجم له، مما يفيد في العمل المرجعي، وهي مثل :

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف.
- و الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحرن المالكي.
- والفتح المبين في طبقات الاصوليين للمراغي.
- والوفيات لياقوت الحموي، وغيرها كثير.

6 - معاجم المؤلفين : وهي كتب تهتم بذكر العلماء، من حيث كونهم صنفوا كتبا، مع ذكر مصنفاتهم تلك، ومن أشهرها: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.

7 - الدوريات : وهي مجلات فصلية، أو سنوية، تعرض فيها المرجعيات المختلفة، أو المتخصصة، مثل مجلة (المورد) الصادرة ببغداد، ونشرة (أخبار التراث العربي) بالقاهرة.

هذا ومن الأفضل، إعداد قائمة، بمظان البحث المرجعي، مرتبة حسب الأهمية. فإذا كان مثلا، موضوع (المرجعية) هو : (المؤلفات الأصولية في المذهب المالكي) فلا بد إذن من إعطاء الأولوية للديباج المذهب، لابن فرحون المالكي، وشجرة النور الزكية، في طبقات المالكية لمحمد مخلوف. ثم الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ثم بعد ذلك

المصادر الأخرى العامة، مع مراعاة نفس المنهج : الأقرب فالأقرب - إذ ليس من المعقول هنا، أن يبدأ المرء البحث انطلاقا من كتاب معجم الأدباء، لياقوت الحموي مثلا.

أ ـ 2 ـ التقرير العلمي : وقد يكون على وجهين :

- الوجه الأول : هو تقديم صورة علمية، عما هو واقع، كوصف مادة علمية، في كتاب ما أو في مجموعة من الكتب، أو عند شخص معين، أو في قرن، أو في قرون معينة، إما بواسطة الانتخاب، وذلك أنك تتحدث عن المادة ثم تستشهد لكلامك بنصوص مختارة، وإما بواسطة الاستقراء التام، و ذلك بتقديمها أجمعها، في عمل ما. مثل استخراج الأحاديث المتعلقة بحجاب المرأة، من صحيح الإمام البخاري، أو من الصحيحين معا، أو من الكتب الستة، ومثل استخراج النصوص المتعلقة بموضوع (المصلحة الشرعية) مثلا ، من خلال كتب أصول الفقه في مرحلة معينة، أو في مصنفات شخص. أو أشخاص معينين، ولابد لمثل هذه الأعمال أن تعرض مصنفة تصنيفا منهجيا، يختلف حسب طبيعة المادة المستخرجة، وحسب الغرض الذي استخرجت له.

و الحقيقة أن بين التقرير العلمي -بهذا المعنى- وبين (المرجعية الموضوعية) تداخلا، إلا أن الفارق الأساسي ، هو كون جوهر إشكال هذه مبنيا على معرفة المعلومات المرجعية المتعلقة بمجموعة من الكتب. ووصف المادة الموضوعية منها، يرد في سياق الوصف المرجعي للكتاب. ولذلك فإنه يكون ـ بالنسبة للتقرير العلمي ـ أكثر اختصارا واختزالا . ذلك أن هذا الأخير مبني على إشكال مختلف هو المادة الموضوعية نفسها، أي أن الأساس في هذا النوع من البحوث هو إعداد وصف موسع مفصل لمادة علمية ما، عند شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو في كتاب أو مجموعة من الكتب، أو في قرن أو عدة قرون، ومن هنا يقوم وصف المادة في التقرير العلمي على جوانب مختلفة. كالحجم من حيث القلة أو الكثرة، والإيجاز أو الإسهاب، وكالطبيعة من حيث الصعوبة أو السهولة، والتأثر بهذا العلم أو ذاك، وكالمنهج من حيث طريقة البحث والاستدلال والبرهنة والاستنتاج، ومن حيث طريقة التقديم والعرض ....الخ. فجوهر البحث إذن، يكون هو المادة العلمية المعينة من مضامين المصنفات. مما ينتج عنه تضاؤل مساحة المعلومات المرجعية في البحث. وعدم جوهريتها. هذا إذا كان التقرير العلمي مبنيا على (الانتخاب)، أما إذا كان (استقرائيا)، فلا تداخل أصلا.

وهذه بحوث ـ إذا كانت متعلقة بالتراث ـ أصلح ما تكون لطلاب الإجازة، إذ فيها من

الفائدة بالنسبة لهم الشيء الكثير، ذلك أنهم من جهة أولى يتدربون على فهم النص القديم، بمعاشرته، ومواجهته، وهذه خاصية قلت في هذا الزمان، وهم بذلك من جهة ثانية، يكتسبون ملكة نقدية، لطيفة إذ يتدربون على التمييز بين النص الصالح للاستخراج، والنص الذي لايعني الموضوع المقصود في شيء. وقيمة هذا لا يعرفها إلا من ذاقها، وعلم مزالقها. و (التصنيف) بعد ذلك فن وصناعة، لا يتمكن من إتقانه، وإحسانه إلا بمثل هذه البحوث.

- الوجه الثاني : وهو تقديم صورة علمية، عما هو متوقع : ويدخل تحته كل التقارير العلمية، التي تقدم لتسجيل الرسائل، والأطروحات الجامعية، ورغم أن هذا، يضم أوصافا عما هو واقع، كوصف المادة العلمية على الإجمال، ووصف (المرجعية) المقترحة، فإنه يهدف في نهاية المطاف إلى ما هو متوقع، ولذلك يلزم أن يضم التقرير العلمي - بهذ ا المعنى - الأهداف التي يرمي إليها، والمنهج الذي يقترحه للانجاز بحثا، ودراسة. فإذا كان الموضوع المقترح، نظرية تؤسس، فلا بد من إعطاء الملامح المتوقعة لها، وتفصيل المنهج المقترح لذلك. كالذي يريد بناء منزل، فهو يعلم ابتداء، من أي مادة سوف يبني، أي نوع الحجر، ونوع الإسمنت، والحديد المقترح، ثم كيف سيتم جمع هذا كله، وكيف سيركب، أي طريقة البناء، ثم ماهي الصورة المقترحة، التي سيؤول اليها ذلك كله، أعني هندسة المنزل داخليا وخارجيا. والبحث العلمي كذلك بالضبط ، هو عملية بناء ، فلا بد من عرض مراحله، من البداية حتى النهاية، في التقرير العلمي المعد له.

ب - التكشيف : أو الفهرسة :

وهو عمل وصفي، يهدف الى وضع دليل، يتوصل بواسطته، إلى مختلف المعلومات المذكورة ، في كتاب، أو أكثر. فيسمى كشافا، أو فهرسا[6].

أما المعلومات المقصودة هنا، فهي - بالإضافة الى المواضيع المتضمنة في الكتاب المفهرس - الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأمثال، والأعلام،

---

(6) قد يفرق البعض بين الفهرس و الكشاف فقد ذهب الدكتور أبو بكر محمود الهوش إلى «أن الكشافات عموما تتصف بالتحليل العميق، أكثر من الفهارس، وبينما نجد أن الكتب المفهرسة قد لا تخرج عن ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات لكل كتاب، إلا أن الكشاف قد يضم كثيرا من نقاط الوصول للموضوعات، والعناصر الببليوغرافية التي تستخدم عادة للاسترجاع في الفهارس، مثل تاريخ النشر والناشرين واللغات» نحو نظام عربي موحد للتكشيف : 68-67 (مجلة الناشر العربي).

والقبائل، والعلوم والكتب، والمذاهب، والطوائف، والفرق، والمصطلحات العلمية، والحيوان، والنبات، والمعادن، والمعارك وغير ذلك. وتختلف الكشافات كما وكيفا باختلاف المعلومات الواردة في الكتاب، أو الكتب المفهرسة.

و قد ذهب الدكتور عبد الهادي الفضلي إلى التمييز بين نوعين من الفهارس[7] :

ـ الأول فهرس خاص : وهو الذي يتضمن العناوين العامة، لموضوعات الكتاب، من أبواب، وفصول، وأمثالها. و قد يفصل أكثر، فتذكر فيه جزئيات الأبواب، و الفصول، فيسميه «الفهرس التفصيلي».

ـ الثاني : فهرس عام : وهو المشتمل على عدة فهارس، تتضمن كل المعلومات الواردة في الكتاب المفهرس من أعلام وكتب وغيرها ويسمى هذا «الفهرس التحليلي» وهو في هذا وذاك، لا يفرق بين الفهرس والكشاف، فكلما ذكر عنده الفهرس باطلاق، كان بمعنى الكشاف بإطلاق، بيد أن الدكتور أحمد بدر يذهب الى التمييز بينهما في إطار (البحث المرجعي)[8]، فيرى أن الفهرسة تتعلق بإعداد قائمة كتب في موضوع ما، والتعريف بها ظاهريا فقط. بينما التكشيف يزيد على ذلك، بالتعريف بمواطن المعلومات، الواردة فيها، ولذلك فإن «الفرق بين الفهرسة والتكشيف هو فارق في الدرجة وليس فارقا في النوع»[9]، ونحن لا نرى هنا ضرورة للتمييز بينهما، فكلاهما دخيل، إذ الفهرست فارسي، والكشاف لاتيني، مقابل (index)، بينما اللفظ العربي الأصيل لذلك، هو (الثبت) كما حققه الدكتور الفضلي[10] ، فاشتهر الفهرست بدله، في القديم، بينما بدأ يشتهر الكشاف بدله في العصر الحديث، وفي نظري لا ضير من هذا، أو ذاك على العموم، ولا خوف من تداخل المقاصد، عند إطلاق الكشاف، أو الفهرس، على الفهرس العام، أو الخاص، لأن العادة قد جرت على تقييده بالإضافة إلى نوع محتواه، فيقال كشاف، أو فهرس الآيات القرآنية، أو كشاف الأعلام، أو كشاف المصطلحات العلمية، وقد استعمل المؤلفون، والمحققون أحدهما بعنى الآخر كثيرا. ورفعا لأي التباس أقترح مع الدكتور الفضلي إطلاق (الكشاف العام) أو (الفهرس العام) إذا قصد التكشيف الشمولي، فنقول مثلا: «الكشاف العام للدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي» أما الآخر فقد تميز بالإضافة كما ذكرنا.

---

(7) تحقيق التراث : 201-202

(8) أصول البحث : 174ن أيضا : (نحو نظام عربي موحد للتكشيف) 67 -68 (الناشر العربي).

(9) أصول البحث : 174.

(10) تحقيق التراث : 200.

هذا ويمكن أن نتحدث ههنا، عن كشاف من نوع آخر وهو :

- **الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية** : وهو مشروع علمي، يهدف الى وضع دليل معجمي، للموضوعات المدروسة لدى القدماء، لتقريبها ما أمكن إلى الباحثين والمفكرين المعاصرين، فمثلا نفتح في الكشاف على مسألة (التحسين والتقبيح العقليين) فنجده ينص على أنها درست في كتاب كذا وكتاب كذا، باب كذا، وفصل كذا. مع استقراء كل المصنفات، التي وردت بها المسألة، باختلاف مشاربها، أي سواء كانت في أصول الفقه، أو علم الكلام، أو التفسير، أو غير ذلك.

وسيأتي بحول الله تفصيل هذا المشروع في الفصل الأخير من هذا الكتاب[11].

أما (التكشيف) بنوعيه السابقين، فهو أصلح ما يكون لبحوث الإجازة، إذ هو على غرار (الوجه الأول من التقرير العلمي) مدرب للطالب، على معاشرة النص القديم ومهيئ له سبل امتلاك ملكة نقدية، واستنباطية، خاصة فيما يتعلق بتكشيف المصطلحات، الذي يعتبر أدق أنواع الأعمال التكشيفية، وأعلاها، حيث يكتسب الطالب حسا مصطلحيا، بتذوقه للمصطلح، وتمييزه للأوضاع المختلفة للفظ الواحد: ما جاء على سبيل الاصطلاح منه، وما جاء على أصله اللغوي، أو غيرذلك، بل يكفيه فائدة أنه يقوم بمعالجة المصطلحات العلمية، التي هي أوعية العلم، متذوقا، ومتفهما، وناقلا، ومصنفا ...الخ . تهييئا لبحث ما يأتي بعد، مبنيا على ذلك.

والفرق بين (التقرير العلمي) المذكور، و(التكشيف)، هو أن الأول يقوم على وصف المادة الموضوعية أو استخراج النصوص وتصنيفها. بينما الثاني، يكتفي بسرد أرقام الصفحات التي وردت بها المعلومات المكشفة، استقراء مع تصنيفها كذلك فهو وصف يقوم على الرموز لا على التعبير.

---

(11) ن . المبحث الأول : (التكشيف الموضوعي).

المبحث الثاني :

المنهج التوثيقي[1]

وهو طريقة بحث، تهدف الى تقديم حقائق التراث، جمعا، أو تحقيقا، أو تاريخا.

فالملاحظ من خلال التعريف، أن المنهج التوثيقي ـ كما نتصوره ـ يجمع بين ثلاثة معان، بعضها يخدم البعض الآخر ، كما يمكن الاكتفاء ببعضها دون الآخر، حسب طبيعة البحث وهدفه. وتفصيلها كما يلي :

أ ـ الجمع : ونعني به جمع أطراف أو أجزاء جسم علمي ما، متناثرة في أحشاء التراث، وإعادة تركيبها، تركيبا علميا، متناسقا.

وقد يكون هذا (المجموع) نظرية علمية، أو كتابا ضائعا، أو إنجازا علميا لشخصية تراثية ما، في مجال معين كالتفسير، أو الفقه، أو الأصول ...الخ

ذلك أن كثيرا من الكتب، التي ذكرت في مصادر التراث ضاعت، ولم يبق منها إلا نقول، وروايات ذكرت هنا وهناك، في كتب مختلفة الأعصار، والأغراض. كما أن عديدا من العلماء، برعوا في علم ما، وبرزوا فيه، بيد أنهم لم يصنفوا فيه شيئا يذكر، إلا أنهم أملوا أمالي، وحدثوا بأحاديث في علمهم ذاك حفظتها المصادر المختلفة، وتناقلتها مصنفات العلماء، في هذا المجال أو ذاك.

فيتحتم إذن (جمع) هذا الضائع لأهميته العلمية، تأسيسا وريادة، أو إضافة

---

(1) استعمل د. أحمد بدر مصطلح (البحث الوثائقي) تعديلا عن التاريخي لأن «البحث الوثائقي يصلح لمجالات كثيرة لا للتأريخ وحده، من هنا كان التعديل» أصول البحث 186 ونحن هنا استعملنا مصطلح (التوثيقي) بدل (الوثائقي) لأنه أفصح لغة.

وتجديدا، مما تشير إليه كتب الطبقات أو تذكره المصنفات، في مجال الكتاب المفقود[2].

وأهم خطوات طريقة الجمع هي كالتالي :

أولا : الاستقراء التام للمادة في مظانها : وذلك بتتبع جميع المصادر، التي ذكرت الكتاب المفقود، أو الكاتب، أو صنفت في نفس المجال العلمي، أو تطرقت الى بعض قضاياه، بدءا بعصر المؤلف، حتى عصر الباحث.

ونميز هنا بين فائدة الكتب، التي صنفت قبل ظهور الطباعة، والكتب التي صنفت بعد. ذلك أن المؤلفات القديمة كان يغلب عليها« طابع الكم أي تراكم المعرفة، حيث جمع المعلومات، واكتساب المعارف، كانت آنذاك مشكلة لعدم وجود النشر، ووسائل التوصيل، كالمجلات، والصحف، والطباعة الى آخره، وكانت الوسيلة لاكتساب المعرفة، هي التتلمذ، أو قراءة مخطوطات الآخرين أو النقل، أو التلقين والنقل»[3].

ولذلك نجد بعض المصنفين القدماء، يعمدون الى اختصار كتب كثيرة، وتضمينها في كتاب واحد. كما هو الشأن مثلا بالنسبة للامام السيوطي، المتوفى سنة 911 هـ الذي اشتهر بجمعه لكتب التراث، في كل المجالات[4].

وتزداد أهمية المصدر كلما اقترب من عصر المؤلف، لأنه يكون أقرب الى الصحة. إذ تقل نسبة التحريف و التصحيف التي عادة ما تكثر بتعدد سلسلة النقلة، والرواة، والنساخ ....الخ.

أما الكتب المعاصرة، ففائدتها هنا، تتركز خاصة في الاشارات المرجعية (الببليوغرافية) فرب باحث، يعثر على مخطوط، في المجال المذكور، فيشير إلى

---

(2) من أهم ما أنجز من هذا الدراسات الإسلامية تفسير سعيد بن جبير ت : 95هـ جمع ودراسة رسالة أعدها الأستاذ أحمد العمراني لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب بفاس 1991-1990. وهو نموذج يحتذى في (منهجية الجمع) من حيث دقة التتبع، والاستقراء الواسع لمرويات سعيد، ومن حيث التركيب العلمي للمادة. ونذكر كذلك في مجال الأدب للتوضيح . ماقام به المحقق د.إحسان عباس من جمعه ل (ديوان كثيرعزة) الذي لم يصل إلينا، إلا روايات متفرقة.

(3) في المنهجية: 17 .

(4) : قال ذ. أحمد العمراني عن كتاب (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) للسيوطي: « نقل المادة التفسيرية المنسوبة لسعيد بن جبير عن ستة وأربعين مصدرا، وجدت فيه ما يناهز ثمانمائة نص، انفرد منها بمائة وسبعين نصا ولم أجدها في غيره !» تفسير سعيد : 10.

مكانه، أو يقوم بتحقيقه، أو يشير الى مصادر للمادة، لا يخطر على البال أن تكون مظنة لها[5].

ولذلك لابد في المرحلة الاستقرائية - إضافة إلى العمل المرجعي - من سؤال أهل الاختصاصات، التي تتصل بالموضوع، والاستفادة من تجاربهم العملية.

ثانيا: التوثيق : لابد قبل توثيق المادة من تصنيفها، أو تكميل تصنيفها ذلك أن (الجمع الاستقرائي)، عادة ما يكون عملا، مصنفا للمادة ، ابتداء، بواسطة عزل الجذاذات مثلا ، بيد أنه تبقى هناك أمور يحتار في تصنيفها لاشتراك أو تداخل بين معانيها، إذ تصلح لهذا القسم، كما تصلح لذاك أو نحو هذا.

فهنا لابد من إنهاء عملية التصنيف، لبحث أمور أخرى تنبني عليه، ولا تتيسر معرفتها إلابه.

ونقصد بالتصنيف، ههنا، توزيع المادة العلمية، وتجزيئها حسب مقاصدها الجزئية، وضم المتشابهات، فكرة، ومطلبا، بعضها الى بعض، فمثلا لنفرض أن المادة المجموعة كانت في أصلها كتابا في أصول الفقه، فإننا نقوم بعزل ما يتعلق بمباحث الأدلة، وإفراده، عما يتعلق بمباحث الحكم الشرعي، أو مباحث الاجتهاد، وهكذا حتى تتيسر العملية الثانية من هذه المرحلة، ألا وهي التوثيق، ذلك أن ضم المتشابهات، بعضها الى بعض،سيكشف عن الروايات المتناقضة، أو المختلفة، معنى ومبنى، أو المختلفة مبنى لا معنى، وكذا الروايات المتفقة متنا المختلفة سندا..الخ.

فكل هذا لابد له من توثيق، قبل إثباته و إلا كان العمل ناقصا.

ولابد في التوثيق، من الاستفادة من منهج المحدثين، في النقد، ومنهج الأصوليين في التعادل والترجيح. وعليه، فإن ضوابطه العامة، يمكن أن تكون كما يلي :

أ - 1 - دراسة أسانيد المرويات[6] متى كان لها أسانيد، ومحاولة قياسها بضوابط (الحديث الصحيح)، التي هي : اتصال السند، بنقل العدل الضابط، عن مثله، من غير شذوذ، أو علة، حتى يتبين ما هو (صحيح) النسبة الى المؤلف وماهو (حسنها)، أو

---

(5) يجب الاحتراز من إغفال ما قد يظن أنه يشير إلى الموضوع، ولو إيهاما فالتحقق هو الحكم الفصل فقد استخرج أحمد العمراني نصوصا تفسيرية لسعيد بن جبير من مصادر يبعد تصور احتوائها عليها بادئ النظر، مثل تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر الذي قال عنه الباحث : «وقد انفرد بنص مما سجلت من آثار تفسيرية» تفسير سعيد:(9).

(6) وهو ما اصطلح عليه في المنهج التوثيقي، أو التاريخي المعاصر ب (النقد الخارجي). أي ما يتعلق بنسبة الوثيقة، إلى صاحبها . ن. أصول البحث : 200 إلى 202 .

(ضعيفها)، وطبعا يدون كل ذلك مع الإشارة إلى مراتبه في الهامش، إلا ما تم التأكد من كونه (موضوعا)، أي مكذوبا على المؤلف فهذا ينبه عليه في الهامش فقط، ولا يثبت في متن البحث.

ولابد في هذا من الرجوع الى علم النقد الحديثي، لأن مباحثه المعمقة وقواعده الدقيقة، كفيلةبمدنا بالأدوات النقدية، الكافية، وزيادة.

أ ـ 2 ـ دراسة متون المرويات[7] لمعرفة مقاصدها، وينبني على ذلك زيادة تأكد من نسبتها، (صحة)، أو (ضعفا)، فقد تعارض الرواية قولا آخر للمؤلف صحت نسبته اليه في مجال آخر، أو ربما في نفس المجال، كما قد تعضدها وتؤكدها، بتكميل معانيها، أو ببيان مجملها، أو تخصيص عمومها، أو تقييد مطلقها وهكذا.

كما ينبني على ذلك أيضا، تيسر عملية تصنيف المادة، فيما لم يتيسر تصنيفه، وكذا دراستها، لمن عزم على ذلك، ولابد في هذا، من الاستعانة بمباحث الدلالة وقواعدها، لدى الأصوليين خاصة.

أ ـ 3 ـ حيث تتعدد النصوص المروية، في المعنى الواحد، وتتفق في معناها الإجمالي، فإنه يقدم النص المسند على غير المسند، وإذا كانت جميعها مسندة، قدم الأصح سندا، وإذا استوت قيمتها في هذا، قدم الأقدم مصدرا، وإذا اتفقت مصدرا، قدم نص الراوي الأقرب الى المؤلف، كتلميذه، فإن لم يكن تلميذه، فالذي عاصره، و إن لم يكن، فالذي بعده مباشرة، وهكذا.

فإذا استوى الرواة، من حيث القرب الى المؤلف، قدم النص الأكمل والأشمل[8]. فإذا تفرد الراوي المتأخر مرتبة بزيادة ، أو عضده آخرون متأخرون كذلك، فإنه يثبت نص المتقدم، ثم بعده زيادة المتأخر، ويلقى بباقي النص الى الهامش.

أ ـ 4 ـ و في حال تعارض النصوص ـ والتعارض لا يتحقق إلا باستواء مرتبة النصين ـ ففي هذه الحال، تراعى مرجحات أخرى تختلف باختلاف المجالات العلمية في الدراسات الإسلامية. ففي (الفقه) مثلا، رواية المالكي عن المالكي أرجح من رواية

---

(7) و هذا ما يعرف في المنج التاريخي المعاصر أيضا ب (النقد الداخلي): أي ما يتعلق بمحتواها .ن. أصول البحث :200 إلى 202 ، والناظر فيما كتبه المعاصرون في هذا المجال، يجد أن المسلمين قد تجاوزوا عصرهم . وأما المحدثون فقد أبدعوا في النقد الخارجي بشكل مدهش حقا . وأما الاصوليون فقد أبدعوا في النقد الداخلي بدقة متناهية.

(8) عن تفسير سعيد : 11 (بتصرف).

الحنفي أو الشافعي عنه، ورواية المالكي الفقيه عنه، أرجح من رواية المالكي المفسر ...الخ.

هذا مع إثبات جميع الروايات المرجوحة في الهامش بطرقها، وإثبات الاختلاف المعنوي. أما اللفظي فيشار إليه إذا أمكن، وإذا تعذر لطول النصوص مثلا أو كثرتها، فيكتفي بذكر السند والمصدر مع عبارة (بنحوه) إذا اختلفت لفظا، و(مثله) إذا لم تختلف[9].

أما إذا تفرد النص في المسألة، فإنه - طبعا - يثبت، مسندا كان أم غير مسند إذا رجحت نسبته الى المؤلف، كأن لا يكون نفس النص، قد نسب الى شخص آخر، بسند أرجح، وأقرب الى الصحة، مما نحن بصدده.

هذا فيما يتعلق بضوابط التوثيق على الإجمال، لا على التفصيل. وعليه فلا بد من الإشارة إلى أن (المجموع)، إذا كان في (الحديث)، فإنه يخضع أساسا (للتحقيق الحديثي)، أي بعد استقراء المادة من مصادرها، تخضع للدراسة الحديثية، لبيان قيمة كل رواية على حدة، (صحة) و(ضعفا) وبيان طرقها واختلافاتها زيادة ونقصا، و بيان عللها، وما إلى ذلك من تحقيق حديث ، لا يقوم بحقه إلا المحدثون الراسخون[10] فلنفرض، أن المجموع كان كالتالي (صحيح أحمد بن حنبل) فلا بد أن يكون الجامع قادرا، على التمييز بين الصحيح، وغيره، بناء على دراسة الأسانيد والمتون، متقنا لعلوم الحديث من جرح وتعديل، وعلل، ورجال ...الخ، حتى يستطيع استخراج (الصحيح) فقط من مرويات أحمد، التي تجمع بين الصحيح والضعيف. أما هنا - أعني ما نقصده بالتوثيق على الإجمال - فهو (تقريب) قواعد المحدثين، وغيرهم، للاطمئنان إلى نسبة المرويات إلى أصحابها في غير المجال الحديثي.

ثالثا - إعادة التركيب : فإذا استوت المادة استقراء، وتوثيقا، أمكن حينئذ إعادة تركيبها، أي بناؤها على الشكل الذي كانت عليه في أصلها. و إعادة التركيب غير التصنيف ؛ ذلك أن هذا الأخير، إنما يعني توزيع المادة حسب مقاصدها، أو غير ذلك، بضم الأشباه، والنظائر بعضها إلى بعض. أما إعادة التركيب، فهي أعلى من ذلك، وأدق، لأنها تعنى (بنظم) المادة في (النسق العلمي)، أو (الهيكل العلمي) الذي وضعت

---

(9) عن تفسير سعيد : 11 (بتصرف).

(10) ولذلك فإننا لانرى لغير المحدث ، أو طالب الحديث ، أن يقوم ب (جمع حديثي)؛ لما يتطلبه ذلك ، من معرفة دقيقة بعلوم الحديث ، ومصطلحه، لاتتوفر إلا للمختص.

فيه، فمثلا، إذا كان (المجموع) (نظرية)، فلابد من إعادة تركيبها : أي بناء أجزائها، وربما خالف هذا، ترتيبها في (التصنيف) الذي كانت عليه، بعد استقرائها من مظانها. إننا، هنا في (إعادة التركيب) نحاول أن نقدم النظرية أقرب ما تكون إلى الشكل الهندسي، الذي تركها عليه المؤلف. وكذلك الأمر إذا كان المجموع كتابا مفقودا، فلابد من الاجتهاد، لجعل المادة، أقرب ما تكون إلى أصولها التركيبية، التي عرضها بها صاحبها، وإذا كان أمالي غير منتظمة، أو نحو ذلك، فلا بد من انتظامها، بما يناسبها، ومحاولة عرضها على الوجه الأحسن، والأكمل ما أمكن، وقد تختلف إعادة التركيب دقة، وصعوبة، حسب نوع المادة المجموعة، فنجدها تدق أكثر إذا تعلق الأمر بنظرية ما، لأن النظرية مهما كانت بسيطة، تتطلب جهدا أكثر من أي شيء لإعادة بنائها، خاصة إذا لم يكن يعلم عن أصولها التركيبية شيء، وإنما المعول على مضامين المادة، كجمع نظرية في الفقه، أثرت مفرقة الأجزاء عن صاحبها أو في الأصول، أو علوم القرآن أو التفسير، فلنفرض مثلا أن كتاب الموافقات للشاطبي، لم يصل إلينا، إلا نصوصا موزعة بين كتب أصول الفقه، وغيرها، فعملية بناء (نظرية المقاصد) كما بناها صاحبها لن تعلم إلا من خلال إشارات النصوص المجموعة، أو من الأوصاف التي قد يعطيها مؤلفو الطبقات وأصحاب الفهارس والمرويات ...الخ و لذلك تصعب إعادة تركيب النظرية، إذ تحتاج إلى بذل غاية الجهد لمحاولة عرضها، أقرب ما تكون إلى أصلها. كما يسهل ذلك حينما يتعلق الأمر بمرويات ما، لا يجمع بينها شيء، إلا كونها من مجال علمي واحد، كجمع (مرويات شعبة بن الحجاج في الحديث) مثلا، أو بناء صحيح أو (مسند) لأحد المحدثين فإعادة التركيب ههنا، لا تختلف عن التصنيف كثيرا. خاصة وأن نظام المسانيد، والصحاح، و الجوامع وغيرها، معروف عند المحدثين ؛ ذلك أن مرويات محدث ما، يمكنك أن تعرضها إما:

- على شكل (مسند) : والمسانيد (هي الكتب التي موضوعها، جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحا كان، أو حسنا، أو ضعيفا، مرتبين على حروف الهجاء، في أسماء الصحابة (...) أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غيرذلك)[11].

- **أو على شكل (جامع)** : و (الجامع عندهم ما يوجد فيه من الحديث. جميع الأنواع المحتاج إليها)[12] و(التي اصطلحوا على أنها ثمانية : باب العقائد، باب الأحكام،

---

(11) المستطرفة : 46 . ن. أيضا علوم الحديث : 123.

(12) المستطرفة : 32.

باب الرقاق، باب آداب الطعام والشراب، باب التفسير والتاريخ و السير، باب السفر والقيام والقعود (ويسمى باب الشمائل أيضا) باب الفتن، وأخيرا، باب المناقب والمثالب. فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يسمى جامعا)[13].

- **أو على شكل (سنن)** : (وهي في اصطلاحهم، الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شي ء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثا)[14].

إلى غير ذلك من أنواع التصنيفات، التي تزخر بها المكتبة الحديثية. فتركيب، أو إعادة تركيب مثل هذا، أيسر لوجود الأصول النظرية العامة لها، بين كتب علوم الحديث.

ويقرب من ذلك ما إذا كانت المرويات من التفسير، لما يفرضه ترتيب سور القرآن وآياته من نظام على تركيب المادة، مهما تفرقت أطرافها في كتب التراث[15].

ب - **التحقيق** : و هو الصورة الثانية للمنهج التوثيقي، ويقصد به : بذل غاية الوسع والجهد لإخراج النص التراثي، مطابقا لحقيقة أصله نسبة، ومتنا مع حل مشكلاته، وكشف مبهماته[16].

فالكتاب المحقق، كما يقول رائد التحقيق عبد السلام هارون : (هو الذي صح عنوانه واسم مولفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون الى الصورة التي تركها مؤلفه)[17].

والتحقيق بهذا المعنى، ليس علما مستحدثا، وليس وليد المنهجية الغربية كما قد يظن، ولكن انتقل إلى أروبا كما انتقل كثير من المناهج الاسلامية. وإنما المستحدث

---

(13) علوم الحديث : 122.

(14) المستطرفة : 25.

(15) قد يصعب التركيب ههنا إذا تعلق الأمر بتفسير موضوعي ، لأن هذا لا يخضع لترتيب السور و الآيات ، و إنما يخضع لمنطق الموضوع المدروس ذاته ، كموضوع (الإنسان في القرآن) أو (نظام الميراث في القرآن) وهكذا.

(16) استخلصت هذا التعريف من تعريفات عدة أوردها الدكتورعبد الهادي الفضلي في كتابه تحقيق التراث : 36-35 ، و لست أدري لماذا لم تشر جميعها، بما فيها تعريف المؤلف إلى جانب حل مشكلات النص وغوامضه مع أنه من الخدمات الأساسية المتعارف عليها في تحقيق النصوص التراثية لتيسير قراءتها، كالترجمة للأعلام غير المشتهرة، وتخريج النصوص والأمثال، والتعريف بالأماكن، والقبائل، ونحو ذلك مما يضيء النص و يجليه.

(17) تحقيق النصوص : 39.

فيه هو الجانب المتعلق بالنشر والطباعة، يقول عبد السلام هارون : « ولقد كان لهجرة العلماء المستشرقين، فضل عظيم في تأسيس «المدرسة الطباعية» الأولى، للتحقيق والنشر، وقلت «الطباعية» لأني أعلم أن تحقيق النصوص، ليس فنا غربيا مستحدثا، وإنما هو عربي أصيل قديم، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم، وروايته، من الحديث، والشعر والأدب، وسائر فنون الثقافة، وكان نشاطهم في ذلك ظاهرا ملء السمع والبصر. وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة، نقلا عن العرب»[18]. ولعل علماء الحديث، هم الرواد الأوائل، الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذا المنهج، إذ نجد أصوله في كثير من قواعدهم، كطرائق التحمل و الأداء، وما يندرج فيها، من معارضة ومكاتبة، وَوِجَادَة، وشروط كل ذلك، ومباحث الضبط، خاصة فيما يتعلق بضبط الكتاب، وما يندرج فيه، من معرفة بالخطوط، قديمها وحديثها وكذا في مصطلحات حديثية أخرى كالمقلوب من المتون و الأسانيد، والمدرج، والمصحف، وغيرها كثير جدا، وعلى كل حال، فليس هناك علم في الإسلام اهتم بضبط النصوص اهتمام علم الحديث، والذي يرجع الى مباحثه المكتنزة، يدرك عمق هذه الحقيقة. وما ظهر من مثل ذلك، في المجالات العلمية الأخرى كالتاريخ ، والأدب و اللغة، وغيرها، إنما كان تأثرا بالمنهجية الحديثية أساسا[19].

وفيما يلي شروط وضوابط عامة، للتحقيق، نختصرها فيما يأتي:

- أما بالنسبة لما يتعلق بالمحقق فيشترط فيه ما يلي[20]:

1 - أن يكون عالما بعلوم العربية، نحوها، وصرفها، وفقهها، وهذا شرط ضروري، لمن يحقق نصوص التراث الإسلامي العربي، لأنه يحتاج إلى معرفة وجوه البيان العربي، حتى لا يعتبر الخطأ صوابا، والصواب خطأ، ولا يسارع بالحكم بالتصحيف على المخطوط، خاصة وأن كثيرا من العبارات، والأساليب العربية، التي كانت رائجة في كتب التراث، قلت اليوم، أو انقرض استعمالها، وربما انقلبت معانيها، فدلت على خلاف، أو عكس ما كانت تدل عليه من قبل.

2 - أن يكون عالما بأمهات المصادر التراثية الكبرى، التي تعتبر مظان، لكثير من التحقيقات على اختلاف أنواعها، ككتب الحديث المشهورة، وكتب التاريخ العام، وكتب

---

(18) تحقيق النصوص : 77.

(19) المنهج الإسلامي : 100إلى 148 و علوم الحديث : 315 إلى 325.

(20) تحقيق التراث : 37

اللغة، والأدب، وكتب الأمثال، ومعاجم البلدان والأعلام والطبقات، وما شابه ذلك.

3 ـ أن يكون على علم بالخطوط العربية، وتطورها التاريخي، وطرائق النسخ القديمة والأدوات المستعملة للكتابة، من جلد أو ورق ونحوهما.

4 ـ أن يكون عالما بقواعد، وأصول التحقيق والنشر. وهذا يتطلب منه قراءة فيما كتب في هذا الفن[21]، مع سؤال ذوي الخبرة، والتتلمذ عليهم.

5 ـ أن يكون مختصا بالمجال العلمي الذي هو موضوع المخطوط، فلا يعقل أن يقوم عالم بالعربية بتحقيق مخطوط في الحديث أو العكس، والتجربة تبين مدى الشطط الذي يقع فيه كثير ممن يغامر بمثل هذا ؛ ذلك أن لكل علم رجاله، وتاريخه، ومصطلحاته ولغته، ومباحثه والتي تختلف بين الصعوبة والسهولة، والعلوم التي تأثر بها، من هنا أو هناك، ورغم ماهو حاصل من تداخل بين علوم الإسلام، فإن هناك حدودا، وفواصل تفصل كل علم عن الآخر، كما أن اتساعها عبر التاريخ، جعل من المستحيل، الإحاطة الكاملة بأكثر من مجال علمي واحد، وعليه فإن تحقيق مخطوط في مجال ما، يقتضي المعرفة الدقيقة بقضايا ذلك المجال، وإشكالاته التاريخية، ومذاهب أهله فيه، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان المحقق من ذوي الاختصاص بذلك.

وأما بالنسبة لما يتعلق بالمخطوط المراد تحقيقه، فلا بد مما يلي :

1 ـ ألا يكون قد حقق من قبل ، تحقيقا علميا[22]، وهذا مزلق خطير، والسبب فيه راجع إلى حال الجامعات، ومراكز البحث العلمي، في العالم الإسلامي. التي لا تنسق فيما بينها، ولا تتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتحقيق على الأقل، ولذلك فلا بد للباحث من إفراغ غاية الجهد، وبذل كل الوسع، قصد معرفة ما نشر من نسخ المخطوطات، إن كان نشر، وما حقق إن حقق، بعضه أو كله وطبيعة ذلك التحقيق، وإذا لم يكن قد رأى النور بعد، فلابد من متابعة أخباره من خلال المنشورات المخصصة

---

(21) و ذلك مثل :
- تحقيق النصوص و نشرها لعبد السلام محمد هارون : ن فهرس المراجع.
- تحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الفضلي : ن فهرس المراجع.
- تحقيق التراث العربي : منهجه و تطوره للدكتور عبد المجيد دياب (القاهرة : 1983).
- في أصول البحث العلمي وتحقيق النصوص للدكتور رمضان عبد التواب مقالة بمجلة المورد العراقية - المجلد الأول : 1972.

(22) تحقيق التراث : 41.

لذلك[23]، أثمة أحد يعمل على إخراجه أم لا. وهكذا حتى يتم عنه للباحث تقرير واف كاف، يعتبر غاية المستطاع من الجهد، آنئذ فقط يمكنه الشروع في تحقيقه.

2 ـ أن يكون المخطوط ذا قيمة علمية، ذلك أن هدف إحياء الماضي إنما هو تنمية الحاضر، وبناء المستقبل، و لذلك فلا بد من التنقيب والتنقيح عما هو مفيد، غير أن ضابط ذلك قد يختلف من شخص لآخر، فرب مخطوط اعتبر غير مفيد، فأهمل حتى جاء من انتبه إلى قيمته فحققه، وأخرجه للناس، فأجمعوا على قبوله وتقريظه. وعليه فلا بد قبل الحكم على المخطوط، من الرجوع الى ذوي الاختصاص، واستفسار أهل الذكر في شأنه، ولا تغتر باسم مؤلفه، فرب مؤلف عظيم القيمة، صنف ما لاقيمة له، إما لأنه فعل ذلك في بداية طلبه، ولم يقم بإعادة تصنيفه بعد تمكنه، وإما لأنه كتبه ليعلم به الأحداث، مبادىء علم ما فقط.

ولذلك يحسن التزام ضوابط في اختيار المخطوط، يتجنب بها بذل الجهد في غير طائل، أهمها:

أ ـ أن يبدأ في إحياء تراث العلماء، بمصنفاتهم الأصيلة، فلا يهتم بتحقيق كتبهم التعليمية، ومازالت التي أبدعوا فيها، وجددوا، رهينة الخزائن يفنيها البلى.

ب ـ ألا يبدأ بتحقيق كتاب شارح، و الأصل المشروح مازال مخطوطا، ولا تحول دون إخراجه عوائق معقولة.

ج - ألا ينصرف إلى المخطوطات المجهولة النسبة، اللهم إلا إذا كانت مصادر نادرة المادة العلمية. أو بها أمر جديد قد لا يتيسر في غيرها.

مراحل التحقيق :

لتحقيق المخطوط، تحقيقا علميا، لا بد من إنجاز ذلك عبر ثلاث مراحل هي :

أولا: جمع النسخ : أي جمع نسخ المخطوط سواء الموجودة منها في العالم الإسلامي، أو الغربي وذلك بالرجوع الى فهارس المخطوطات في العالم، كيفما كانت وأنى كانت، سواء منها المطبوع أو المرقون، أو المخطوط، وسواء منها الخاص أو العام، والمحلي أو العالمي، وكذا الاستفسار والاتصال ـ مراسلة و مشافهة ـ بالمسؤولين عن خزائن المخطوطات، وكذا الأساتذة الباحثين المهتمين، لمعرفة عدد وأماكن نسخ المخطوط

---

(23) أعد الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه القيم (تحقيق التراث) بيانا بأسماء بعض فهارس المطبوعات العربية : 41. ثم أردفه ببيان أسماء بعض الدوريات العربية المعنية بشؤون المخطوطات العربية : 48 . ثم بيان بأسماء بعض الدوريات الأجنبية المعنية بشؤون المخطوطات العربية : 51 .

المراد تحقيقه[24]. وحينها، يبذل الباحث غاية وسعه. للوقوف عليها جميعا، لتصويرما أمكن تصويره،واستنساخ مالم يتيسر فيه ذلك.

ثانيا: تعيين النسخة المعتمدة، أو النسخة الأم، كما يسميها عبد السلام هارون[25] والنسخ المساعدة. فأما المعتمد ، فهي التي سوف تنقل عنها النسخة المسودة، أي التي تعتبر أساس متن الكتاب. وأما المساعدة، فهي التي سوف تعتمد في التصحيح، والتصويب، وبيان وجوه الاختلاف بين الألفاظ المعبر بها عن هذا المعنى أو ذاك، من مختلف النسخ، ونحو ذلك، وهذا يتم بمقارنة جميع النسخ الموجودة بعضها ببعض حتى يمكن ترتيبها جميعا حسب أهميتها، والترتيب غالبا ما يخضع (للمبدأ العام) ـ على حد تعبير عبد السلام هارون ـ الذي : (هو الاعتماد على قدم التاريخ، في النسخ المعتمدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى، تجعل بعض النسخ أولى من بعض، في الثقة، والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة، قد أثبت عليهاسماع علماء معروفين، أو مجازة، قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين)[26].

وقد دقق الدكتور الفضلي في ترتيب نسخ المخطوط كمايلي :

1 ـ (نسخة خط المؤلف .

2 ـ النسخة التي أملاها المؤلف على تلميذه، أو تلاميذه.

3 ـ النسخة التي قرأها المؤلف بنفسه وكتب بخط يده ما يثبت قراءته لها.

4 ـ النسخة التي قرئت على المؤلف، وأثبت بخط يده سماعه لها.

5 ـ النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف.

6 ـ النسخة المقابلة على نسخة المؤلف.

7 ـ النسخة المكتوبة في عصر المؤلف، وعليهاسماعات من العلماء مثبتة بخطوطهم.

8 ـ النسخة المكتتبة في عصر المؤلف، وليس عليها سماعات.

9 ـ النسخة المستنسخة بعد عصر المؤلف وليس عليها سماعات)[27].

---

(24) تحقيق التراث : 62. فيه لائحة بأسماء لفهارس عامة وخاصة للمخطوطات العربية وأماكنها : 62 الى 99.

(25) تحقيق النصوص : 27 .

(26) تحقيق النصوص 35 ـ 36.

(27) تحقيق التراث : 104.

ولكن (إذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب، كان ترتيبها محتاجا إلى حذق المحقق)[28] وهو الدربة على معرفة الخطوط، والأوراق والمداد ، وأنواع كل ذلك، والعصر الذي استعمل فيه كل نوع، ومقابلة المتون، لمعرفة النسخة الأكثر ضبطا، ودقة، الخالية من الأخطاء الفاحشة ...الخ[29].

ثالثا : ضبط الكتاب : وذلك بتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وتحقيق عنوانه، وتحقيق الاسم الكامل للمؤلف، حتى لا يشتبه مع غيره، ثم تحقيق المتن[30]

ولعل تحقيق المتن أكثر استنفادا للطاقة والجهد[31]، لأنه يتضمن فيما يتضمن، تقويم النص من التحريف، والتصحيف، والخطأ، والسقط، وتخريج الآيات، والأحاديث والأقوال، والأمثال، والأشعار، ونحو ذلك، ثم التعليق عليه إذا اقتضى الأمرذلك، وضبطه بالترقيم. ثم التكشيف الذي هو فهرسة محتوياته[32].

ويختلف التكشيف كماوكيفا، من مخطوط لآخر، تبعا لاختلاف المادة العلمية، التي يتضمنها كل منهما. إلا أن غالب ما يمكن فهرسته في كتب التراث عامة، هو الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأمثال والأعلام وماشابهها كالقبائل والطوائف والشعوب، ثم البلدان والأماكن، والأيام واللغات واللهجات، والكتب، والمصطلحات العلمية.

كما أن هناك أمورا أخرى غالبا ما تختص بها كتب معينة دون أخرى، كاختصاص كتب التفسير، وعلوم القرآن، بقضايا القراءات القرآنية، والناسخ والمنسوخ والمكي والمدني، ونحوها، واختصاص كتب الفقه، وكتب التفسير الفقهي، بأمور أخرى كأسماء المعادن ، والجواهر والحيوان و الأشجار والثمار... وهكذا فكل كتاب يمكنك أن تفهرس فيه ما لا تفهرسه في الآخر[33].

هذا مجمل ما يقوم به المحقق، و قد اشترطنا على الباحث المبتدئ أن يقرأ عن

---

(28) تحقيق النصوص : 35.

(29) ن .تحقيق النصوص : 36 ، و تحقيق التراث 37.

(30) ن .تحقيق النصوص : 39 ، و تحقيق التراث 121.

(31) هذا في الغالب، وإلا فرب عمل على تحقيق عنوان كتاب أواسم مؤلفه أو سنة وفاته أشق على النفس من تحقيق متن مجلد كامل.

(32) ن. تحقيق النصوص : 44 إلى 93 و تحقيق التراث : 152 إلى 199 .

(33) ن. نماذج لفهارس مختلفة لبعض كتب التراث : تحقيق التراث : 202 الى 210. ون ذلك بتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثالث من هذا الكتاب .

منهجية التحقيق، في الكتب الموضوعة لذلك بصفة خاصة، ما يؤهله لولوج هذا الميدان.

ج - **التأريخ** : أما استعمال (المنهج التوثيقي) بمعنى التأريخ، فيقصد به الوظيفة (الاستردادية) أساسا، لأن (مهمة المنهج التاريخي، أن يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ، في محاولته لاسترداد ما كان في الزمان، لا ليتحقق فعليا، في مجرى الأحداث، فهذا ليس بوسع أي كان، وإنما استعادة ماجرت عليه أحداث التاريخ بطريقة عقلية (...) ويمكن أن يستعاد نظريا، بنوع من التركيب ابتداء مما خلفه من وقائع (...) وذلك بالاعتماد على الآثار المتخلفة عن الأحداث التاريخية (الوثائق) التي يعتمد عليها هذا المنهج، اعتمادا كبيرا)[34].

ونحن في (الدراسات الاسلامية) نحتاج الى المنهج التاريخي، لرسم حقائق التراث كما كانت، خاصة ما يتعلق بالعلوم الشرعية، من أجل فهمها فهماسليما - أي كما وضعها أصحابها - (سكونيا) و(تطوريا). فالتأريخ للعلوم الشرعية - متى أمكن ذلك علميا - خطوة ضرورية، لأن بها نفهم ذاتنا ونحفظها حقا، وبها نبني حاضرنا، ونؤسس مستقبلنا، ذلك أن (الناس يستخدمون التاريخ لفهم الماضي. ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية)[35]. ولابناء سليم إلا على فهم سليم.

والتراث الإسلامي، هو جوهر الذات الحضارية للأمة، والعلوم الشرعية فيه، هي مشكاة الأصالة، فالتأريخ لها إذن تأصيل لحاضرنا نحن، وإنما يكون ذلك بالتأريخ لنظرياتها وإشكالاتها، ومناهجها ومصطلحاتها ورجالها وحركاتها العلمية جميعا.

ويمكن أن نقسم صور البحث التاريخي، في الدراسات الإسلامية الى قسمين :

1 - **الدراسات السكونية** : (السنكرونية) : وهي تهتم بالبحث في فترة مقتطعة من تاريخ علم ما، وصفا، أو تفسيرا، أو نقدا أو كل ذلك جميعا.

فالباحث في هذا النوع من الدراسة، لا يهتم بالجانب التطوري، لإشكاله العلمي، بقدر ما يهتم بوصفه وتفسيره، أو نقده، في فترة من فتراته التاريخية، إنه إذن يتصور الإشكال ذاك، في حالة سكون، غير مهتم بما كان عليه. قبل فترته الخاضعة للدرس. ولا بما سيؤول إليه بعدها، وإنما يبحث في واقعها، المنحصر في ضوء المدة الزمنية المحددة، وذلك مثلا، كأن يدرس (كتابة الحديث في القرن الأول الهجري) أو

(34) مناهج الطالب : 17 .
(35) أصول البحث : 192.

(منهج الفتوى والاستفتاء بالعراق خلال القرن الثاني الهجري) أو نحو هذا وذاك[36].

فالباحث في الموضوع الأول، مثلا سيصف واقع كتابة الحديث في الفترة المحددة، اعتمادا على ما صح لديه من وثائق، ونصوص، وقد يفسر، ويعلل ذلك الواقع من إقلال، أو إكثار، أو غير ذلك كما أنه قد ينتقد ما شاع من آراء باطلة، عن قضايا الموضوع الكلية والجزئية، وكذلك الباحث في الموضوع الثاني، سيصف واقع منهج الفتوى والاستفتاء، وما تعلق بهما في المكان والزمان المحددين، ثم قد يعلل ويفسر ما يطرحه الموضوع من قضايا وقد ينتقدها كلها، أو بعضها، أو ينتقد ما قيل عنها... الخ. ولا يهتم بعد ذلك بما كانت عليه الفتوى في القرن الأول الهجري، ولا كيف آلت الى ما آلت اليه في القرن الثاني، إلا إشارات لا تخرجه عن صلب الموضوع.

فالباحث هنا ـ في نهاية المطاف ـ يكون كالعالم الأثري (الأركيولوجي) الذي يدرس الوثائق الأثرية ليخبرنا عن بعض حقائق الفترة، التي تنتمي إليها، إنه يضع فترته الزمنية تحت مجهره ويسلط الضوء على إشكاله المقصود بالدراسة، ثم يصف، ويحلل وينتقد، ولكن فقط في ضوء مايرى لا أكثر ولا أقل، إنه يجتزئ إشكاله من صيرورته التاريخية، لينظر إليه ثابتا، ولو تقديرا، لا تحقيقا، حتى يتمكن من وصف مكوناته، وصفا علميا، أعمق مما لو رآه و هو يتدرج في حركته التطورية.

2 ـ **الدراسات التطورية** : «الدياكرونية» : وهي تهتم بالبحث في الإشكال، من حيث حركته التطورية، وصفا أو تعليلا وتفسيرا، أو نقدا، أو كل ذلك جميعا.

إنها تنظر إلى القضايا العلمية، عبر مراحلها الثلاث : كيف كانت، وكيف صارت، وكيف ستؤول. فهي لا توقف عجلة التاريخ، بل تستفيد من حركتها، وترصد الظاهرة من خلالها، وذلك مثلا كأن تدرس : (تطور كتابة الحديث، حتى نهاية القرن الثالث الهجري) فتبدأ برصد نشأة الكتابة الحديثية ومظاهرها، في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ما صارت إليه في العهد الراشدي، ثم حالها في عصر الخلافة الأموية، ثم كيف تطورت إبان الخلافة العباسية، حيث ظهرت كتب الصحاح، والسنن، التي عرفت

---

(36) مما أنجز في الدراسات الإسلامية على نحو هذا «حركة النقد الحديثي في البصرة خلال القرن الثاني الهجري» إعداد الأستاذ عبد الرحمن العمراني و«حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري : أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجا» إعداد الأستاذ خالد الصمدي. كلاهما لنيل دبلوم الدراسات العليا.

بعد بالكتب الستة، والتي أنجزت خلال القرن الثالث الهجري[37] الذي بنهايته تنتهي حدود البحث الزمانية. فكتابة الحديث النبوي، عرفت أطوارا عدة، خلال هذه المدة المقترحة لتحديد زمان الموضوع، فتتبع هذه الأطوار، لوصف مظاهرها، وتحديد وقائعها وانتقالها من حال الى حال، وتعليل ذلك وتفسيره: كيف تم وله، ورصد إشكالات الكتابة وقضاياها : كيف كانت ثم كيف صارت، وبم تأثرت، ولماذا...الخ.

هذه وأمثالها أسئلة، تحاول الكشف عن دورة عجلة التاريخ، كيف دارت بكتابة الحديث، خلال الفترة المقترحة.

كل ذلك بناء على المنهج التوثيقي، الذي يعتمد النصوص الموثقة، ويوظفها، على طريقة الاستدلال التاريخي، النقدي الذي يميز بين (مصادر أو أدلة أولية، وأخرى ثانوية. والمصادر الأولية : هي تلك المعاصرة للحدث، أو الشخص، أي أنها أقرب ما يمكن للحدث، أما المصادر، أو الدليل الثانوي، فهو غير المعاصر للأحداث، أي أنه ليس هناك حلقة مباشرة، بينه وبين الحدث، وعلى الرغم من أن الدليل الأولي، هو أساس البحث الوثائقي، والتاريخي، إلا أن الدليل الثانوي قد يكون له نفس أهمية الدليل الأولي)[38].

وقد رأينا فيما سبق، أن الدكتور رشدي فكار قد جعل (المنهج التاريخي كطريقة بحث) هو الصالح لتأريخ العلوم جملة، أي دراستها عبر التساؤلات المرحلية الثلاثة : كيف نشأ ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل ؟ بينما جعل (المنهج التاريخي كقدرة شرح) خاصا بالدراسات التاريخية فقط[39]. بيد أنا لا نرى مانعا من الاستفادة من المنهج الثاني، في تأريخ العلوم الشرعية، خاصة وأن كثيرا من أدواته، هو نتاج هذه العلوم نفسها.

فإذا كان المستوى الأول (للمنهج التاريخي كقدرة شرح) هو (منهج المؤرخ) الذي يرصد التاريخ، ولا يستجوبه، ولذلك فهو قد يتأثر بانتمائه العقدي، أو المذهبي، أو العرقي أو البيئي[40]، وعليه فإنه يحتاج بعد ذلك، إلى عمل على المستوى الثاني، الذي هو منهج عالم التاريخ[41] والذي لا يكتفي بسرد الأحداث وإنما يستجوبها، بناء على

---

(37) المستطرفة : 9 ـ 10.

(38) أصول البحث : 196.

(39) في المنهجية : 23 ـ 24..

(40) نفسه : 24.

(41) نفسه : 25.

تعديد المصادر، وتعديد العوامل المؤثرة فيها، وإعادة وضعها، في بيئتها، من أجل نقدها، ذلك أن (هدف عالم التاريخ : هو تصحيح التاريخ وغربلته، مما علق به من تغميض المؤرخين، وتذوقاتهم، وانتماءاتهم)[42]. وحينئذ يمكن إخضاع هذا التاريخ المصحح للمستوى الثالث، الذي هو (فلسفة التاريخ)[43] والذي يعمل على (تعليل الواقع والأحداث الصحيحة (...) بمعنى محاولة لاستنباط نتائج، من تعليل الحدث، أو الوقائع التاريخية، للتنبؤ بمآلية التاريخ)[44]. قلت : إذا كان هذا مجمل خطوات (المنهج التاريخي كقدرة شرح) فإن كثيرا من آلياته، قد عرفت مع علوم نقدية، كعلم النقد الحديثي، والنقد الأصولي، اللذين يهتمان بتصحيح العلم، وغربلته من (تذوقات العالم، وتأثراته العقدية والمذهبية وغيرها.

ولا شك أن تاريخ العلوم الشرعية، ما كتب منه، وما سيكتب، سيحتاج إن هو أنجز (بمنهج المؤرخ)، إلى عمل نقدي تصحيحي، ليأتي بعد ذلك، دور من يفسر و يعلل، أو من (يفلسف) حتى يسهل رسم الملامح المستقبلية للعلم، وتوجيهها حسب حاجات الأمة. ومن غير المعقول أن نحصر تأريخ العلوم في سرد المراحل الثلاث : النشأة، والتطور، والمآل، دون نقد وتصحيح فتفسير وتعليل. وأنت ترى أنا قد استفدنا من (منهج التاريخ كقدرة شرح) في بناء (المنهج التوثيقي تأريخا) سواء في إطار الدراسات السكونية. أو (الدراسات التطورية) حيث جمعنا بين (التاريخ كطريقة بحث، وكقدرة شرحس) قصد التأريخ للعلوم الشرعية.

---

(42) نفسه : 26.

(43) نفسه : 26.

(44) نفسه : 26.

المبحث الثالث :
المنهج الحواري

تدور مادة (حور) في اللغة، حول معنى التردد بين أمرين ماديين، أو معنويين. وما أدق كلام الراغب الأصفهاني، في ذلك، إذ قال : (الحَوْرُ : التردد إما بالذات، وإما بالفكر (...) والمُحَاورة، والحَوار : المرادة في الكلام)[1].

وفي اللسان : (الحَوْر : الرجوع عن الشيء وإلى الشيء ، حار إلى الشيء وعنه، حَوْرا، ومَحَارا، ومَحَارَةً، وحُؤُورِاً : رجع عنه وإليه .(....) والمحاورة : المجاوبة، والتحاور: التجاوب. وتقول : كلمته فما أحار إلي جوابا، وما رجَّع إلي (....) حِوَارا : أي مارد جوابا. (...) وهم يتحاورون: أي يتراجعون الكلام »[2].

أما في الاصطلاح المنهجي، فنقصد (بالحِوار) العملية العلمية، المبنية على الأخذ والعطاء، أو التقابل والتناظر، بين قضيتين أو أكثر. إنه نسق مبني على رصد علاقات الاختلاف، أو الائتلاف في الدراسات المقارنة، والوظيفية والجدلية. فالمنهج الحواري إذن منهج يقوم على دراسة التفاعل، الحاصل بين القضايا العلمية، من خلال الصور المذكورة.

وعليه فإنه يمكن أن يتجلى في ثلاث صور هي :

أ - طريقة المقارنة :

وهي التي بواسطتها، تنجز الدراسات المقارنة في شتى المجالات : الأصولية أو الفقهية أو الحديثية ...الخ .

والدراسات المقارنة : هي البحوث، التي تسعى الى إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف، بين قضيتين أو قضايا، في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليله. وعلى هذاكان يجري (الفقه المقارن)، أو (الخلاف العالي)، في مصنفات الفقهاء الأقدمين. ولعل

---

(1) المفردات : (حور).

(2) مادة (حوار).

كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)[3] ...ن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ، من أحسن ما يمثل ذلك. إذ كان المصنف رحمه الله، يطرح المسألة الفقهية، من خلال وجهات النظر، المتعددة فيها، ثم يؤصل ذلك، بإرجاع كل رأي إلى أصله، الذي انطلق منه مفسرا، ومعللا، وربما رجح مذهبا، أو اختار رأيا.

والمصنفات في (الخلاف العالي) كثيرة[4]، بحيث لا تنحصر في المجال الفقهي المحض، ولكن تتعداه الى ميدان التفسير الفقهي، أي المتعلق بآيات الأحكام[5].

كما أن ملامح طريقة المقارنة، كانت بارزة في كثير من المصنفات الأصولية، والكلامية، التي تهتم بتحرير الخلاف، في القضايا، والمصطلحات[6].

وبناء على ما تقدم، في تعريف البحث المقارن. من حيث كونه ينبني على إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف، بين قضيتين أو قضايا في موضوع واحد، فإنه لابد في هذا النوع من الدراسة، من أمرين :

أولا : الاشتراك : ويعني أنه لابد من كون القضيتين. أو القضايا ، الخاضعة للمقارنة، قد عرفت نفس الإشكال،سواء على المستوى المنهجي، أو المستوى الموضوعي، كمقارنة (منهجي) مفسرين، أو محدثين، أو فقيهين، أو مقارنة (أقيسة) الأصوليين، واللغويين، والمناطقة، لمعرفة معنى القياس، لدى كل فريق من هؤلاء، وكيفية استعماله...الخ أو مقارنة استعمالات مختلفة، لمصطلح واحد، في مجال علمي واحد، أو مجالات مختلفة، كدراسة مصطلح (العلة) أو (الحكم)، لدى أصوليين، أو أكثر، أو لدى الأصوليين، والفقهاء، والمناطقة، وهكذا، فلابد من حصول اشتراك ما، في موضوع الدراسة المقارنة، أعني ضرورة وجود الأساس الذي تبنى عليه ركائز المقارنة في كل

---

(3) طبع عدة مرات ، وقد أصدرت منه دار الجيل بيروت طبعة سنة 1409هـ في جزأين عليه : "وثق نصوصه وحقق أصوله و خرج أحاديثه : طه عبدالرؤوف سعد بيد أنا لم نجد على هوامشه من ذلك غير تخريج الأحاديث.

(4) منها على سبيل المثال : الاشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي (422 هـ)، والاستذكار لمذاهب فقهاء الامصار، وعلماء الاقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي و الآثار لأبي عمر يوسف بن عبد البر (671 هـ).

(5) كأحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (370 هـ) وأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن العربي المعافري (543 هـ) . والجامع لاحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (671 هـ) .

(6) ن. مثلا مسألة الفرض والواجب، ومفهوم المخالفة، والتخصيص وغيرها في كتب أصول الفقه، وقضية التحسين والتقبيح، لدى الأصوليين والمتكلمين.

أجزاء الموضوع التي يتركب منها إذ لا يعقل مثلا أن نبحث عن مقارنة بين الأصوليين، والمحدثين في استعمال القياس ! لأن أحد جانبي المقارنة مفقود، وهو «القياس عند المحدثين» بيد أنه يمكنك أن تبحث في «منهج نقد الأخبار بين الأصوليين والمحدثين» لأن كلا الطرفين، يتوفرعلى رصيد علمي في هذا الميدان.

ثانيا: المقابلة التزامنية : وهذه إنما تكون لدى إنجاز الدراسة المقارنة، والمقصود من (المقابلة) أن يتم النظر إلى عناصر المقارنة، في أجزاء الموضوع بمنهج (تقابلي) بحيث يقوم الدارس بمناظرة لوحات الموضوع، ومقابلتها لمعرفة عناصر الاختلاف، والائتلاف فيها، ثم إبراز ذلك بشكل (تزامني) أي في نفس الوقت، الذي يذكر فيه مثلا، السالب هنا، يورد الموجب هناك، لابراز وجه التقابل في نفس الوقت، وذلك أشبه ما يكون بعمل المحقق، الذي (يقابل) النسخ الخطية، فيورد عنها ملاحظات تزامنية. وإنما نبهنا على هذا، لأنا رأينا من وضع على عنوان بحثه «دراسة مقارنة» لما أنجز بحثه عن مفسرين، أو فقيهين، مقسما إياه إلى قسمين، فَصّل في الأول منهج أحد المفسرين، أو الفقيهين، وفصل في الثاني منهج الآخر، دون أن يعرض إلى إبراز عناصر المقارنة الحقيقية، بشكل تزامني، بينما الدراسة المقارنة تقتضي أن يقوم الباحث، بعمل الخياط، الذي يجمع الثوبين في ثوب واحد، فيصنع جلبابا. فإذا كنت - على سبيل المثال - تقارن بين تفسيري أبي بكر ابن العربي والقرطبي، فلابد عند ذكر مميزات هذا، من ذكر ما يقابلها عند ذاك، في نفس الوقت. كأن يكون أحدهما يفسر القرآن تباعا، مع الاعتناء بآيات الأحكام، و يكون الآخر لا يقف إلا عند آيات الأحكام، أو يكون أحدهما رفيقا، في رد أدلة المخالفين، بينما يكون الثاني شديدا في ذلك، وهكذا يتم إنجاز النظر المقارن متزامنا، وإلا فضم كتاب عن القرطبي وتفسيره، الى كتاب آخر عن ابن العربي وتفسيره، لا يكون من الدراسة المقارنة في شيء !

ب - الطريقة الوظيفية :

وهي تهتم بدراسة وظائف القضايا العلمية ، أي أن الإشكال العلمي المقصود في (البحث الوظيفي) ، هو العلاقات التأثيرية ، أو التأثرية ، أو كلاهما معا ، التي يتوفر عليها هذا الموضوع، أو ذاك ،كمحاولة تبين (أثر النقد الحديثي في العلوم الاسلامية) أو (أثر المنطق الصوري في الدراسات الاصولية). أو (بين الدرس الأصولي، والدرس الفقهي، علاقات التأثير والتأثر) ذلك أن كثيرا من القواعد الأصولية، إنما بنيت على ملاحظة الجزئيات الفقهية. كما أن الأحكام الفقهية إنما كانت بناء على القواعد الأصولية، وهكذا فكل عمل يبحث في علاقات التأثير والتأثر هو بحث وظيفي.

ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من (البنيوية الوظيفية) التي تطبق في البحث الاجتماعي، والتي (تعطي أولوية لشبكة العلاقات الاجتماعية كفعل، وردود فعل، ومن خلال قياس العلاقات وتحديد طبيعة الوظائف)[7] وكذلك (الوظيفية) المطبقة في الدراسات اللسانية، التي تقوم على دراسة بنية اللغة باعتبارها أداة للتواصل. إذ تحلل الوحدات اللسانية، والعلاقات القائمة بداخلها باعتبار وظيفتها التواصلية[8].

كما يدخل ضمن هذا «البحوث التكاملية» التي تنبني على إبراز تكامل العناصر، و الجزئيات، داخل الأنساق العلمية، وهي تتجلى بشكل واضح في (الفكرالإسلامي المعاصر)، الذي من بين ما يهتم به إبراز التناسق، والتوافق، والتكامل، بين مكونات الشريعة الإسلامية، في تنظيم حياة البشر، أو مكونات العلوم الإسلامية، في بناء الحضارة، وكذا إبراز التناسق، والتكامل، بين السنن الشرعية والسنن الكونية...الخ هذا أيضا يدخل في إطار البحث الوظيفي، لأن دراسة عناصر التكامل، ومكونات التناسق، داخل الأنساق المختلفة، نوع من دراسة العلاقات والوظائف.

ج ـ الطريقة الجدلية التجاوزية :

وهي تقوم على صراع المتناقضات الفكرية، بهدف تجاوز الغالب منها للمغلوب، والجدلية أنواع، منها (الجدل الهيكيلي)، و(الجدل الماركسي) المعروف (بالمادية الجدلية) ثم (الجدل الواقعي) المسمى ب(الديالكتيك الأمبيريقي)[9] الذي (لا ينطلق من مبيتات، كما هو الحال في الجدلية المادية : تركز على البنيات والصراع الطبقي، وأولوية العامل الاقتصادي، وأنماط الإنتاج، والاحتكام لفلسفة التاريخ. وإنما يعطي أولوية للواقع دون مبيتات)[10] بناء (على تعود يومي، يتمثل في وسائل الضبط الاجتماعي : السلوك المتفق عليه بين السكان، بما فيه من عادات و تقاليد وأعراف، وقواعد أخلاقية أو معنوية أو روحية (...) و كل مجتمع، يمكن أن يعطي أولوية لقاعدة، على حساب قاعدة أخرى (...) ومن خلال حركة الدياليكتيك الأمبيريقي، أو (الجدلية الواقعية) تحدد الصيرورة أو المآلية لهذا الإطار الوصفي، وهي ما من بشر يعيشون على أرض تتحكم فيهم قواعد تحدد خصائص السلوك، إلا وفي داخلهم عناصر الخروج عليهم، بمعنى ما من تعود يومي إلا وفي داخله عناصر الخروج عليه)[11].

---

(7) في المنهجية : 35 .

(8) Dictionnaire de la linguistique : tèrme : (fonctionnel)

(9) في المنهجية : 37 .

(10) في المنهجية : 37 .

(11) في المنهجية : 37 إلى 39 .

وإذا كان الدكتور رشدي فكار يعتبر المنهج الجدلي الواقعي - في ميدان علم الاجتماع - (أكثر تمشيا، لشرح واقع المجتمعات الاسلامية)(12) فإننا نعتبره من أغنى ما يستفاد منه لبناء منهج جدلي، لدراسة الصراعات الفكرية والحضارية، التي خاضها الفكر الإسلامي قديما وحديثا. والصراع حقيقة ثابتة، في التصور الإسلامي. لكنه ليس صراعا أسطوريا، ينبني على التصادم بين الآلهة والبشر، كما هو الحال في الفكر اليوناني القديم، ولا صراعا عشوائيا ينبني على تخيل التصادم بين البشر، ونواميس الطبيعة، كما هو الحال في الفكر الغربي المعاصر، وإنما هو صراع بين الحق والباطل وبين الظلمات والنور، فهو مبدأ أسسه القرآن من خلال قوله تعالى : (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو)(13) وقوله تعالى : (ولولا دفاع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)(14) وقوله عز وجل: (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع، وبيع، وصلوات، ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا)(15).

إنه صراع إذن، من أجل الصلاح والإصلاح لا الفساد والإفساد، وعلى هذا الأساس عرف الفكر الإسلامي القديم، والمعاصر، حركات جدلية تجاوزية، دخلت في عجلة المدافعة، والتدافع من أجل تجاوز عناصر الفساد والإفساد.

ويمارس الفكر الإسلامي صراعه هذا في ثلاث صور هي :

- الأولى : الصراع من أجل إثبات الذات، وإحقاقها، بنقض حركات التشكيك الكلي، في المذهبية الإسلامية، وهذا عادة ما يكون طابع الكتابات الإسلامية، المنجزة في غياب القيادة الإسلامية للمجتمع، وهو غالب ما كتب في الفكر الإسلامي المعاصر، مثل كتابات أبي الأعلى المودودي رحمه الله، والشهيد سيد قطب ومحمد قطب، وكذا مالك بن نبي وغيرهم.

- الثانية : الصراع من أجل نقض حركات النزغ، والتشكيك الجزئي وهذا غالبا ما يكون طابع الكتابات الإسلامية، المنجزة في ظل المجتمع الاسلامي، حيث تقوم بين الفينة والأخرى حركات الارتداد الفكري، التي تتصدى لها أقلام العلماء بالمدافعة، وهو الطابع العام، لعلم الكلام، في توجهه الصحيح، والكثير من كتابات العلماء المصلحين عبر تاريخ الفكر الإسلامي، حتى سقوط الخلافة العثمانية، كابن تيمية وابن القيم، وأمثالهما.

(12) في المنهجية : 41.
(13) البقرة : 35 .
(14) البقرة : 249 .
(15) الحج : 38.

- الثالثة : الصراع من أجل الارتقاء بالنفس الفردية، والجماعية، نحو الكمال : وهو طابع الفكر الذي يقوم على محاربة السلوك اليومي، الفاسد في المجتمع، وهذا غالب البحوث الصوفية ، المنضبطة بالشريعة، التي تعالج عيوب النفس بالترغيب والترهيب، وكذلك الفكر السلفي الذي يحارب البدع في العقائد والعبادات، فهذا الصنف من الفكر الإسلامي، يصارع سلوكا معينا، في المجتمع، قصد تجاوزه، ويقدم بدائل صحيحة، اعتمادا على المنهج التربوي، كما هو الحال في التصوف، أو على تصحيح المفاهيم، كما هو الحال في الفكر السلفي.

هذا ولا مانع من تزامن هذه الأنواع، كلها، أو بعضها، في فترة ما، أو في كل فترات الفكر الإسلامي،بمعناه الواسع، إذ أن حكمنا هذا، إنما هو على الغالب الظاهر فقط، والجامع لكل ذلك هو مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي يمثل الحقيقة الثابتة، لجوهر الفكر الإسلامي تصورا وممارسة.

المبحث الرابع:
المنهج التحليلي

وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية، المختلفة، تفكيكا، أو تركيبا، أو تقويما فإذا كان الإشكال تركيبة منغلقة، من التراث، أو الفكر الإسلامي المعاصر، قام المنهج التحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها، ووظائفها، ليركب منها نظرية ما، أو أصولا ما، أو قواعد معينة، و هذا غير ماذكر في طريقة (الجمع)، من المنهج التوثيقي، لأن تلك تقوم على جمع عناصر نظرية كانت فعلا، لكنها لم تؤثر مؤلفة، أو كتاب كان، لكنه ضاع، ولم يبق منه إلا نصوص متناثرة بين الكتب، أو علم شخص في ميدان معين، لم يتم جمعه وتصنيفه، أما هنا فالمقصود هو الإبداع، والاستنباط والاجتهاد بناء على عناصر علمية ما، لا يهم أن تكون لهذا الشخص، أو ذاك، كما لا يهم أن تكون في هذا الميدان العلمي أو ذاك، المهم هو أن الباحث يستجلبها لتكون ضمن لبنات النظرية العلمية، التي يركبها، تركيبا ابتدائيا غير مسبوق، أو يقعد منها قواعد، وأصولا لم تكن قبل.

كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي، على تقويم إشكال ما، أي نقده، وهذا أيضا غير (الطريقة الجدلية التجاوزية) من المنهج الحواري، الذي فصلناه قبل، لأن ذلك يقوم على (النقض) لا على (النقد)، فهو جدلي، مبني على الصراع، وهذا مختلف عنه تماما، إذ هدف هذا التصحيح، والتقويم، لا الرفض المطلق، فمن مظاهر الأول مثلا، التصدي للمذهبيات غير الإسلامية، أو ما شابه ذلك، نحو ما فعله ابن تيمية في (نقض المنطق) وما فعله الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، في (نقض أوهام المادية الجدلية) ومن مظاهر الثاني الترشيد للتفكير الإسلامي نحو ما فعله الشيخ السيد نعمان خير الدين الألوسي في كتابه (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) وكذا ما

فعله الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) وغيرهما.

و فرق بين هذا كذلك وبين الطريقة المقارنة، من المنهج الحواري أيضا، لأن المقارنة، تقوم على إبراز مواطن الخلاف والوفاق أساسا، كما تقررفي موضعه، وأما هذا فهو نقدي يقوم على تبيان مواطن الخطأ و الصواب.

وعلى العموم، يتلخص المنهج التحليلي، في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها، أو بعضها، في العمل الواحد، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث وهي - حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي - **التفسير**، وقد عبرنا عنه بالتفكيك، و**النقد** وقد عبرنا عنه - إلى جانب هذا الاصطلاح - بالتقويم ثم **الاستنباط**، وقد عبرنا عنه بالتركيب، أما تفصيل ذلك فهو كما يلي :

أ - التفسير: و هو عرض الأعمال العلمية، على سبيل التأويل، والتعليل وهو عمل علمي جليل ؛ ذلك أن التراث الاسلامي اليوم محتاج فيما هو محتاج اليه، الى فهم صحيح لمقاصده، من خلال مصطلحاته ونظرياته، وهذا ليس بالأمر اليسير، بل إنه لمن الضروري أن تعد لذلك الرسائل، والبحوث، إذ أن تأويل قضايا التراث، وتعليلها، حتى تتضح مشكلاتها، وتنكشف مبهماتها، يعتبر من أولى الأولويات، في المشروع التراثي، بعد تحقيق النصوص مباشرة. وعليه فإنه من الممكن أن نتصور العملية التفسيرية، على مستويين : الأول بسيط والثاني مركب.

أما المستوى البسيط فهو شرح القضايا العلمية، بتحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على بعض، تقييدا، وإطلاقا، أو تخصيصا، وتعميما، لضم المؤتلف، وفصل المختلف، وإنما يتم ذلك كله، بناء على استقراء نصوص الإشكال وإحصائها، حتى تنجلي حقيقة المصطلح، شرحا وتعريفا، إذا كان الموضوع دراسة مصطلحية، أو حقيقة النظرية العلمية، أو القاعدة العلمية، إذا كان الموضوع كذلك.

وأما المستوى المركب فهو - بالإضافة إلى ما ذكر في الأول - محاولة تعليل الظواهر، بإرجاع القضايا الى أصولها، وربط الآراء بأسبابها، وعللها، فإذا كنا في المستوى الأول، نبحث في الإشكالات لمعرفة هيآتها، وأوضاعها على الحقيقة فإننا ههنا - بالإضافة إلى ذلك - نبحث فيها، لمعرفة مقتضيات تلك الهيآت والأوضاع وأسبابها، وهذا كله زيادة دقة، في الفهم الصحيح، وتعميق للتحليل، قصد البلوغ إلى التفسير الجامع الشامل، ولنمثل لذلك بما يلي :

لنفترض أن دارسا يبحث في موضوع (الفكر الأصولي لدى أبي الوليد الباجي) مثلا، فإذا كان المنهج، يقوم على عرض فكر الباجي الأصولي، ونسقه الاستدلالي، وتصوره للكليات والجزئيات الأصولية، على العموم، عرضا ينبني على تحليل النصوص، وشرحها وتوجيهها، تفسيرا وتأويلا، كان ذلك دراسة تفسيرية بمستواها الأول. أما إذا زاد على ذلك، بمحاولة تعليل المواقف، والآراء، وربطها بموجباتها، فهو إذن (التفسير) بمستواه الثاني. وكذلك الأمر إذا درس دارس (المصطلح الحديثي في سنن الترمذي) مثلا أو (المصطلح الأصولي لدى الإمام ابن حزم) أو نحو ذلك، فإنه إذا أحصى المصطلحات الواردة، في الكتاب المذكور، أو لدى الإمام المذكور، ثم درسها من خلال مساقاتها، وحاول استقراء مفاهيمها، ومقاصدها، ثم خلص إلى وضع معجم تحليلي لها، كان ذلك، دراسة تفسيرية، بالمستوى البسيط. أما إذا حاول إرجاع طبيعة تلك المفاهيم، والمقاصد الاصطلاحية، الى مؤثرات ما، في فكر المصنف، أو نحو ذلك، لتعليل وضعها كذلك لديه، كان هو المنهج التفسيري المركب.

ب - النقد : سبق أن قلنا : إن النقد هو عملية تقويم، وتصحيح، وترشيد ؛ وعليه، فإنه لا يكون بمعنى النقض، كما أسلفنا، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها، أو إلى نسق كلي.

ذلك أن نقد فهم ما، لآية قرآنية، أو آيات أو أحاديث، أو نقد اجتهاد ما، جزئيا كان أو كليا، في أي مجالات العلوم الشرعية، إنما هو عملية محاكمة وتقويم، تهدف إلى التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب. بناء على مقاييس متفق على جلها، أو كلها، كقواعد فهم النصوص الشرعية أو قواعد الاستنباط أو قواعد الجرح والتعديل ...الخ. ويدخل في ذلك الأنساق الكلية للعلوم الشرعية، كالنسق الأصولي، بالنسبة للدراسات الأصولية، أي المنهج العام، المبني عليه العلم، كأصول الاستنباط، وترتيبها، هذا أيضا من المقاييس المعتمدة في عملية التقويم. فبواسطة هذه الضوابط و أمثالها نستطيع أن نقول : هذا خطأ وهذا صواب.

وبالإمكان الجمع، في المنهج التحليلي، بين طريقتي التفسير والنقد ؛ وذلك بعرض الأعمال العلمية شرحا وتعليلا، ثم نقدها على سبيل التزامن أو على سبيل التراخي، والمقصود بالتراخي ههنا، أن يكون العمل النقدي، لاحقا بالعمل التفسيري، كأن يكون هذا فصلا أولا، أو بابا أولا، أو قسما أولا، ويكون الآخر فصلا ثانيا، أو بابا ثانيا، أو قسما ثانيا، أو نحو ذلك. وأما التزامن فالمقصود به أن يندمج النقد مع التفسير، في

عملية واحدة، كأن تعرض الفكرة شرحا وتعليلا، ثم تنقد بعد ذلك مباشرة، وتناقش، لبيان الحق والباطل فيها، هكذا في كل أبواب البحث.

ج - الاستنباط : و المراد به هنا الاستنتاج الاجتهادي، والتجديد العلمي. فكل عمل يهدف الى وضع نظرية علمية ما، أو تركيبها، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير ....الخ ، أو تأصيل فتوى، أو مجموعة من الفتاوي، يدخل ضمن الطريقة الاستنباطية من المنهج التحليلي.

وعليه فإنه بالإمكان أن نصنف صور الاستنباط الى نوعين :

- **النوع الأول** : الاستنباط الجزئي، وهو الاجتهاد المتعلق بقضايا جزئية، في أحد المجالات العلمية، على أساس الابتكار والتجديد، كالقيام ببحث يخلص فيه الى صياغة قاعدة ، أو قواعد علمية ما أو وضع مصطلح، أو مصطلحات، لمجموعة من المفاهيم الجديدة المستنبطة، أو دراسة إشكال من الإشكالات النظرية، التي لم يقطع فيها بقول فصل بعد، أو طرحه لأول مرة، وإصدار رأي أو آراء حوله، بناء على الحجج، والبراهين العلمية. فمن الإشكالات التي ما زالت في حاجة الى تجديد النظر والاجتهاد، مثلا في علم أصول الفقه ترتيب أدلة التشريع، وقضية (النسخ) خاصة فيما يتعلق بنسخ السنة للكتاب، وكذلك خبر الآحاد، وقيمته التشريعية، وبعض المصادر كالمصالح المرسلة، والاستحسان، وسد الذرائع، خاصة فيما يتعلق بمنهجية الاستعمال وضوابطه ...الخ. أما الإشكالات المبتكرة، فكل قضية علمية لم يسبق طرقها من قبل، ثم دعت اليها حاجة حضارية، فتطرح بصيغة جديدة تماما، أو بصيغة قديمة، كما صنع الدكتور حسن الترابي في كتيبه «تجديد أصول الفقه الإسلامي» حيث قدم مفهوما جديدا للقياس سماه «القياس الواسع»[1] بعدما أشار الى بعض عوائق «القياس المحدود»[2] بتعبيره. هذا العمل وإن لم يرتق الى درجة البحث العلمي بمعناه الدقيق، من حيث الدراسة، فهو على الأقل طرح جديد للاشكال.

- **النوع الثاني** : الاستنباط الكلي : وهو الاجتهاد المتكامل الأجزاء، الشمولي النظرة، الذي يهدف الى (تركيب)، أو (وضع) نظرية علمية. أما (التركيب) فهو جمع المادة العلمية، من التراث، وسبكها في نسق يجعل منها وحدة متكاملة، بشرط ألا تكون النظرية قد عرفت، عند أحد القدماء، أي سبق الوعي بها عنده فتحدث عنها وكتب فيها، إلا أنه لم يضعها في قالب منهجي، أو أن صياغتها المنهجية قد ضاعت ولم

---

(1) ص : 24 .

(2) ص : 23 .

يبق منها إلا أمالي هنا، وهناك، يمكن جمعها وإعادة تركيبها. فمثل هذا عمل يدخل في (طريقة الجمع) من المنهج التوثيقي. أما التركيب المقصود ههنا، فهو جمع مادة علمية، لإشكال تم بحثه، في مجال علمي ما، من طرف غير واحد من العلماء، إلا أنه لم يبلغ درجة من النضج، تمكن أحد القدماء من جمع أطرافه وتركيبها. بيد أن الكثيركتب فيه ما تيسر له، مما أدى الى تراكم المادة العلمية، فإذا تبين بعد جمعها، وتفحصها، أنها مما يمكن تركيبه في نسق منهجي، وصياغته في نظرية متكاملة، ركبت ذلك التركيب وصيغت بتلك الصياغة، وأضيفت اليها اللبنات التي قد يبدو خلو مواضعها أثناء عملية البناء، حتى تستوي نظرية قائمة كاملة !

وأما (الوضع) فهو الإنشاء الابتدائي لنظرية علمية، في مجال ما، أي ابتكارها كليا على أساس إشكال جديد. ذلك أن تطور الواقع بكل أشكاله : اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ....الخ، وتطور العلوم المختلفة، وغير ذلك من التطورات، والتغيرات، المتعلقة بالعصر، كل ذلك يجعل من الضروري التجديد في العلوم الشرعية، جزئيا وكليا، لمواكبة حاجيات الأمة الحضارية، و لإقامة المجتمع الإسلامي السليم.

و(وضع) النظرية العلمية، يقتضي أولا إحاطة دقيقة بالمجال العلمي الذي ستؤسس فيه، كما يقتضي التحقق من الحاجة العلمية إليها، أي أنها تجيب على إشكال حقيقي لا وهمي.

وقولنا : « الوضع هو إنشاء ابتدائي» لا يعني الانطلاق من الفراغ. إذ لا شيء في العلم ينطلق من الصفر، ذلك أن وضع الأنساق النظرية، مهما كان جديدا فهو يكون بأدوات قديمة معروفة، ويحتكم الى قواعد العلم الذي وضعت فيه النظرية ويستمد مادته منه أساسا، ومن غيره من العلوم .

فلنفترض أن باحثا ما عزم على وضع نظرية جديدة في منهج استنباط الحكم الشرعي مثلا فهو بلاشك سيعتمد على قواعد أصول الفقه، وضوابطه، وأدلته، ومناهج الاستدلال فيه، وغير ذلك من التراكمات العلمية، في هذا المجال، فيختار ما يختار، ويتبنى ما يتبنى، وينتقد ما ينتقد، ويتجاوز ما يتجاوز، أو ينحت ما ينحت، ويبتكر ما يبتكر، ثم يصوغ بعد ذلك نظريته تلك، ليحدد لها موضعها في حلقات الدراسات الأصولية قديما وحديثا.

المبحث الخامس:
في منهج توظيف المنهج

لا أحد يماري في تداخل العلوم الشرعية، وعلاقات التأثير، والتأثر التي تربط بينها جميعا ففي علوم القرآن والتفسير، ندرس قضايا كثيرة، مما ندرس في علم أصول الفقه، وندرس في هذا كثيرا مما ندرس في علم الفقه، وعلوم الحديث، وعلم الكلام وعلوم اللغة ....الخ .

فإذن لا غرو إن تحدث عن تداخل مناهج هذه العلوم، ولا أدل على ذلك من المثال المشهور الذي ينسب فيه، إلى الفراء أنه أجاب عمن سها في سجود السهو. أنه لا شيء عليه، لأن المصغر في العربية لا يصغر.

واليوم في مجال مناهج العلوم، هناك دعوة الى استنباط (منهج تكاملي) أو (توفيقي) يركب من مختلف المناهج العلمية، بينما هناك من يرى ضرورة استقلال المناهج، وتميز بعضها عن بعض، وقد حاول الدكتور عمر الطالب في ميدان الدراسات الأدبية، استقراء الذين دعوا الى المنهج التوفيقي، أو التكاملي، فذكر من أوائلهم الأستاذ محمد خلف الله و الأستاذ سيد قطب رحمه الله ثم بعد ذلك الدكتور شوقي ضيف، والدكتور شكري فيصل، ثم السيد تقي الدين في كتابه (أصول البحث الأدبي ومناهجه) الذي دعا الى تكامل المناهج مطلقا أي ليس في مجال الأدب فقط، بل في المجالات العلمية جميعا[1] وعلق الدكتور عمر الطالب على ذلك قائلا : (إن التناول الكيفي للباحث بالنسبة للظاهرة الأدبية أو النص الأدبي أثناءالدراسة، وفق هذا المنهج، يقود إلى التضليل، والميوعة في البحث، ويعد هذا المنهج سلاحا ذا حدين قد يصيب فيه الباحث إذا أخذ حذره، وتصرف بدراسته بدقة، وقد يخطىء إذا تناول بحثه بصورة كيفية عشوائية)[2].

---

(1) مناهج الطالب : 172 إلى 176.

(2) مناهج الطالب : 186.

أما في إطار البحث في العلوم الشرعية، فإنا نقول : رغم التداخل الموضوعي، والمنهجي الحاصل بينها جميعا، منذ القديم، فإنها ظلت محافظة على استقلال فروعها، وتميز بعضها عن بعض، فمثلا رغم علاقات التأثير، والتأثر التي تربط بين علم أصول الفقه والعلوم الشرعية الأخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقول إنه هو ذاتها، أو إن منهجه هو نفس مناهجها بل له طابعه الخاص الذي يجعله علما مستقلا بذاته، موضوعا ومنهجا، وكذلك الأمر بالنسبة لسائر العلوم الشرعية، وقد يكون من المعقول أن تظهر الدعوة الى المنهج التوفيقي، في مجال البحث الأدبي، باعتبار الظاهرة الأدبية، عملية ابداعية أساسا، تتشكل بألوان شتى، فيصعب النظر إليها بمنظار واحد، أو غالب، أما بالنسبة للعلوم الشرعية، فهي علوم أقرب الى الدقة، والتجرد، في طبيعتها، يغلب عليها الضبط والتقعيد، ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تختلف مناهجها، باختلاف أغراضها، واهتماماتها. هذا فيما يتعلق بالعلوم الشرعية من الداخل. أي بالمناهج التي تستخدمها هي في دراسة قضاياها.

أما بالنسبة للمناهج الخارجية، التي تستخدم لدراسة العلوم الشرعية ذاتها بغض النظر عن قضاياها الداخلية، و التي هي موضوع هذا الكتاب، فهي أيضا يجب أن تختلف وتتميز، وألا تلفق أنواعها، في منهج توفيقي أو تكاملي، بناء على فقه المراحل العلمية ، الذي يصنف كل علم في مرحلته التي تناسبه بل يصنف كل إشكال في مرحلته المنهجية ، بناء على مبدأ الأولويات، في دراسة التراث الإسلامي. فالتحقيق مثلا سابق على التفسير ، وهذا سابق على التأريخ ....الخ. فلا يجوز مثلا لما كان حقه التحقيق أن يفسر أولا، ولا لما كان حقه التفسير أن يؤرخ قبل ذلك وهكذا[3].

إذن بالنسبة إلى توظيف المنهج العلمي، لدراسة العلوم الشرعية ، لابد من اعتماد منهج رئيس ،يبنى عليه البحث، ويطبع بطابعه، ثم بعد ذلك لا مانع من الاستفادة من المناهج الأخرى، إذا دعت الحاجة الى بعض قواعدها، مادام ذلك لن يغير اللون المنهجي للبحث، ويجعله غير ذي طابع معين، أي ملفقا، بل لابد من منهج أصيل، يدرس به الإشكال، ولامانع بعد ذلك من كون باقي المناهج خادمة ومساعدة، وهذا هو ما ذهب إليه الدكتور رشدي فكار حيث قال : « على الباحث أن يتبنى منهجا أساسيا ويكمله إذا اقتضت الضرورة، بالاستعانة بمنهج أو منهجين آخرين بصفة تكميلية »[4].

---

(3) ن . ذلك مفصلا في (ضابط الأولويات العلمية) :(الفصل الأول).

(4) في المنهجية : 47.

أما اختيار وتحديد المنهج الرئيس الذي تبنى عليه الدراسة، فهو خاضع لطبيعة الإشكال العلمي، الذي سيبنى عليه الموضوع، فإذا كان البحث مثلا مبنيا على دراسة العلاقات العلمية بين قضيتين أو أكثر، فالمنهج الذي يجب أن يعتمد في ذلك هو المنهج الوظيفي المتفرع من المنهج الحواري، وإذا كان المقصود، هو ملاحظة التطور، الذي عرفه إشكال ما، أو مصطلح ما، أو منهج ما، عبر فترة، أو فترات زمنية معينة، فالمنهج الذي يجب أن تبنى عليه الدراسة هو المنهج التاريخي، المتفرع من المنهج التوثيقي... وهكذا فطبيعة الإشكال إذن هي التي تحدد طبيعة المنهج المعتمد.

وأما صور خدمة المناهج المكملة أو المساعدة، للمنهج الرئيس، فهي كأن يكون البحث تاريخيا، أي متبنيا للمنهج التاريخي، بيد أنه من حين لآخر يحتاج إلى دراسة بعض النصوص المعتمدة، أو الاستشهاد ببعض القواعد، مما يحتاج في فهمه إلى دراسة تحليلية تفسيرا، أو تعليلا، أو نقدا لبعهض الفهوم المتعلقة بهذه الشخصية، أو تلك ...الخ . كما قد يحتاج الى المنهج الحواري، لمقارنة بعض القضايا، مع غيرها، أو نقض بعض الأفكار أو بيان وظائفها، مع العلم أن القصد التأريخي هو المقصود الأصيل للبحث، أما غيره مما ذكر، فإنما هو عارض دعت إليه ضرورة جزئية ما؛ لتسهيل العملية التأريخية. والتتبع الزمني للإشكال. وكأن يكون المنهج المعتمد هو المنهج المقارن، المتفرع من الحواري، فإذا كان مثلا في موضوع أصولي، فهو بلاشك محتاج الى استخدام المنهج التحليلي أحيانا، لتفسير بعض القواعد، أو المصطلحات، أو انتقاد بعض الأحكام، الواردة في المقارنة[5] ... وهكذا غالب البحث في العلوم الشرعية، لا يكاد منهج فيها يستقل بدراسة ما، حتى تكون مناهج أخرى خادمة له ومتممة.

(5) في المنهجية : 47.



الفصل الثالث :

تقنيات البحث العلمي



نقصد (بتقنيات) البحث العلمي الإجراءات العملية التي تستعمل في تنفيذ (المنهجية) من مقدمات البحث حتى نهاياته. فهي عملية (تحقيق مناط) بتعبير الأصوليين. أي : تنزيل الضوابط والقواعد النظرية على الميدان العملي، لبناء البحث. ولتبين هذه التقنيات، وتفصيلها، يحسن أن نصنفها تبعا للمراحل، التي يمر بها البحث العلمي، من البداية حتى النهاية. وهي ثلاث مراحل ندرس كل واحدة منها في مبحث مستقل :

المبحث الأول :
المرحلة الابتدائية

وهي في أربع خطوات : المرجعية، والتقرير، والتقميش والإعداد.

أولا : المرجعية :

بعد تحديد الموضوع، انطلاقا من الضوابط، والقواعد المذكورة قبل، يشرع الباحث في إعداد رصيد مكتبي وذلك بالقراءة المستمرة في كل ما يتعلق بالموضوع، من مراجع، ومقالات، ونحوها من ناحية، وبتقييد المعلومات الدقيقة، عن مظان بحثه، من ناحية أخرى. وذلك بإعداد مرجعية (ببليوغرافيا) وافية، مبنية على منهج البحث المرجعي، المذكور في محله، بهذا الكتاب[1] مع التنصيص ههنا على مواطن الفائدة، ووجوهها، من كل مصدر ومرجع. فبعد تقييد المعلومات الشكلية للكتاب، كعنوانه واسم مؤلفه وطبعته أو طبعاته .....الخ، يتم تقييد المعلومات الموضوعية عنه، أي موطن الفائدة منه، ووجهها، أعني أي قسم أكثر إفادة فيه هل الجزء الأول أم الثاني، إن كان مكونا من أجزاء، وإن لم يكن يحدد الباب أو الفصل المتعلق أساسا بموضوع البحث، وهكذا. ثم يشار بعد ذلك الى وجوه الفائدة المظنونة و أحجامها.

---

(1) ن . المبحث الأول من الفصل الثاني (المنهج الوصفي).

ثانيا : التقرير.

ثم يشرع بعد ذلك، في كتابة (التقرير العلمي) ـ لتسجيل البحث ـ على الشكل الذي ذكرناه في (المنهج الوصفي) ويمكن ههنا أن نجمل أهم عناصر التقرير فيما يلي :

أ ـ **عنوان الموضوع**، مع التفسير، والتعليل لكل كلمة فيه، ومن ثم ينطلق إلى بيان أبعاده وحدوده .

ب ـ **هدف البحث** : ويمكن وصل الكلام عنه انطلاقا من العنوان .

ج ـ **دوافعه الذاتية والموضوعية** : فالأولى هي المتعلقة بذات الباحث، والثانية هي المتعلقة بفكرة الموضوع، وإشكاله ،وو اقع المجال العلمي، الذي يبحث في إطاره.

د ـ **المنهج المقترح اعتماده** : وذلك انطلاقا من المقاييس المنهجية المذكورة بهذا الكتاب لمعرفة مدى قابلية الموضوع للانبناء على قواعد المنهج المقترح. وههنا لابد من تدقيق النظر في (منهج توظيف المنهج) الذي تحدثنا عنه في خاتمة الفصل السابق.

هـ ـ **التصميم الأولي** : بعد ذلك يقترح تصميم أولي للموضوع، كما تم تصوره، انطلاقا من القراءة، والمرجعية، وتحديد الإشكال، والعنوان، والأهداف. وقولنا (أولي) : إشارة الى أنه عادة ما يقع تغيير في هذا التصميم ـ بعد تقدم البحث ـ زيادة، أو حذفا، لبعض العناصر، أو القضايا، التي تثبت المادة العلمية ـ بعد الاطلاع الموسع، والاستنتاج الدقيق، والتحريات العميقة ـ أنها لا طائل من ورائها، فتحذف، أو تدمج في غيرها، إن كانت المصلحة في ذلك، أو أنها من الضروريات التي لا يمكن النظر في غيرها، مما هو مسطر في التصميم إلا بواسطتها، فتضاف، وهكذا.

والتصميم ضرورة علمية لكل مشروع بحث، فهو خطوة لابد من إنجازها قبل بدء الدراسة، وتصوره في الذهن يجب أن يكون جيدا، أي أقرب ما يكون الى الدقة المتناهية، ذلك أن من أنجز تصميما جيدا لبحثه، فكأنما قد أنجز بحثه كله بالفعل، ومن هنا كان قول (راسين) «تراجيديتي قد انتهت، وما بقي لي إلا أن أكتبها»[2] حيث أن منهج الكتابة إنما يمليه التصميم أو كما يقول (لويس تامبل) : «فن الكتابة يرتبط مباشرة بفن التفكير»[3] «لأن التصميم يقود التفكير بمعنى أنه يدله على الوجهة المحددة التي ينبغي أن يتطور تجاهها»[4].

---

(2) la méthode SPRI : 40

(3) Idem : 10

(4) Idem : 42

وقد شبه إنجاز البحث بناء على تصميم سابق، بالسفر المبرمج سعيا بمسالك محددة، وفق خطة معلومة سلفا، قصد اكتشاف المجهول[5] فأي تهور هذا الذي يمارسه مغامر يرحل الى الأدغال والجزر النائية، بغير خارطة ولا تصميم مخطط بدقة؟!

و ـ المرجعية : وأخيرا يذيل التقرير بقائمة لمظان الموضوع يتم إعدادها سابقا.

ثالثا : التقميش :

والتقميش لغة هو «جمع الشيء من ههنا وههنا »[6] أما في الاصطلاح المنهجي، فهو عملية جمع المعلومات الموثقة، من مصادرها بواسطة الجذاذات (أي البطاقات) وما شابهها.

وقد نقل الدكتور إميل يعقوب، خلافا بين الباحثين، في أفضلية التقميش بواسطة الجذاذات، أو بواسطة الملفات[7]. و(الملف) : هو غلاف سميك تثبت بداخله أوراق من الحجم العادي، تستخدم لجمع المعلومات وتصنف حسب فصول البحث وأبوابه. وأما (الجذاذة) فهي : قطعة ـ أصغر ـ من الورق المقوى يتراوح حجمها عادة بين (50 . 7 x 12 سنتم) و (50 . 10 x 15سنتم) أو (50 . 10 x 15 سنتم)[8].

ونحن مع ترجيح الأستاذ المذكور، للعمل بواسطة الجذاذات، نظرا لما يسببه الورق الكبير من ارتباك تنظيمي، ولكون الجذاذات أكثر ضبطا، وأجمع للتركيز، وأيسر للتصنيف إذ (يسهل معها التقديم، والتأخير والتعديل، والإضافة، خاصة إذا أحسن استخدامها. وهي اليوم لا تفارق الأساتذة الكبار، من ذوي البحوث الكثيرة أو الطويلة)[9].

إلا أنه ـ الى جانب الجذاذات ـ يحسن استعمال مذكرة، خاصة بالبحث، لتقييد الأفكار الذهنية، ذلك أن العمل المكتبي، أو المرجعي، قد ينقطع من حين لآخر لكن (العمل الذهني) لا ينقطع[10] أو لا ينبغي أن ينقطع، وعليه، فلا يجوز للباحث أن تفارقه هذه المذكرة، لتسجيل الأفكار المهمة، التي تعن له فجأة، أو بعد تأمل حر، في فراشه، أو سفره، أو غير ذلك.

---

(5) Idem : 54

(6) اللسان : مادة (قمش).

(7) منهجية البحث : 48.

(8) نفسه : 46.

(9) نفسه : 48.

(10) L'ART DE LA THÉSE 59 :

وأهم ضوابط العمل بنظام الجذاذات ما يلي :

أ ـ ألا يكتب إلا على وجه واحد من الجذاذة.

ب ـ أن يقتصر على فكرة واحدة ، أو نص واحد لكل جذاذة.

ج ـ أن ينقل النص بأمانة كاملة ،و لا يتصرف في لفظه إلا إذا كان موطن الفائدة في المصدر واسعا جدا، فههنا يقتصر على الإشارة اليه في الجذاذة من خلال عنوان عام، يجمع أفكار الفائدة المرجوة، فيتم تقييد ذلك بضبط الصفحات : من صفحة كذا الى صفحة كذا. وعليه، فإنه يكون من المتحتم على الباحث اقتناء هذا الكتاب، أو تصوير المقصود منه، إذا تعذر ذلك، حتى يتمكن من الرجوع اليه متى شاء.

د ـ أن يكتب التعليق المناسب على كل نص، أسفله، مع تمييز النص، بعلامات التنصيص (...) هذاولابد من كتابة النص بالحبر الجاف. أو السائل بينما، يحسن كتابة التعليق، بقلم الرصاص، لأنه معرض للتغيير في كل حين.

هـ ـ استعمال جذاذات ذات حجم واحد، حتى تكون أيسر للتصنيف، والترتيب، والجمع.

و ـ تصنيف الجذاذات حسب فصول التصميم، وأبوابه، بواسطة أحزمة مطاطية، أو بوضعها داخل درج خشبي، أو معدني، مع فصل كل مجموعة عن الأخرى، بواسطة جذاذات أكثر ارتفاعا ، يكتب على رؤوسها عناوين الأبواب و الفصول[11].

هذا، ولابد من تنظيم عملية التقميش، وذلك بالرجوع أولا الى المظان الأصيلة للموضوع، أعني المصادر، ثم بعد ذلك المظان التابعة أي المراجع. (ونعني بالمصادر: ما كتب في صلب الموضوع أو معاصرا له، و المراجع : ما كتب عن الموضوع)[12] وينظم كل ذلك بمحاولة التتبع التاريخي، لكل مصدر، ومرجع، حسب وفاة المؤلف. هذا وتؤخذ النصوص من كل كتاب، حسب ما نحتاجه في الموضوع. بواسطة الجذاذات المصنفة كما ذكرت، ولا يلتفت الى غير ذلك، من المعلومات الأخرى، لأنها تفسد البحث ولا تصلحه، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يكون للباحث دفتر خاص لا علاقة له بالبحث، أو درج جذاذات آخر، فائض يدون فيه المعلومات، والنصوص، التي لها أهمية علمية ما، قد يحتاجها هو أو غيره. ولكن شرط ألا يكون في ذلك فتنة عن التفكير المستمر، في إشكال البحث وقضاياه .

---

(11) منهجية البحث : 49 ـ 50.

(12) في المنهجية : 28.

والطريقة العملية لأخذ المعلومات، من المصادر والمراجع، تختلف بحسب حجم هذه الأخيرة، ذلك أن الكتب الصغيرة الحجم، والمقالات، يستحسن أن تقرأ قراءة تامة، لأن صغرها، قد يرجع الى اختزالها للمعلومات، في عبارات وجيزة جدا، وعليه، فإنها تكون مظنة لفوائد مكثفة.

أما إذا كانت عبارة عن موسوعات، أو مجلدات، فهذه يستحيل قراءتها جميعا، وإلا ما انتهى الباحث في عمله ذاك الى نهاية، وإنما يستحسن أن تقرأ مقدماتها، وخواتمها، وفهارسها التي قد تشير الى المقصود بدقة، ثم بعد ذلك تقلب صفحاته، للنظر الى مطالع الأبواب، والفصول، وخواتمها، فتقرأ إذ ربما يعثر الباحث على نص ثمين لا يهدي إليه فهرس الموضوعات، من قريب أو بعيد خاصة إذا لم يكن هذا من صنعة محقق مدقق(13).

رابعا : الإعداد :

عندما ينتهي الباحث من عملية التقميش، ويطمئن الى أنه قد استوفى جمع المادة، استقصاء واستقراء، يرجع بعد ذلك الى وحدات الجذاذات المصنفة، ليتأملها من جديد بشكل عام، وبنظر شمولي، مع العلم أنه لا شك، قد انطبعت في ذهنه، حول المعلومات، والنصوص، التي جمعها، تصورات ما يفترض أن يكون سجلها، في مذكرة الأفكار الذهنية، المشار إليها قبل، فقد يكون منها، ما يرتبط بقضايا منهجية، أو معرفية. هذا بالإضافة الى الملاحظات التي سجلها أسفل كل نص، بالجذاذة المخصصة له، إلا أنه - ههنا - يعيد النظر في كل ذلك، بشكل شمولي، معتبرا السابق، واللاحق، فربما أدى شيء من ذلك الى تغيير ما، في تصميم البحث المقترح ابتداء. كأن يصبح مجموع مادة فصل معين أكبر بكثير من مجموع مادة باب بأكمله، أو بابين، مما يقتضي تقسيما آخر للمادة، أو تخرج المادة الإجمالية للبحث، بكم كبير، يصعب على الباحث الواحد الإحاطة بكاملها، في ظرف زمني معقول، وصفا، وتوثيقا، وتركيبا... مما يقتضي زيادة تقييد للموضوع. وهكذا، فالمفاجآت العلمية، التي لا تظهر إلا بعد عملية التقميش، أكثر من أن تحصى، وعليه فإن النتيجة غالبا هي إعادة النظر في العنوان، والتصميم الأولي للموضوع، قصد إعداد المادة، وتهييئها للدراسة.

---

(13) La prise de notes: 76

المبحث الثاني :
المرحلة التركيبية (الدراسة)

ونعني بالمرحلة التركيبية، فترة البناء للموضوع ويكون ذلك بالدراسة، حيث توظف النصوص المجموعة،تحليلا و مناقشة لبناء التصورات، ووضع المقدمات واستنباط النتائج، ونقض الآراء، وما شابه ذلك، مما يتطلبه تركيب البحث العلمي. وأهم عناصر هذه المرحلة أربعة هي : الفرض والنص والاستنتاج، ثم القالب العلمي.

أولا : الفرض :

والمقصود به افتراض تصور معين، أو موقف معين، إزاء قضية ما، ذلك أن الموضوع قد قسم الى أقسام كبرى، وأخرى متوسطة، ثم أخرى صغرى هي التي تشكل الأبواب، والفصول، والمباحث، طبعا، كل قسم من هذه الأقسام يشكل وحدة ما، فالمبحث وحدة صغرى، في إطار الفصل، وهذا وحدة وسطى، في إطار الباب، والباب وحدة كبرى في إطار الموضوع كله. هكذا يكون البحث كالبنيان المرصوص، بعضه يشد بعضا، ويكمله.

وإذن فإن الباحث عند الدراسة، ينطلق من رؤية معينة للوحدة، التي يشرع في دراستها، باعتبارها فكرة ، تشكل جزءا من إشكال كلي، هو موضوع البحث. هذا على العموم.

فالتصميم إذن، يتضمن فروضا، أو قل هو مقدمة لفروض، تتكامل فيما بينها لتشكيل فرض أكبر، وأشمل، هو جوهر إشكال البحث. وعليه، فإن الباحث عند بدء الدراسة، يستحضر التصور الكلي، لما سيدرس أي جوهر الإشكال. ثم يفترض ما يتفرع عنه أولا - حسب ترتيب الفروع. في التصميم المقترح - أعني الفصل الأول، ويشرع في تحقيقه من خلال جزئياته، أي المباحث، ومافي معناها. وهناسيضطر الى افتراض الفروض الصغرى، وحدة، فوحدة، فيشرع في تحقيق كل وحدة على حدة، حتى تمامها، فتتشكل منها جميعا، الوحدة الوسطى أعني الفصل.

فإذا تم ذلك، انتقل الى الذي يليه، بنفس المنهج، حتى يتم الباب، فينتقل الى غيره، على نفس الخطة حتى النهاية.

وهكذا، فإننا نجد أنفسنا، ننطلق من الكل نحو الجزء من الناحية النظرية، أي من حيث افتراض الفروض العلمية. أما من حيث التطبيق، فإننا ننطلق في استدلالنا، من الجزء نحو الكل، فنبرهن على الأجزاء لبناء الكل[1].

وللبرهنة على الفرض الذي نفترضه، فإننا نسوق الحجج والأدلة مستقاة إما من الحس، والتجربة، وإما من المدركات العقلية المجردة، وإما من الأخبار والشهادات[2]. وبما أن العلوم الشرعية هي عبارة عن نصوص، فإن البحث فيها سيكون عملا في إطار النص، يتقيد بقيوده وينضبط بضوابطه، إلا أنه ـ طبعا ـ يمكن إدخال بعض عناصر التجربة، بوجه ما، وكذا أصول الاستدلال العقلي، في هذا النوع من الدراسة. لكن مع ذلك يبقى النص، هو محور البحوث الشرعية في الدراسات الاسلامية، ولذلك فإنه يشكل لدينا العنصر الثاني من المرحلة التركيبية.

ثانيا : النص :

من أدق ما يمكن أن نصف به النص أنه (شهادة) والباحث المستشهد به ناقل شهادة، ولذلك وجب عليه من التحري والأمانة في نقله، وتوظيفه، ما يجب على كاتب العقود المالية. قال تعالى : «ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا»[3]، إلى أن يقول سبحانه : و«لا يضار كاتب ولا شهيد، وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم، واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم»[4] وقال تعالى : «فمن بدله بعدما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم»[5] وذم سبحانه بني إسرائيل فقال : «من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه»[6] وهكذا نجد ضوابط الاستشهاد، دقيقة شرعا فلا يصح نقل شيء في غير

---

(1) يقول عبد الرحمن حبنكة : «فمن الوسائل النافعة جدا، أو الضرورية في كثير من الأحيان، في مجال اكتساب المعارف الحسية أو الاستنباطية النظرية أو العملية، عمليات التقسيم والجمع، أي تقسيم الكلي إلى جزئياته ، وإلى أصنافه وجمع الجزئيات المتفرقة في كلياتها» ضوابط المعرفة : 138.

(2) ضوابط المعرفة : 134.

(3) البقرة : 281.

(4) البقرة : 281.

(5) البقرة : 180.

(6) النساء : 45.

وجهته أو إسقاط بعضه، بما يخل بمقصود صاحبه، إلا خطأ. أما أن يعمد الباحث الى شيء من ذلك أو مثله، فهو مما ذم شرعا، قبل أن يذم في منطق المنهج العلمي. هذا وربما يكون الباحث، قد جمع من النصوص لبعض الوحدات، الشيء الكثير، وههنا لابد من التصفية، فلا يصح قطعا أن يوظف كل ما جمعه في جذاذاته. وإنما يختار منها الأقطع والأوثق. أعني القطعي الثبوت والدلالة، إلا أن يعدمه فينتقل الى ما دونه، وهكذا. ذلك أنه يكون من بين النصوص، ماهو مصدري، وما هو مرجعي، وما أخذ من كتاب محقق وما أخذ من كتاب غير محقق ولكن اشتهرت نسبته الى صاحبه، أو ربما شكك العلماء في تلك النسبة. ولذلك فإنه ينتخب من النصوص، أوضحها دلالة، وأوثقها نسبة، فالاستشهاد بنص، ثابت النسبة الى صاحبه لكنه ظني الدلالة على المراد، أو غير واضحها، خير من الاستشهاد بنص قطعي الدلالة على المقصود، ولكن في نسبته الى صاحبه كلام !

ولضبط النصوص، المختارة للاستدلال، يستفاد من مناهج الأصوليين، فيما يخص الدلالة حيث يقدمون (النص) على (الظاهر) و(المعنى العباري) على (المعنى الإشاري) ونحو ذلك، كما يستفاد من مناهج المحدثين، والمحققين، فيما يتعلق بالنسبة والثبوت(7).

وعليه، فإن الاستشهاد، بالقطعي من النصوص، لا يحسن أن يتعدى الثلاثة منها، للوحدة الصغرى، ويشار الى الباقي في الهامش بذكر الإحالات فقط . أما إذا انعدمت القطعيات، فيعتمد حينئذ منهج الاستقراء الذي يفيد القطع، أو الظن الراجح، فينتخب من مجموع النصوص المستقرأة، خمسة، من أعلاها دلالة، وثبوتا، ثم يشار الى الباقي في الهامش، بذكر الإحالات فقط، هذا ويشترط في النصوص إذا تعددت أن تكون أقرب الى القصر منها الى الطول. أما إذا طال أحدها، ولم يكن منه بد لأهميته العلمية، فيستشهد ببعضه في المتن، ويلقى الباقي الى الهامش كتابة(8).

هذا ومن ضوابط الاستشهاد، أن يتبع فيه الترتيب التاريخي للنصوص، فإنه لمن المكروه في المنهج العلمي، أن يستشهد الباحث بكلام لعبد الوهاب خلاف مثلا، ثم يقول بعده : «إلا أن الشافعي يرى غير ذلك يقول : «.....» ويورد نصه. فالترتيب

(7) يرى د. أحمد شلبي أن الاستدلال يجب أن ينطلق من الحجة الأقل قوة نحو الأكثر قوة لنقل القارئ من المعارضة الى التشكك ثم إلى التأييد : كيف تكتب بحثا :91.

(8) في المنهجية : 54

التاريخي للنصوص، إن أخل به، أدى الى ارتباك في منطق الاستدلال، وفوائد ذلك كثيرة يكفي منها، تتبع الأفكار في سيرورتها التاريخية.

ولابد أيضا لضبط النص، من وضعه بين هلالين مزدوجين أو مفردين، أي ما يسمى ب(علامات التنصيص)يفتحان عند بدء النص ويغلقان عند نهايته. مع إتباعهما برقم الإحالة.

وبعض الباحثين المبتدئين خاصة، قد يغفل علامات التنصيص و لا يلقي لها بالا،مع أن ذلك من أخطر مزالق البحث العلمي ، التي تجعله أقرب الى الفوضى منه الى العمل المنظم ! ولذلك فإنه لا يستغنى عنها أبدا، إلا في حالة صياغته لفكرة الشاهد بأسلوبه الخاص، نظرا لطول النص أو غير ذلك من الاعتبارات. وهنا يكتفي بوضع رقم الاحالة في نهاية الفكرة فقط[9] مع العلم أنه لا يغني عن النص شيء، ولذلك فلا يلتجأ الى التلخيص، إلا عند الضرورة، وإن أمكن حذف بعض النص بدل ذلك كان أولى ! لكن بشرط أن يشار اليه بعلامة الحذف التي هي ـ على المشهور ـ ثلاث نقط متتابعة بشكل أفقي، على النحو التالي : (...) و تقبح الزيادة عليها كما يقبح النقص. أما إذا اضطر الباحث الى ادراج كلمة داخل النص لتفسير مرجع ضمير، أو نحوه فلابد من وضعه بين معقوفتين على الشكل التالي[...][10] قلت هذا عند الضرورة، وإلا فكل تعليق على النص مما لا يليق بمتن البحث يحال على الحاشية ومن ضوابط الاستشهاد أيضا أن يكون النص منسجما مع السياق اللغوي للبحث، فمثلا قد يكون في النص اسم منصوب إما في بدايته أو وسطه، بيد أن الناصب ترك في المرجع، لبعده عن محل الشاهد، أو غيرذلك، فلابد إذن، عند الاستشهاد به، من تصديره بأداة ناصبة، على أساس أن تكون خارج علامة التنصيص، مثلا تقول : قال العالم الفلاني : إن «أحدا لم يقل بهذا الرأي» أما أن تورد النص كما هو بدون تركيبه، في السياق اللغوي المناسب، فذلك، مما تنفر منه الأذن ولا يقبله العقل.

ومن الضوابط كذلك أيضا : طلب العلو في الإسناد ـ كما يعبر المحدثون ـ ف (السند العالي) هو ماكان أقرب الى الأصل، وعليه فإنه لا يجوز لباحث، أن ينقل نصا، عن مصدر ما، بواسطة مرجع حديث أو قديم، إلا إذا عدم المصدر، أو استحال الوصول إليه. أما وهو مطبوع متداول، أو مخطوط يعلم مكانه، ولاحاجز يمنع منه، فإن التوسط إليه

(9) في المنهجية : 54 ، ومنهجية البحث : 62 .
(10) منهجية البحث : 63 .

بكتاب آخر، علامة على ضعف الضبط ، والتهاون في النقل، مما يقلل من قيمة الاعتماد على بحث، تلك سمته.

ثالثا : الاستنتاج والمناقشة :

فالاستنتاج : هو استنباط الحكم من النص الذي يثبت صحة الفرض، وأما المناقشة: فهي اختبار هذا الحكم ذاته بعرضه على النصوص الأخرى المؤالفة، وفهوم الباحثين الموافقة، وكذا عرضه على النصوص والفهوم المخالفة، لإبطال ما لم يصح، وتأويل ما يمكن تأويله، فإذا ثبت الحكم أمام هذا، كان ذلك دليلا على صوابه وقيامه حجة لصحة الفرض.

ويرجع في كل ذلك الى مناهج المحدثين و الأصوليين، في فهم النصوص ونقدها، فقد وضع الأصوليون قواعد لفهم النص الشرعي، يمكن الاستفادة منها هنا، لتكون أدوات لضبط تفسير النصوص، وشرحها، وتوجيهها، وكذا لتكون حكما نقديا لتفنيد فهوم المخالفين. كما أن المنهج النقدي لدى المحدثين بوسعه تقديم مقاييس دقيقة لاختبار ما ينقله المخالفون من نصوص سواء من الحديث النبوي. أو من أقوال علماء الأمة وفقهائها.

ولابد في هذاوذاك من التزام آداب النقد، والمناظرة، فلا يقلل من شأن عالم بما يلمزه، أو يستصغره، كما لا يجوز للباحث، أن يغتر بما يصل اليه من نتائج، فيدعي لنفسه أكثر مما لها، فيصوغ آراءه في عبارات تدل على الفخر والعجب، وكل ذلك مذموم شرعا، وإنما خلق العلماء التواضع الكامل[11].

ثم إنه لابد في استنباط الأحكام، أن تكون على قدر دلالة النص عليها، فلا يجزم بما لا دليل قطعي عليه، ولا يعمم ما لاتدل النصوص على عمومه، أو إطلاقه. فمثلا لا يصح أن يجزم الباحث بأن عالما ما يقول بحرمة لحم الخيل بينما النص الذي ينقل عنه عبارته : «أنه سئل عن الرجل يأكل لحم الخيل فقال : لا يفعل» كما أنه لا يصح أن يدرس مثلا، شخصية علمية ما في قرن هجري ما، فيجد الرجل قد حدث في أحد كتبه بحديث ضعيف فيحكم عليه بأنه كان ضعيفا في علوم الحديث، أو يحكم على ضعف هذه العلوم في ذلك القرن كله !

هذا ولابد للدارس من أن يحذر أمرين خطيرين في دراسته :

- **أولهما** : التأثر بما قيل عن الموضوع كليا أو جزئيا ، أي عليه أن يخلي الذهن

---

(11) ن . كيف تكتب بحثا : 101-99 و ضوابط المعرفة 372 373- .

من كل الأحكام التي صدرت في حق إشكاله وقضاياه الداخلية، وهذا لايعني إلغاء المعارف السابقة كلا ! وإنما يقبلها على أساس النقد و المراجعة، فما استقامت حجته لديه قبله ومالا، فلا، ولذلك، فإنه يصدر في أحكامه عن منطق واضح،

ـ **ثانيهما** : الارتباط العاطفي بالموضوع : خاصة إذا كان موضوع الإشكال شخصية ما، أو مذهبا ما، أو ما شابه ذلك، فربما يعجب الدارس بتلك الشخصية أو المذهب، أثناء جمع المادة، والقراءة عن الموضوع فيصل به الإعجاب الى درجة الانبهار، فيؤثر ذلك على الدراسة! كأن لا يقبل الدارس أي طعن في الشخصية، أو المذهب المدروس، ويحاول الدفاع عنه حتى ولو أعجزه الدليل، ويؤول له حتى وإن لم يسعه التأويل ! ولذلك فلابد للباحث من أن يجعل الحق نصب عينيه، ومهما يعجب بشخص أوبرأي فلا يكن ذلك مدعاة للخروج عما تقتضيه البراهين من الحق والعدل.

رابعا : القالب العلمي :

وهو الإطار الذي تصاغ فيه الدراسة، أي الشكل الذي تركب به مضامينها، هندسة، وتوثيقا، وأسلوبا. وإذن فإنه يمكننا الحديث في ذلك عن ثلاثة عناصر :

أ - الهندسة : والمقصود بها، هيكل البحث من حيث أبوابه، وفصوله، ومباحثه، إذ لابد من تحقق صفة مهمة، في ذلك وهي : التوازن، فلا يعقل مثلا، أن يكون (الباب الأول) للبحث في خمسين صفحة بينما (الباب الثاني) في خمسمائة صفحة ! نعم لا يطلب أن يكون عدد الصفحات لدى المقارنة، متساويا بشكل دقيق، بين الأبواب أو الفصول، أو المباحث، ولكن التوزيع الهندسي لها، يقتضي أن تكون هناك مقاربة معقولة، والتفاوت القليل لا يضر، فالشارع قد عفا عن قليل الجهالة والغرر، في العقود، وإذا تضاءل حجم فصل ما، أو باب ما، بشكل كبير جدا، عن حجم نظيره، كان ذلك خللا منهجيا، ووجب حينئذ إعادة النظر في اعتباره فصلا أو بابا ! فإن أمكن إدماجه في غيره، أدمج بشكل أو بآخر، كأن يكون بابا، فيجعل فصلا من باب. أو يكون فصلا، فيجعل مبحثا من فصل، أو نحو ذلك. وهكذا تكون المرحلة التركيبية فرصة أخرى لتغيير تصميم الموضوع، للمرة الثانية. إذا اقتضى البحث العلمي ذلك. ومناسب ههنا أن نتحدث عن مفاهيم الاصطلاحات التي تتكون منها أجزاء التصميم عادة، ومواقعها الهندسية فيه.

أ ـ 1 ـ **المقدمة** : وتكون في أول البحث، وهي مع ذلك آخر ما ينجز ، نظرا لأنها تتضمن الحديث عن الموضوع بشكل عام، من حيث علاقة الباحث به، وعلاقة الإشكال

المبني عليه بالمجال العلمي، الذي أنجز فيه، وقيمته المعرفية، ثم المنهج المتبع في الدراسة بحثا وعرضا. وكذا العوائق الحقيقية التي اعترضت الباحث. هذا مع التركيز الشديد، والمبادرة لفتح ملف الإشكال مباشرة، ذلك أنه يلاحظ على بعض الباحثين الانطلاق من قضايا عامة، فيضطرون الى الاستطراد الثقيل للوصول الى جوهر الإشكال. وذلك نحو أن يكون الموضوع حول إشكال دقيق في (التعليل) الأصولي، فينطلق لذلك في التقديم من الحديث عن نشأة علم أصول الفقه وتطوره، أو ربما وسع الدائرة أكثر، فانطلق من نشأة العلوم الاسلامية جملة، أو من مرحلة تدوينها ...الخ فلا يصل بنا الى جوهر الاشكال حتى نمل من كثرة الكلام الذي لا علاقة له بالموضوع ! بينما كان عليه أن ينطلق من أقرب نقطة موصلة للقضية. وليس هناك أسرع موصل لها، من الانطلاق منها ذاتها.

أ ـ 2 ـ المدخل أو التمهيد : وكلاهما عندي بمعنى واحد، ومحله بعد المقدمة مباشرة. وإنما يحتاج اليه، إذا كان فهم الاشكال العلمي المطروح، مبنيا على (مقدمات) تتعلق بالمجال العلمي الذي ينتمي اليه، كأن يكون الإشكال مسألة جزئية، تناقش في إطار إشكال كلي أوسع. فمثلا، قد يكون الموضوع دراسة مصطلحية، في فقه إمام معين، أو في كتاب فقهي ما، و يكون من المتعذر، أن نفهم حقيقة هذا الإشكال، إن لم نلم ـ بما يكفي ـ بحقيقة الدرس المصطلحي، في علم الفقه جملة، فيمكن حينئذ ـ فقط ـ أن نجعل ذلك مدخلا، أو تمهيدا للموضوع. على أساس أن يقتضي بيانه، بعض الاستغراق، الذي يجعله عملا مستقلا، أي وحدة، وإلا استغني عنه، والشيء القليل منه، محله في المقدمة، لدى الحديث عن علاقة الاشكال بالمجال العلمي.

أ ـ 3 ـ القسم، والباب، والفصل، والمبحث : أما (الباب) فهو وحدة كبرى، تشكل قضية أساسية، أو ركنا من أركان الموضوع، وأما (الفصل) : فهو وحدة وسطى، تشكل قضية جزئية، منها وأمثالها، يتكون (الباب). ويمكن الحديث في (الفصل) عن عناصر، أو وحدات صغرى، أو مسائل، أو مطالب هي المسماة ب(المباحث).

فإذا كان الموضوع، مكونا من وحدتين كبيرتين، أو أكثر، لكل منهما خصائص، تميزها عن الأخرى، كأن يكون منها ما هو نظري، وماهو تطبيقي، وكان لكل منها من المادة ما يغطي الأبواب والفصول والمباحث ، سميت (أقساما) ـ و (القسم) أشمل من (الباب) ـ وجعل لكل (قسم) أبوابه، وفصوله، ومباحثه. وهناك من الباحثين، من يجعل (الباب)، بمعنى (الفصل)، وهذا بمعنى ذاك، لكن المشهور الغالب هو ما قدمت.

أ ـ 4 ـ الخاتمة : وهي إشعار عملي بانتهاء الدراسة، ومحلها، طبعا، في الختام.

ويشترط فيها ألا تطول، على عكس الفصول، وإنما يجب فيها التركيز الشديد والاختزال الدقيق. وتعرض فيها : إما نتائج البحث، وإما تصور موجز لمستقبل البحث في الإشكال المدروس، جزئيا، أو كليا، كما يمكن الجمع فيها بين هذا وذاك، لكن بشكل مركز دائما.

هذا ومن أهم الضوابط العامة، للتصميم الهندسي، أن تفتتح جميع الوحدات، الكبرى، والوسطى، والصغرى. بعناوين، تعبر بدقة كاملة، عن مضامينها. ذلك أنه يلاحظ ـ أحيانا ـ على بعض البحوث، أنها قد تغفل عنونة بعض الأبواب، أو الفصول، أو المباحث، ويكتفى فيها بكتابة جملة (الباب الأول) أو (الفصل الثاني) أو (المبحث الثالث) ثم يترك القارئ ليواجه مصيره مع البحث ، إذ يشرع في قراءة الوحدة، وهو لا يعلم أي فكرة عنها، لغياب العنوان، الذي يكتنز فكرتها العامة. إن أهمية العنوان كبيرة جدا، من حيث إنه يمثل لكل وحدة، تمهيدا مختزلا عنها، وهذا مطرد بالنسبة للمدخل، والأقسام، والأبواب، والفصول، والمباحث إلا (المقدمة)، و(الخاتمة) فقد جرت العادة، أن يكتبا بلا عنوان، لدلالة هذين الاصطلاحين، على مضمونيهما على العموم، في كل بحث ورسالة.

ب ـ **التوثيق** : والمقصود بالتوثيق ههنا، ضبط النصوص، والأفكار المنقولة في البحث بإرجاعها إلى مصادرها، بدقة، وكذا خدمة الإشكال بما لابد منه، إلا أنه خارج عن جوهره، و لا يدخل في أركانه، كالتعليقات الكاشفة للغموض، أو المبعدة للتأويل الخاطئ، أو المؤكدة لما في التحليل، بما يزيد عن القدرة الاستيعابية للمتن، وعليه، فإن كل ذلك يحال إلى حواشي البحث أي هوامشه، ولا يجوز كتابة شيء منه في متنه[12].

ولابد في منهج الاحالة والحشو، من ضوابط ثلاثة هي : (الانسجام والتركيب والخدمة).

ب ـ أ ـ **الانسجام** : ونقصد به الثبات على منهج واحد، في طريقة الاحالة من أول البحث الى نهايته، فلا نجد الباحث مثلا يحيل على الكتاب الواحد مرة بعنوان مختصر، ومرة أخرى بعنوانه الأصلي الكامل ! أو يرقم إحالات فصل ما، (ترقيما تصاعديا) حتى نهاية الفصل، فيحيل إحالات كل صفحة الى أسفلها، فرب صفحة ليس فيها، إلا ثلاث إحالات، فيكون حظها من (الترقيم التصاعدي)، مثلا (53 ـ 54 ـ 55) إذ الترقيم ابتدأ من أول البحث كما قلنا، وهذا منهج مقبول على كل حال، لكن الخطأ هو أن يغيره، بمجرد افتتاح الفصل الذي يليه، فيعتمد حينئذ (الترقيم المتجدد) أي

(12) في المنهجية : 54 ـ 55 ن، أيضا : كتابة البحث : 119 ـ 122.

حسب عدد الإحالات في كل صفحة، فيبدأ في كل صفحة من رقم(1)، وتنتهي الأرقام بانتهاء إحالات تلك الصفحة ويبدأ من جديد برقم (1) في الصفحة الموالية، وهكذا. وهذا هو الترقيم المشهور الذي عليه أغلب الباحثين، بيد أن الخلط بينه وبين الأول، غاية في الفوضى الإحالية. أو ربما يجمع أحدهم إحالات فصل كامل، مرقمة ترقيما تصاعديا، فيضعها آخر الفصل في صفحة أو صفحات مستقلة، تحت عنوان (الهوامش) لكنه بمجرد افتتاح الفصل الذي يليه يلغي هذا النظام، فيعمد الى وضع الإحالات أسفل كل صفحة، سواء بالترقيم التصاعدي أو غيره ! وهذا كالأول خلط كبير، يفقد البحث انسجامه المنهجي، زد على ذلك، أن جمع الإحالات كما يفعله بعض الدارسين حتى نهاية الفصول، ولو كان ذلك باطراد في البحث كله، هو مما يكره في المنهج العلمي السليم، نظرا لاننا في الدراسات العلمية الجادة، كثيرا ما نحتاج للتحقق من مواطن الفائدة، تحقيقا أو توسعا واستزادة، أو غير ذلك. وعليه فإنه يجب أن تكون الإحالة قاب قوسين أو أدنى من إشارتها، لا أن تكون بعدها بصفحات ! إذ هذا مما يربك القراءة العلمية، والمتابعة النقدية للرسائل والبحوث. نعم يمكن اعتماد منهج الجمع، في المقالات، والبحوث الصغيرة جدا، التي تصلح - بحكم حجمها - للنشر في المجلات العلمية. وإنما اعتمد الناس هذه الطريقة نظرا لسهولتها، بالنسبة للباحث، حيث تيسر له عملية الطبع، أو الرقن. ولكن ذلك كله - في نظري - لا يجوز أن يكون على حساب التيسير المنهجي، في قراءة البحث، لأنها الغاية المقصودة في نهاية المطاف. فليعتمد الباحث ما شاء من الترقيمات : التصاعدية أو التجديدية، لكن على أساس وضع إحالات كل صفحة أسفلها.

وعلى أساس التزام مبدأ الانسجام بالتمام والكمال، ذلك أن من الدارسين أيضا من يحيل على أسفل الصفحات، بالترقيم التصاعدي، ولكن انطلاقا من الفقرات فقط، فيبدأ الترقيم لكل فقرة من البحث بشكل تصاعدي، ولا يجدد الترقيم حتى تنتهي الفقرة، وقد تستغرق أكثر من صفحة. كما أن الصفحة قد تتضمن فقرتين وهكذا، فإننا كثيرا ما نحصل في النهاية على إحالات، متشابهة الأرقام داخل الصفحة الواحدة، فنجد مثلا الإحالات رقم (4) و (5) و (6) مرتين في المتن ومرتين في الحاشية ولا يميز الرقمين إلا رقم الفقرة ، الذي يضعه الباحث عند ابتداء كل فقرة جديدة في المتن ولدى ابتداء إحالتها في الحاشية[13] وما كل ذلك في نظري إلا زيادة في التعقيد. إذ المطلوب في البحث هو الدقة و الوضوح. وإنما بهما معا ،يكون الانسجام.

---

(13) ن. مثلا ما صنعه د. عبد المجيد تركي في تحقيقه لكتاب (إحكام الفصول للباجي).

ب ـ 2 ـ **التركيز** : والمقصود به الاختصار غير المخل، وذلك بالاكتفاء بأقل إشارة مبلغة للمراد. ونظرا لكون الحواشي قد تتضمن كثيرا من الأمور التي تتكرر، كعبارات الإحالة مثل (الجزء) و(الصفحة)، و(انظر) و(راجع) وأسماء الكتب، والكتاب، وغيرها. فإنه لابد من تركيز ذلك كله،حذفا لما لا يخل حذفه بالمقصود، واختصارا لما لا يجوز حذفه، وعليه، فإنه يحسن تصدير البحث كله ببيان (للرموز والاختصارات المستعملة أثناءه.

فمما يحذف عبارات (الجزء) و(المجلد)، و(الصفحة) ويكتفى بالإحالة على اسم الكتاب مع الرقم المعبر عن ذلك مثلا (1) «المستصفى : 1 / 55. فإذا كان الكتاب مكونا من مجلدات، وكل مجلد من أجزاء، فههنا احتمالان : الأول : أن يكون ترقيمه المعتمد، موحدا في كل مجلد على حدة، دون اعتبار للأجزاء، فالإحالة تكون باعتبار المجلد والصفحة فقط، كالمثال الأول. والاحتمال الثاني : أن يكون الترقيم باعتبار أجزائه لا مجلداته، ولذا فإن المجلد الواحد. إذا كان من جزأين مثلا يكون متضمنا لنفس الترقيم مرتين. فههنا لابد من اعتبار المجلد والجزء والصفحة، في كل إحالة، مثلا : (إحكام ابن حزم: 35/1/1) أي المجلد الأول، فالجزء الأول، فالصفحة : 35.

وأما ما يمكن اختصاره فعبارتا : (انظر)،و (راجع)، وما في معناهما، ولابد لموافقة مبدأ(الانسجام) من الاقتصار على إحداهما. من أول البحث حتى آخره، إلا إذا دعت الضرورة لاستعمالهما معا، بمعنيين مختلفين، يتم بيانهما في لائحة الرموز والاختصارات التصديرية ؛ وعليه يمكن اختصار الأولى بحرف(ن) والثانية بحرف (ر).

ولابد من بيان أن استعمال هذين الرمزين، أو أحدهما، ليس عشوائيا، وإنما له دلالة خاصة، ذلك أن الاحالة على الرقم مباشرة، (الجزء والصفحة) يعني أن النص أو الفكرة المسندة هي نفسها في الكتاب المحال عليه، أما الإحالة بواسطة الحرفين (ن) أو (ر) فيعني أن الفكرة، أو بعضها، موجود بشكل، أو بآخر في ذلك الكتاب أي باختلاف في الطرح أو التصور. أو الموقف أو السياق ...الخ. ومما يمكن اختصاره أيضا عناوين الكتب، فيعبر عنها بأقل لفظ دال عليها، خاصة وأن أكثر كتب التراث، تطول عناوينها، فمثلا كتاب (مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول) للتلمساني يمكن اختصاره ب(المفتاح) ويتحاشى في ذلك ذكر المؤلف، وسائر المعلومات المرجعية، عن الكتاب كالطبعة ومكان الطبع ونحوه، اللهم إلا إذا خشي اللبس، وذلك كأن يعتمد الباحث كتبا تتفق عناوينها، أو تتقارب، مثل أحكام القرآن للجصاص، وأحكام القرآن

لابن العربي، وأحكام القرآن للكيا الهراسي وكذا الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ومثله للآمدي، وإحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي، فاختصار الأولى ب (الأحكام)، والثانية (بالأحكام) دون نسبة الى المؤلف مخل، لأنا لا ندري المقصود بالضبط، وعليه يجب تقييد المختصر بنسبته الى صاحبه، فيقال في الأولى مثلا : (أحكام ابن العربي) أو (أحكام الجصاص) وفي الثانية (إحكام ابن حزم)أو (إحكام الآمدي) أو (إحكام الباجي)، وهكذا.

أما التقييد بالطبعة، فلا يكون إلا إذا اعتمد الباحث نسختين مختلفتين، لنفس الكتاب، فيذكر من ذلك ما يميز المقصود (طبعة كذا) أو(الطبعة الثالثة) ويختصر لفظ (الطبعة) بحرف (ط) عادة.

وأما ما عدا ذلك، فغير اسم الكتاب مختصرا، محله لا ئحة المصادر والمراجع. وإلا فما وظيفتها؟[14]

هذا وأما في حالة اعتماد النقل، غير المباشر، للنصوص، فلابد من بيان ذلك، في منهج الإحالة، وإلا كان تدليسا، فيذكر المصدر الأصلي أولا، ورقم الصفحة ثم يتبع بعبارة (نقلاعن) ويذكر المرجع الذي كان واسطة، في النقل، بالمنهج المفصل آنفا.

ومن البحوث التي تكثر فيها الرموز، والاختصارات : البحوث التحقيقية وماشابهها، حيث تكثر الاحالة على مخطوطات معينة باطراد، فيلجأ المحقق الى التعبير عنها بحروف ترمز اليها. وكذا البحوث، التي تعتمد على دراسة مؤلفات شخصية علمية ما، فتطرد الاحالة عليها بعينها دائما، فههنا أيضا يمكن الرمز اليها بحروف. وللباحث حريته في وضع رموزه، واصطلاحاته، على أساس أن يوضحها في البيان التصديري.

ب ـ 3 ـ **الخدمة** : والمقصود بها، تطعيم الدراسة، بالقضايا التبعية لا الأصلية، لأن هذه محلها هو الدراسة ذاتها، أعني المتن. أما الحاشية، فهي لما فاض عن تلك الدراسة من شروح، وتعليقات، ومناقشات تابعة، واستشهادات مكملة. وماأحسن قول الدكتور رشدي فكار في ذلك، حيث قال : «للهوامش، أو الحاشية، وظائف منهجية محددة، فهي

(14) ن ماسماه د. عبد الوهاب أبو سلمان ب(التوثيق المختصر المباشر) استفادة مما يسمى بالإنجليزية ب (parenthetical - documentation) حيث تختصر المعلومات التوثيقية وتكتب في المتن مباشرة بعد الفراغ من النص(!) : كتابة البحث : 145 إلى 156. إلا أننا لا نرى معنى لعدم إحالة ذلك على الهامش، والإصرار على كتابته في المتن لأنه سيؤدي ـ إذا استمر و كثر ـ إلى إرباك القارئ!

إلى جانب أنها تشكل أرضية للإحالة للمصادر، والمراجع، يمكن أيضا أن يلقى فيها، بما فاض على ما ذكر في نص البحث، أو العرض، سواء في ذلك، ما تبقى من استشهادات طويلة كنصوص، أو ما تبقى من مناقشات ثانوية »[15]. و« الهامش يمكن أن يستعمل كإطار وسطي، يوضع فيه الأمور، التي يصعب على الباحث، أن يستغني عنها، في شرحه ومناقشته كما قد يؤخذ عليه، لوذكرها في صلب العرض، أي أن الهامش ، وضع كمخرج منهجي »[16]. وهذه النقطة الأخيرة ـ على حد تعبير الباحث المذكور ـ تعتبر « من أهم وأدق النقاط المنهجية »[17].

وعليه، فإن الخدمة، هي التكميل لصلب الدراسة، بتتبع البيانات والتقييدات والتخصيصات مما لو تتبع في المتن، لكان استطرادا مملا، ولماخرج البحث من أي مسألة أو قضية، فتتضخم القضايا الجزئية، أكثر من حقيقتها. ومن هنا، كان الهامش مؤديا لدور الخدمة حقا، وتعبيرنا بهذا الاصطلاح، مانع من دخول ما لا يخدم البحث في الحاشية، مما قد يميل اليه بعض الدارسين، من زيادة معلومات لاتساعد في أي شيء بالنسبة لموضوع البحث، فذلك إنما هو استطراد ثقيل مذموم ! ومثاله : أن تعرف علما مشهورا، أو تشرح كلمة واضحة، أو تدخل في مناقشات بعيدة عن جوهر الإشكال، بحيث لا تخدمه من بعيد، ولا من قريب، أو تناقش قضايا، خارجة حتى عن المجال العلمي المبحوث فيه ! فلابد إذن للحواشي أن ترتبط بخدمة المتن، وإلا فهي حشو لا طائل من ورائه.

ج ـ **الأسلوب** : يرى الدكتور رشدي فكار أن على الباحث أن يعتمد (الأسلوب العلمي) ويتجنب (الأسلوب الأدبي)، لأن الأول ـ على حد تعبيره ـ : « يعطي أولوية للمضمون، على حساب وفرة الكلمات »[18] ويرى د .إ ميل يعقوب أنه « يجب أن تكتب البحوث التي تقدم في اللغة والأدب وخاصة في الأدب بأسلوب جميل »[19].

أما نحن في الدراسات الإسلامية، فإنا نقول : إن على الطالب أن يكتب بأسلوب سليم، سليم من الأخطاء اللغوية، والنحوية، والإملائية، و البلاغية، هذا هو الحد الأدنى.

---

(15) في المنهجية : 54.
(16) نفسه : 54 ـ 55.
(17) نفسه : 54.
(18) في المنهجية : 56.
(19) منهجية البحث : 60.

وله بعد ذلك، أن يزيد في مراتب الإتقان التعبيري، حتى يصل الى مقام الإحسان !

وههنا نقول : إن الأسلوب الأدبي ليس دائما، هو الذي يستعمل ضروبا من الكلام، للتعبير عن فكرة واحدة، بصياغات متعددة، أو أنه يعطي أولوية لوفرة الكلمات ! إذ من الأساليب الأدبية، بل من أرفعها ماعبر عن أكبر عدد ممكن من المعاني، بأقل عدد من الكلمات ! وهذه هي القاعدة التي ينبغي لطالب الدراسات الإسلامية أن يلتزم بها، في بحوثه، والناظر في كتب التراث يجد أن علماء السلف، كانوا أكثر التزاما بذلك، فأسلوب كتب التراث على الإجمال، يمتاز بجزالته، ودقة ألفاظه، وتراص جمله، مع الاختصار في غير إخلال، والإسهاب في غير إملال، وإنما ضابط هذا وذاك، هو المقام وموافقة الكلام لمقتضى الحال، فالتأكيد حيث يحتاج الأمر الى تأكيد، والدليل الواحد يكفي إذا لم تكن الفكرة موضع شك! هذا مع جمال في الألفاظ، والتعابير تركيبا وإيقاعا[20].

وإذن فإن على طالب الدراسات الإسلامية، أن يرتقي بنفسه في مقامات التعبير، خاصة وأن للغة في العلم الشرعي مالها، فهي حاضرة تقريبا، في كل مسائله، وتمثل مفتاحا لكثير من مغاليقه، وعندي أن الذي ملك ناصية اللغة ملك الكثير من خزائنه.

فمن القبح إذن، أن يكتب الباحث في العلوم الشرعية رسالته بأسلوب ركيك، بله أن يكون هالكا من كثرة الأخطاء الفاحشة !

فلا تعارض - بهذا المنطق - بين الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي بل إن هذا الأخير في صورته التي ذكرناها، يتضمن كل خصائص (العلمية)[21].

هذا، ويمكن - بناءعلى ما ذكر - اختصار أركان الأسلوب الذي يجب أن تصاغ به بحوث العلوم الشرعية في ثلاثة :

ج - 1 - **السلامة من الأخطاء** : سواء كانت هذه الأخطاء لغوية، أو نحوية، أو بلاغية. وعليه، فإن على الباحث أن يحرص أشد الحرص، ألا يكتب إلا ما تأكد من صحته في كل

---

(20) و هذا واضح في كتب الأصوليين والمفسرين والمتصوفة و الفقهاء، وكذا بعض المحدثين، ومن أحسن ما رأيت من ذلك تصانيف ابن الجوزي، وابن حزم، وابن القيم، والشاطبي.

(21) ن . كتابة البحث : 179إلى 182.

ذلك. و إذا داخله الشك في صيغة أو تركيب، استشار المعاجم وكتب النحو والبلاغة، حتى لا يكتب إلا ما اطمأن اليه، و هذه المسؤولية هي أساساعلى عاتق الباحث، ولا يتصورعقلا، أن يتحمل الأستاذ المشرف شيئا منها كما قرره بعض أبرز أساتذة المنهجية[22] إلا أن ينبه الى ذلك تنبيها

ج ـ 2 ـ **الإيجاز**: أي التركيز في التعبير، وذلك بصياغة أكبر قدر ممكن من المعاني، في أقل قدر ممكن من الكلمات[23] وهذا من أهم ضوابط الكتابة، إذ يجنب الباحث كثيرا من الأخطاء، التي عادة ما تجرها السيولة التعبيرية، حيث يكتب كثيرا من العبارات، لا يلقي لها بالا، فإذا بها مظنة لأحكام غليظة، تحتاج لبراهين قوية جدا، ولايكون قد ساق منها واحدا. وقد حكى الدكتور أحمد شلبي مثلا طريفا في ذلك قال : «وقد حدث مرة ، أن كتب لي أحد الطلاب ـ وهو ينقد رأي ابن خلدون في ولاية العهد ـ (إن هذا الموضوع موضوع شائك، وقد كتبت فيه كتب كثيرة جدا) فسألته أن يعدد لي بعض هذه الكتب، التي وصفها بأنها كثيرة جدا، فتوقف ولم يجب، ويبدو أنه كتب (كثيرة جدا) دون أن يعنيها »[24] إن أقل ما يجنيه الباحث من كثرة الكلام الفارغ الإملال، فترى البحث وقد أنجز مكونا من جزأين أو ثلاثة، ولوعمدت إليه تصفية، وتنقيحا، لمابقي منه ـ من العلم ـ إلا جزء واحدا!

ج ـ 3 ـ **الوضوح** : ذلك أن هاجس الإيجاز قد يؤدي بالبعض الى تركيز الكلام الى درجة مفرطة، يصبح المقصود معها، عسير الفهم إن لم يكن مستحيله، أو يظن أن الارتقاء في التعبير، يعني حشر الغريب من الألفاظ، وتركيب جمل لا تفهم إلا بفكها لفظة لفظة بواسطة المعاجم ! بينما المقصود بجمال الأسلوب إنما هو «الوضوح في الأفكار والسلاسة في التعبير، والمتانة في السبك، وأن تكون الكلمات فصيحة، مأنوسة الاستعمال، والعبارات والجمل قصيرة، منوعة واضحة، مختصرة، مترابطة ،ترابطا عضويا فيما بينها، حسنة الجرس والإيقاع»[25].

---

(22) كيف تكتب بحثا : .94 منهجية البحث : 60

(23) كيف تكتب بحثا : 96

(24) نفسه : 99.

(25) منهجية البحث : 60.

هذا ومما يساعد في الوضوح شكل الكلمات الصعبة، التي قد ترد في النصوص، أو الألفاظ التي يمكن أن تقرأ على أكثر من وجه، فلا بد من ضبط المقصود بالشكل كما لا يجوز للباحث أن يستهين بعلامات الترقيم، لأنها من أسباب الوضوح في الكتابة، وانعدامها، أو التساهل فيها، يعني الغموض في القراءة والفهم![26]

---

(26) و هذا مختصر لمواطنها :
أ - الفاصلة(،) : و تدل على وقف قصير، بين مفردتين، أو جملتين مرتبطتين بعطف، أو شرط، أو نداء، أو قسم، أو نحو ذلك.
ب ـ الفاصلة المنقوطة (؛)، وتدل على وقف متوسط، وتقع بين جملتين : إحداهما سبب للأخرى نحو « بذل المجتهد وسعه ؛ فأصاب الحق» أو جملتين مرتبطتين في المعنى دون الإعراب . نحو قوله تعالى : «وما يعلم تأويله إلا الله ؛ و الراسخون في العلم يقولون آمنا به » (ال عمران :7). وذلك على اعتبار (الواو) في الآية للاستئناف لا للعطف.
ج ـ النقطة (.): وتدل على وقف تام، و توضع في نهاية كل جملة، لا علاقة لها بما بعدها.
د - النقطتان (:) و تدلان على وقف متوسط،و توضعان بعد كل كلام ما بعده تفسير له.
هـ ـ علامة الاستفهام (؟) : و تدل على وقف متوسط ، و توضع بعد كل جملة استفهامية .
و ـ علامة التعجب أو الانفعال (!) : وتدل على وقف متوسط ، وتوضع بعد جمل التعجب، والتحذير، والإغراء والاستغاثة، والدعاء، والأمر، والقسم، وكل معاني التأسف، والفرح، والحزن، والاستغراب.
ز ـ علامتا الاعتراض (- -) : وتوضع بينهما الجمل الاعتراضية .
ن ـ الإملاء و الترقيم : 95 إلى 108 ، و منهجية البحث : 161 إلى 166، وكيف تكتب بحثا : 193 إلى .196، وكتابة البحث : 170 إلى 175.

المبحث الثالث :
المرحلة التكميلية

ونعني بالمرحلة التكميلية : الأعمال الختامية التي تهدف الى إخراج البحث في صورته النهائية فيصير جاهزا للقراءة والمناقشة، وذلك بإعداد فهارسه ومراجعته، ثم رقنه، وإخراجه ؛ ومن هنا يمكن الحديث في هذه المرحلة عن ثلاثة عناصر أساسية :

أ ـ إعداد الفهارس : والفهارس هي (الكشافات) التي تنتظم كل ما ورد في البحث من معلومات، وتتضمن لائحة المصادر، والمراجع، وفهرس الموضوعات. وهذان ثابتان في كل بحث علمي، كما تتضمن فهارس أخرى تتغير حسب طبيعة البحث نحو فهرس الآيات القرانية، وفهرس الأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأعلام، والكتب الواردة في متن الرسالة، وأسماء القبائل، و الأماكن، والملل والنحل والعقائد، والمذاهب، والقواعد العلمية، والمصطلحات...الخ. فهذه وأمثالها، قد يغيب بعضها، أو كلها، وإنما يثبت ما يثبت منها لأهميته العلمية مطلقا، أو أهميته بالنسبة للموضوع المدروس. وإنما تكثر في البحوث المبنية على المنهج التوثيقي سواء كانت (جمعا) أو (تحقيقا) أو (تاريخا) حيث تتحقق القيمة العلمية لمثل هذه المعلومات.

أ ـ 1 ـ الفهارس المتغيرة : وأول فهرس منها يحسن البدء به، هو فهرس الآيات القرآنية، فالأحاديث النبوية، فالأشعار، فالأمثال، فاللغات واللهجات، فالقواعد العلمية، فالمصطلحات، فالملل، فالمذاهب، فالعلوم، فالكتب، فالأعلام، فالقبائل، فالحروب والأيام، فالأماكن، فالحيوان، فالأدوات فالنبات ..الخ[1].

---

(1) وما أغرب قول المستشرق الألماني بريجستر أسر «ولا أفرق بين أعلام لأشخاص، والأماكن وغيرها، كما فعل بعض الناشرين إذ فرق فهرس الرجال عن النساء . عن البلدان، عن الأنهار. ولا أرى في ذلك فائدة. إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب» أصول نقد النصوص : 117.
قلت : أما في العلوم الشرعية، بل التراثية جملة، ففائدة ذلك مطردة، على كل حال، إذ الرجال هم حملة العلم، وبهم يهتدى إلى كثير من القضايا العلمية، المطلوبة في المتن، ثم كيف يستساغ ـ على الأقل أدبيا ـ ضم أعلام الأشخاص، إلى أعلام الحيوان ؟

والمنطق الذي يحكم هذا الترتيب إجمالا، هو القيمة العلمية، فيقدم النص الشرعي لقداسته أولا، ثم يلحقه العلم البشري، فتقدم نصوصه على غيرها : (الشعر والمثل) فقضاياه العامة : (اللغات واللهجات) فقضاياه المستنبطة : (القواعد والمصطلحات) فجوامع ذلك : (الملل والمذاهب والعلوم) فمواطنه: (الكتب) فمصدره : (الانسان والقبائل) ثم ما بقي حسب ارتباطه بالانسان، فيقدم الأكثر ارتباطابه على غيره.

إلا أن هذا المنطق متغير، وغير قار، وفي الحقيقة يمكن أن نجد لكل بحث منطقا آخر، حسب مجاله العلمي، أو غيرذلك، فخذ مثلا (علم الحديث)، فالواجب تقديم (الأعلام) مباشرة بعد (النصوص الشرعية، نظرا لأهمية الرجال) في علم الحديث إذ يشكل العلم بهم نصفه تقريبا.

أ ـ 2 ـ الفهارس الثابتة : ثم ينتقل بعد ذلك إلى فهرس آخر هو لائحة المصادر والمراجع حيث تثبت كل الكتب المعتمدة، في البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، أعني سواء التي استفاد منها الباحث بنقل، أو التي استفاد منها بتوجيه منهجي، أو مرجعي، أو غير ذلك، مما لا يظهر جليا في البحث. وتأخيرها الى هذا الموضع، يعني أن ما تقدم من معلومات، سواء في متن البحث، أو هوامشه أو فهارسه، جامعه هذه المصادر والمراجع.

ولابد هنا من عرض كل المعلومات المرجعية، بشكل مفصل حول كل مصدر ومرجع، انطلاقا من عنوان الكتاب الكامل، فاسم مؤلفه، ثم محققه، فمكان طبعه، وعدد الطبعة وتاريخها..الخ وكذا إذا كان الكتاب مخطوطا ذكر بالإضافة الى ما يشترك فيه مع المطبوع، مكان المخطوط ورقمه واسم ناسخه، وتاريخ النسخ، وعدد أوراقه وحجمها ووصف خطه وتجليده من حيث السلامة، والاهتراء، والجودة والرداءة والتمام والانخرام ونحوذلك. وكل ما استطاع الباحث تسجيله من معلومات مرجعية حول الكتاب المعتمد، فهو مفيد حسن إدراجه ضمن هذه الفهرسة.

وكتابة لائحة المصادر والمراجع، ممكن بمناهج متعددة، والأساس في كل ذلك أن تبنى على منطق ما ؛ حتى يسهل الحصول على المبتغى منها متى أردناه، فإن كان عددها قليلا اكتفى بسردها على الترتيب الالفبائي، وإن كثرت صنفت أولا إلى أقسام حسب مجالاتها العلمية ثم دون كل قسم على الترتيب الالفبائي .كما يمكن العدول عن الترتيب الألفبائي في هذا وذاك، الى الترتيب التاريخي، فتدون الكتب حسب وفاة مؤلفيها. واحتمالات الترتيب كثيرة على كل حال. إلا أنه يجب التنبيه الى الطريقة

المتبعة بتوضيح في الهامش. ولابد من تقديم اسم الكتاب، على اسم مؤلفه ـ على عكس بعض الدارسين المقلدين للغرب ـ [2]، إذ أننا نتعامل مع المرجع أساسا وهو المقصود بالمعرفة. وإنما اسم المؤلف، وصف من أوصافه. أضف الى ذلك أنها الطريقة الوحيدة لبيان الأسماء الكاملة، للكتب المختصرة عناوينها، في الهوامش، إذ يرتب الكتاب بحسب اسمه المختصر، ثم يفصل تفصيلا[3] وذلك نحو :

ـ المقاييس : معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس ابن زكريا المتوفى سنة 395هـ . تحقيق : عبد السلام محمد هارون. طبعة دار الفكرللطباعة و النشر 1399هـ ـ 1979م.

ـ المستصفى : المستصفى من علم الأصول. لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، وبهامشه، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي الأنصاري طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ/1989م.

وتختتم الفهارس بالفهرس التفصيلي، أو ما يسمى (بمحتويات البحث) حيث تثبت كل عناصره، ووحداته، بدءا بالمقدمة، ومرورا بالأبواب، والفصول والمباحث والخاتمة، وانتهاء بالفهارس. وتأخيره حتى النهاية ضروري لأنه الدليل الشامل لكل المعلومات التي يحتاجها القارئ.

ومن ضوابط هذا الفهرس أن تكون عناوينه، مطابقة لما بداخل البحث من عناوين فلا يجوز مثلا أن يكتب في الفهرس لفظ «التمهيد» بينما ما يناظره في البحث هو لفظ «المدخل» فالتناظر الدقيق بين الفهرس ومقابلاته، أساسي في جميع القضايا الكلية والجزئية.

ب ـ مراجعة البحث : فإذا ما أتم الباحث إعداد الفهارس، منظمة مدققة، آن له حينئذ أن يقوم بمراجعة شاملة للبحث، ثلاث مرات على الأقل، مرة يراجع فيها قضايا الخط. فربما يكون قد أغفل كلمة أو حرفا، أو نحو ذلك كما يراجع فيها قضايا التعبير، فيختزل مالم يزل يحتاج الى اختزال، ويهذب ما يحتاج الى تهذيب أو يوضح ما لم يتضح بعد... و هكذا. كما يراجع فيها الإحالات وأرقامها فربما يكون قد نسي منها شيئا من حيث الإحالة أو الترقيم، أو يكون قد أخطأ في ترتيبها، أو نحو ذلك، كما يراجع فيها الفهارس جميعا، من حيث الضبط إحصاء وترتيبا، وما شابه ذلك.

---

(2) L' art de la thése : 88 وفيه توضيح للطريقة الغربية في ذلك.

(3) استفدنا ذلك من شيخنا د. الشاهد البوشيخي حفظه الله. ن مصطلحات نقدية وبلاغية : (الفهرس).

وأما المراجعة الثانية، فتكون للقضايا المعرفية، في البحث. أي من حيث الفروض و الأدلة والنتائج ووجوه ذلك كله، من أجل التحقق من سلامة المنهج، وسلامة الاستدلال و الاطمئنان الى استقراء النتائج ، فربما يبدو للباحث أمر جديد من خلال إشارة ما في نص، أو دليل، لم يكن قد انتبه اليها، فيغير بمقتضاها بعض الجزئيات، من حيث المعنى أو الصيغة، أو التقديم، أو التأخير، أو نحو ذلك.

فإذا تم له هذا، عمد حينئذ الى تبييض مسودة البحث، بكتابته على ورق نظيف وبخط مقروء. وكلما جود الباحث، ههنا خطه، كلما كان أحسن، لأنه يسهل عملية الرقن أو الطبع، من حيث الإسراع، وتقليل الأخطاء الطباعية.

وبعد التبييض يراجعه للمرة الثالثة، ليستدرك ما قد يكون أغفله، في عملية النقل، من المسودة الى المبيضة، من ألفاظ، أو أرقام، أو نقط، أو رموز، أو نحوها. وهنا يحسن أن يستعين بغيره لدى القراءة، إذ الباحث غالبا ما يقرأ بشكل صحيح أخطاءه، التي ندت عنه سهوا، فلا ينتبه إليها، إلابمساعدة قارىء آخر.

ج - الرقن والإخراج : والرقن هو عملية الطبع على الآلة الكاتبة أو الحاسوب.

أما الإخراج فالمقصود به : التشكيل الفني للبحث، أي الهيأة الفنية، التي يصير إليها في نهاية المطاف، من حيث الحجم : أيكون في جزء واحد، أم أكثر ؟ ومن حيث الخط : ما يبرز، وما لا يبرز، وهكذا فهذه أمور كلها، لها قيمتها، في تسهيل عملية الاستفادة من العمل العلمي، ربما إذا أهملت بشكل كلي، تعسر اقتناص الفائدة، وما قيمة عسل في ذرى جبل وعر، يستحيل جنيه؟

وعليه، فإنه يتحتم على الباحث، أن يسهر بنفسه على رقن بحثه، أعني أنه إذا كان راقنا، صنع ذلك بنفسه، وإلا فإن عليه أن يحضر عملية الرقن، ويراقبها عن قرب، وكلما دعت الضرورة للإشراف المباشر، على شيء، أشرف عليه، وذلك حيث يتعلق الأمر ببعض القضايا الفنية، أو المنهجية، في الإحالات، أو الرسوم البيانية أو الفهارس، أو غيرها، ثم مراجعة المرقون بنفسه ولا يكل ذلك الى غيره، إلا بعد أن يقوم به هو أولا.

وأما بالنسبة للإخراج، فلابد من الاستعانة بأهل الخبرة في ذلك، إن لم يكن له دراية بأموره، حتى يخرج البحث في أحسن صورة، حجما وخطا وتشكيلا.

هذا وإن تطور وسائل الرقن، اليوم، قد يسر كثيرا، من أمور الرقن والإخراج معا، ذلك أن اعتماد الحاسوب، أو المنظمة، يزيد هذه العمليةسهولة، من حيث التصحيح والتشكيل ونحوهما.

الفصل الرابع :

آفاق البحث في العلوم الشرعية

تمهيد :

قد تختلف الرؤية، لآفاق البحث، في العلوم الشرعية، من شخص لآخر، وذلك، نظرا لاختلاف المنطلقات المنهجية، التي ينطلق منها كل شخص، وكذا اختلاف التصورات، التي لديه عن هذه العلوم، ثم أيضا اختلاف التجربة، من حيث الخبرة، والمراس، والمدارسة، وسعة الاطلاع، أو ضيقه.

وعليه فإن ما أقدمه من آفاق، إنما هو بحسب هذه الاعتبارات كلها، وإذن، فإنه لا مجال للحديث عن حصر، أو استقصاء تام، وإنما أعرض ما أعرضه، بناء على أولويات، ستذكر في حينها، لدى تفصيل كل أفق على حدة.

وآفاق البحث، كما هي معروضة ههنا، منها ماهو عام في كل العلوم الشرعية، على السواء، ومنها ماهو خاص ببعضها دون الآخر، ولذلك فقد تم تقسيمها كالتالي :

المبحث الأول : في التحقيق والتكشيف الموضوعي.

المبحث الثاني : في الدراسات المصطلحية.

المبحث الثالث : في الدراسات المنهجية.

المبحث الرابع : في العلوم الشرعية على التفصيل.

وهو يتضمن :

- أولا : علوم القرآن والتفسير
- ثانيا : علوم الحديث
- ثالثا : علم أصول الفقه
- رابعا : علم الفقه
- خامسا : الفكر الإسلامي

المبحث الأول :

في التحقيق والتكشيف الموضوعي[1]

أولا : التحقيق.

عرفنا التحقيق بأنه «بذل غاية الوسع، والجهد لإخراج النص التراثي، مطابقا لحقيقة أصله نسبة، ومتنا، مع حل مشكلاته، وكشف غوامضه»[2] وتعتبر هذه المهمة من أولى الأولويات العلمية، التي يجب أن تسيطر على اهتمام الباحثين، في التراث جملة، والعلوم الشرعية بصفة أخص وآكد.

صحيح أن شخصية الأمة، إنما تقوم بإقامة كل جوانب العلوم، والفنون التراثية عامة، بيد أن قيامها بالعلوم الشرعية، أبرز وأشد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بالتحقيق، كان ضعيفا، بالنسبة لمجموع كتب التراث جملة، لكنه كان أضعف بالنسبة لكتب العلوم الشرعية، على الخصوص، نظرا لاعتبارات متعددة، أهمها انصراف كثير من الجامعات، والمعاهد، عن تدريس العلم الشرعي، وإذا درس، فإنما يدرس في حدود ضيقة، وما ذلك، إلا بسبب هبوب ريح التغريب، التي أولت الاهتمام لعلوم الغرب، وفنونه، ومامناسب ذلك من كتب التراث، أو قل ما أمكن قراءته بمناهجهم منه، كالأدب، والتاريخ العام، والفلسفة، ونحوها. أما العلوم الشرعية، فإنها صريحة الوجه الإسلامي، فلذلك كان الرأي الاستعماري أن تدفن وأهلها الى الأبد !

وإذا كان قول الدكتور الشاهد البوشيخي : «والتراث أغلب الموجود منه مخطوط، وأغلب المخطوط في حكم المفقود، وأغلب المطبوع في حكم المخطوط»[3] حكما عاما في التراث جملة، فإنه في العلوم الشرعية، أقوى وأظهر، فتلك كتب كثيرة لا نعلمها إلا

---

(1) اعتبر د. جمال الدين عطية التحقيق، والأعمال الموسوعية، والمعجمية، والفهرسة «من أهم ما ينبغي الاهتمام به و إعطاؤه الأولوية» التنظير الفقهي : 215 ـ 216.

(2) ن ، تعريف التحقيق بهذا البحث في (المنهج التوثيقي) بالفصل الثاني.

(3) مصطلحات النقد العربي : 42.

من خلال كتب الرجال والطبقات والفهارس، وغيرها، لدى ذكر المسموعات أو المصنفات، أو نحو ذلك. وتلك كتب أخرى، تصل أخبار بوجودها مخطوطة، في هذه الخزانة أو تلك من الخزائن العلمية، دون أن يصل الخبر بخروجها الى عالم النور، وأما ما أخرج ونشر، فإن أغلبه ينشر دون تحقيق علمي، فانظر الى المطبوعات من كتب التفسير، أو الحديث، أو الأصول، أو الفقه. فإن أكثر ما تتداوله الأيدي من ذلك إنما هو في حكم المخطوط حقا ! إذلم تنصب عليه الجهود بتوثيق نصوصه ونسبه إلا ما ندر !

ولسنا ملزمين هنا، ببيان أهمية التحقيق، ودوره في الاقلاع الحضاري، لولا ما يشيع في أوساط بعض المثقفين، والمفكرين المهتمين بقضايا هذه الأمة من إزراء، وازدراء للتحقيق، عن حسن نية، أو سوء نية، فهذا مثلا الدكتورمحسن عبد الحميد الذي لا نشك في إخلاصه، يقول في سياق اقتراحاته لتطوير البحث في الجامعات الاسلامية : لابد من «منع تسجيل الرسائل في قضايا تحقيق التراث وترك ذلك الى المؤسسات الرسمية، المختصة الأخرى، التي تهتم بذلك لأن تحقيق الكتب التراثية في الجامعات، غدا متكأ للطلبة الضعاف في معظم الأحوال، ثم معظم تلك التحقيقات لا قيمة علمية لها، ولا علاقة لها بصراعنا الحضاري في الحاضر والمستقبل»[4] كذا !!!

فمع الأسف إن تصور الدكتور محسن للتحقيق غير مبني على مرتكزات علمية دقيقة ولانظر عميق وذلك لأمورمنها:

- أولا : إن الطلبة الضعاف، هم الذين ينفرون غالبا من التحقيق ويلتجئون الى البحوث النظرية، ذات الطبيعة الفضفاضة، إذ التحقيق لا يستطيع أن يقوم به حق القيام، إلا القوي الأمين، وذلك لما يتطلبه هذا العمل من جهد جهيد وصبر شديد وأمانة كبيرة وخبرة واسعة، بكثير من فنون التراث ومصادره!

- ثانيا : إن أغلب التحقيقات، التي خدمت التراث، إن لم نقل كلها كتلك التي نرجو لها أن تتم. مما لم يحقق بعد - و هو الأكثر - تعتبر شرطا ضروريا لبناء الذات، في الحاضر والمستقبل. فكيف يقال : (لا علاقة لها بصراعنا الحضاري في الحاضر والمستقبل) ؟ ومعلوم لدى الخبراء «أن قضية النصوص هي القضية الأساس، التي يجب أن تواجه من قبل جميع الدارسين بحزم وإلا ظلت البحوث كسيحة والدراسات ناقصة، والصور والرؤى مضطربة، والأحكام العلمية العامة غير ممكنة»[5].

---

(4) أزمة المثقفين : 143

(5) مصطلحات النقد العربي : 43 .

ولست أدري كيف يتم تطوير (العلوم الاسلامية) كما عبر الدكتور محسن لإعادة «التوازن إلى الفكر الإسلامي، في العصر الحديث»[6] وهي لم تركب في الواقع وفي الأذهان، التركيب الصحيح كما كانت لدى أصحابها ؟ ولم تشكل بعد التشكيل المطابق لأصلها ؟ إننا في حاجة - قبل بناء الحاضر و المستقبل - الى بناء الماضي وذلك هو بداية الطريق اليهما !

- **ثالثا** : إن إحالة أمر التحقيق على «مؤسسات رسمية، مختصة، أخرى» أمر يثير الاستغراب، فماذا غير الجامعات، والمعاهد العلمية، هو أجدر بهذه المهمة الحضارية الكبرى ؟ إن الدكتور محسن عبد الحميد، لو أعاد النظر في هذا الرأي ومحصه تمحيصا، في ضوء تحديات الواقع المعاصر، من ناحية و تحديات واقع التراث، من ناحية أخرى، لنادى مع الدكتور الشاهد البوشيخي في سياق اقتراحات هذا الأخير ب (إعطاء الأولوية في مؤسسات البحث كلها، من جامعات وغيرها، لتحقيق النصوص ونشرها)[7]

أما تحديات الواقع المعاصر، فيكفي منها ما ذكرت، وأما تحديات واقع التراث فيكفي منها أن نعلم أن بعض المحققين، قد قدر «عدد المخطوطات العربية بثلاثة ملايين أو أربعة ملايين، و أوصل بعضهم عددها الى خمسة ملايين، عدا ما لم تنله الأيدي ولم تبلغه الأعين (...) ويخمن ما طبع من التراث العربي، منذ ظهور الطباعة بما لايزيد على واحد في المائة، أي أن 99٪ من المخطوطات العربية، يحتاج الى الكشف، والتعريف، والتحقيق»[8] فأي تراث إذن سنطور، وأغلبه موزع عبر القارات الخمس ؟

إن كثيرا من القضايا، التي لم تحسم بعد، في مجال الإشكالات العلمية،يتوقف في غالب الأمر، على ظهور كتب من الأمهات، والمصادر الأصيلة، الى عالم النورمحققة، وإن كثيرا من الحلقات المفقودة، في تاريخ العلوم الشرعية وإشكالاتها ترجع الى نفس السبب، فعجبا، كيف لا توجه الطاقات الى هذا العمل الجليل فتذلل الطرق أمامه تذليلا ؟

إن إحياء كتاب من كتب العلوم الشرعية،وإخراجه للناس محققا، لهو كمن ألفه !فعسى أن يكون له أجر من لا ينقطع عمله، بانقطاع أجله ! ولذلك فإن مجال التحقيق

---

(6) أزمة المثقفين : 114.

(7) مصطلحات النقد العربي : 43

(8) عالم الكتب مج : 1.ع 4 ص 651 نقلا عن مصطلحات النقد العربي: هامش 43.

يعتبر حقا، من أبرز الآفاق الواسعة، التي ينبغي أن يتوجه اليها الباحثون عامة، والمهتمون بالعلوم الشرعية خاصة، سواء في ذلك المخطوط، أو المطبوع الذي في حكم المخطوط، وهذا طابع غالب المطبوعات في العلوم الشرعية، وإني لأهيب بطلاب الإجازة أن يشرعوا في التدرب على صناعة التحقيق، وذلك بتسجيل بحوثهم، في تحقيق ورقات، من مخطوط، للتبكير في اكتساب مهارة هذه الصناعة الخطيرة.

ثانيا : التكشيف الموضوعي.

والتكشيف الموضوعي هو «توثيق الموضوعات : ويراد به الوصف الموضوعي المصنف لمحتويات المصادر، أو الوثائق، بالإشارة الى أماكن وجود كل موضوع، وتصنيف الموضوعات الكبرى والصغرى وفق نظام معرفي عام، أو خاص تقتضيه طبيعة التخصص الذي تنتمي اليه الموضوعات»[9] وذلك قصد الوصول الى انجاز الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية، الذي نقترح أن يكون مصنفا، حسب أنواع هذه العلوم، فتدرج رؤوس موضوعات كل علم، في بابه، تعرض عرضا معجميا حتى يسهل على طلاب العلم والباحثين، جرد المادة الأساس، التي يظن أنها جوهر بحوثهم. ولإنجاز ذلك فإنا نقترح ما يلي :

1) تتبع المادة الشرعية في كل كتب التراث، واستقراء مواضعها استقراء تاما سواء في ذلك المخطوط والمطبوع، وسواء في ذلك كتب التفسير أو الحديث أو الفقه أو الشعر، أو النثر، أو الأنساب والأمثال ...الخ، وذلك لتداخل العلوم التراثية جملة، إذ قد تجد من المادة التفسيرية مثلا في (لسان العرب) لابن منظور، ما لا تجده في كتاب من كتب علوم القرآن ! وقد تجد من النكات الفقهية، أو الأصولية، أو الكلامية، في كتب التاريخ، أو الطبقات، ما لاتجده في مصادرها الأصلية وهكذا. إذن وجب إحصاء، وتتبع كل كتب التراث لإخراج المادة الشرعية وتعيين مواطنها، أنى كانت.

2) عرض الكشاف مصنفا، حسب العلوم، التي يضمها، فيخصص لكل علم، قسم خاص تعرض من خلاله مادته، مرتبة ترتيبا معجميا، لتيسير الوصول الى المقصود في زمن قصير، ثم يعرض كل موضوع على حدة، من خلال المصادر التي تناولته ويشار

(9) مصطلحات النقد العربي :41.

الى مواطن الفائدة منها، بكل ما يمكن من تدقيق، وتحقيق، مع تصنيف هذه المظان حسب المجالات العلمية المختلفة.

ويحسن أن يترجم للمواضيع، من خلال أبرز المصطلحات العلمية، التي تنبني عليها، فمثلا لنفرض أنك ترغب في الوصول، الى ماكتب في التراث، عن موضوع (القراءات القرانية) فما عليك إلا أن تأخذ القسم المتعلق (بعلوم القرآن) من الكشاف، فتفتح عن مادة (قرأ) وتبحث فيها اعتمادا على الترتيب الألفبائى. فتجد الموضوع معروضا، من خلال الكتب التي درسته، بشكل، أو بآخر- وتبتدئ الفهرسة المرجعية - بالنسبة للمصطلح المذكور - بكتب علوم القرآن أولا، لأنها الأصل والأساس، بالنسبة اليه، فتنتقل الى الكتب، التي تناولته من مختلف علوم التراث، وتكون الأولوية في الترتيب للعلم، الذي يضم من المادة المتعلقة بالموضوع أكثر من غيره، سواء تمثل ذلك في التفسير، أو فقه اللغة، أو أصول الفقه ....الخ.

ويضبط مكان الموضوع في كل كتاب، بالجزء، والباب، والفصل، والمبحث، والصفحة وكل العلامات المفيدة في الضبط بالنسبة لأي كتاب ! هذا ومعلوم أن الطبعات، قد تختلف بالنسبة للكتاب الواحد ولكن الموضوع، لاشك ينضبط بالعلامات الثابتة، كالجزء والباب، والفصل، والمبحث إذ لا يتغير عادة سوى أرقام الصفحات.

3) إن الطريق العملي لإنجاز (الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية) هو الشروع في إعداد كشافات جزئية في مختلف المجالات لتكشيف المؤلفات الفقهية، مثلا، أو الأصولية، أو الكلامية، في قرن ما، أو مكان ما، أو لشخص ما، وتشجيع هذه البحوث الجزئية، خاصة في صفوف طلاب الإجازة، والدراسات المعمقة، وتكون سعة البحوث، حسب الوقت الموفر لها إداريا، ذلك أن تراكم مثل هذه الكشافات الجزئية سيمكن باحثين آخرين من إنجاز كشافات أعم، تجمع مصنفات قرن كامل من الزمان أو قرنين، في مختلف العلوم الشرعية. هذه الكشافات هي التي يركب منها (الكشاف الموضوعي) الكامل.

4) إن تركيب الكشاف الموضوعي الكامل، لا يعني أنه قد كمل حقا، ولكن لاشك ستبقى مخطوطات مجهولة المكان، مما هو موصد عليه، في كثير من المكتبات الخاصة المجهولة، ومكتبات الزوايا غير المشهورة، وعليه، فإن إخراج الكشاف لا يجوز أن يكون

نهائيا، وإنما سيخضع في كل طبعة من طبعاته، الى التطعيم، بما يظهر من جديد، هذا، ويتعين على المؤسسة[10] التي يسند اليها أمر نشره بمتابعة أخبار التراث، لمعرفة ما يظهر لأول مرة، مطبوعا، أو مخطوطا، ثم تتكلف الجامعات والمعاهد العلمية بفهرسته على الطريقة المبينة قبل، لتضاف الى الكشاف الموضوعي في طبعة جديدة.

وهكذا نكون قد سهلنا الطريق، أمام البحث العلمي في العلوم الشرعية[11] وذللنا كثيرا من العقبات، التي تعترض الباحثين في المجال المرجعي[12].

(10) لا ينبغي أن تكون هذه المؤسسة تجارية، بل علمية محضة، تابعة لوزارات التربية والتعليم وذلك لضمان الإتقان المخلص في الإنجاز.

(11) يمكن أيضا إنجاز كشاف مواز للغة العربية و آدابها على الطريقة المذكورة.

(12) وإنما يبلغ تيسير مثل هذا الأمر صورته المثالية إذا تم إدخاله منظما إلى الحاسوب فتكون خدمة المقاصد المرجعية حينئذ، أسرع و أيسر.

المبحث الثاني :
في الدراسات المصطلحية

يحتل البحث المصطلحي المرتبة الثانية - بعد (التحقيق) مباشرة - من مراتب أولويات البحث العلمي، في العلوم الشرعية، وذلك أن النص التراثي إذا تم توثيقه، حتى صح متنا ونسبة، فإن المرحلة الموالية لذلك، هي الفهم السليم لمضامينه، والأدق، في وسائل الفهم، والإفهام، من الصناعة المصطلحية ؛ لأن (المصطلح - كائنا ما كان - إما واصف لعلم كان، أو ناقل لعلم كائن، أو مؤسس لعلم سيكون)[1] ولذا صارت المصطلحات أشبه ما تكون، بالذاكرة الحاسوبية في صغر الحجم، وسعة الاكتناز، إنها موطن أسرار الحضارة، ومفتاح شخصيتها.

فإذا كانت اللغة هي الوعاء الحضاري لشخصية الأمة، فإن المصطلحات، هي تجليات ملامح تلك الشخصية فيها. ومن هنا كانت قضية المصطلحات، قضية أمة بكاملها، بالحرص عليها، استيعابا، وضبطا، ودراسة، وتدريسا، يتم الحفاظ على الأمة وبترك ذلك وإهماله، يكون التسيب والضياع.

ولن نستشعر خطورة التأصيل المصطلحي، وأهميته حقا، إلا إذا راقبنا هذا السيل الهادر، من الغزو الثقافي، الذي يبغت ويبهت، صباح مساء. ذلك أنه «الى جانب المعارك الكثيرة، والمتعددة التي تدور رحاها على الأرض الاسلامية، في إطار الاستعمار، ومحاولات الاحتواء الثقافي، هناك معركة يمكن أن تكون الأخطر في مجال الصراع الحضاري، هي معركة المصطلحات»[2] إذ أن اللغة عموما والمصطلح فيها خصوصا، عبارة عن مخازن مكتنزة تحتوي أثقالا عقدية وأخلاقية واجتماعية، وتاريخية.....الخ. وهذامما يفسر وقوع بعض المستشرقين - وهم يفسرون الحضارة الاسلامية - في المنهج الاسقاطي، إذ ليس من السهل أن يتخلص المرء مما يحمله من

(1) مصطلحات النقد العربي : 7.
(2) المذهبية الإسلامية : 8 (من مقدمة عمر عبيد حسنة).

مكونات حضارية، وهو يباشر نصوصا لا تنتمي الى تلك المكونات. وهذا أيضا، مما يفسر عسر - إن لم نقل - استحالة ترجمة المصطلحات الاسلامية عموما، ومصطلحات القرآن خصوصا. إن كلمة (صلاة) عندنا لا تقابلها - أبدا - كلمة (rcèpri) الفرنسية أو (PRAYER) الانجليزية والمسألة راجعة الى ما تحتويه اللفظة الغربية، من دلالات مسيحية يصعب أن تنفك عنها، إن الفرنسي أو الانجليزي، حينما يسمع كلمة (صلاة) مترجمة الى لغته لن توحي له إلا بما يرتبط حضاريا بذاته - على الأقل نفسيا - إذا كان يعرف هيآت الصلاة في الإسلام. ذلك أنه سيبقى مشدودا الى تلك الايحاءات المسيحية وما تثيره من رهبانية، وكآبة، واستقذار للحياة، إذ يخرج المسيحي من الكنيسة وهو مثقل بعقدة الذنب ! بينما العكس هو الصحيح في الإسلام حين يدخل المرء في الصلاة، مثقلا بالأوزار، ليسجد لغافر الذنب، وقابل التوب، الرحمن الرحيم، فإذا حركاته فيها مقامات أنس، وقرب،حتى إذا فرغ، انصرف أخف وأنشط ما يكون، ليواجه هم الحياة بعزم جديد !

وإني لأذكر - وأنا طالب بشعبة الدراسات الاسلامية - أن استاذا انجليزيا في حصة اللغة الثانية - كان يدرسنا نصوصا في ترجمة القرآن الكريم. فكان يلفت نظري ويثير اشمئزازي، تلك الترجمات الغريبة، لمصطلحات مثل (الزكاة) التي كان مقابلها عنده (zakat -tax) وأفظع منه ما هو في بعض تراجم معاني القرآن الكريم بالفرنسية[3] إذ قوبلت اللفظة ب(impôt) ! إنك لو ترجمت الكلمة من إحدى اللغتين الى العربية، لكان المقابل هو (ضريبة) فأنى تؤدي هذه معنى (الزكاة)؟ وهي مشتقة من أصل (الضرب)[4]، وما في معناه بينما تلك من معاني (النمو) ! ثم أين هي (مقاصد التعبد) التي يستشعرها المسلم في أداء الزكاة؟ كيف تترجم في لفظ (الضريبة) ولها مالها من دلالات ؟

وبما أن (دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح) فإن الخطر الأكثر اعتبارا الآن، إنما يكمن فيما (يصدر) الينا من اصطلاحات، لذلك وجب التصدي له اعتمادا على مشروعين أساسين :

1 - ابتداء مؤصل، فيما جد من العلم، والمعرفة، بناء على قوانين الاشتقاق و(مقاصد الاستعمال) للكلام عرفا وشرعا. ذلك أنه قد (غلب على الباحثين العرب في وضع

---

(3) القرآن المجيد (ترجمة محمد حميد الله) جاء في النص الفرنسي :

Etablissez l'office ; et acquitez l'impôt, la vache, 110.

(4) جاء في اللسان : «و الضريبة : المضروب بالسيف» (ضرب).

مصطلحاتهم العلمية، وبناء أجهزتهم الوصفية والتفسيرية، الاشتغال بقوالب ومعايير اللغات الأجنبية : الفرنسية والانجليزية، فلا نكاد نجد عند معظمهم من المعاني العلمية، إلا ما كان نقلا حرفيا لمصطلحات أجنبية من غير وعي بأصول بعضها النسبية، وفائدتها المحدودة. وبلغ سلطان هذه المعايير على هؤلاء، درجة، أصبحت معها ألفاظهم «أشكالا» منقطعة الصلة، بدلالاتها اللغوية وفاقدة لأسباب الإنتاج والتغيير في الفكر العلمي)[5]

بيد أن تأصيل الابتداء لن يتم ـ بشكل سليم ـ إلا بشرط أساسي هو المشروع الثاني :

2 ـ دراسة محكمة لمصطلحات التراث الاسلامي جملة، بغية امتلاك مفاهيمها والاحاطة بمقاصدها، إذ بدون فهم المصطلح، فهما دقيقا (مخبريا) لن يتم فهم التراث ذلك الفهم، وإذن تصدر الأحكام في حقه، كله، أو بعضه ظلما.

وإذا ما تمت تلك الدراسة، المشروطة بشروطها ـ كما سنوضح بحول الله ـ صنفت في عمل معجمي، ضخم يكون دليلا، وهاديا، لأجيال الأمة اللاحقة، يستطيع المرء بواسطته الوصول الى مطلوبه، في أي قرن شاء، من عمر الأمة الاسلامية في وقت وجيز. وإنه ـ لعمري ـ مقصد من أعز المقاصد ـ إذ به نكون حقا استجبنا لما تقتضيه «ضرورة المحافظة على المصطلحات في الأمة، والاحتفاظ بمدلولاتها والعمل على وضوح هذه المدلولات، في ذهن الجيل، لأن هذه المصطلحات هي نقاط الارتكاز الحضارية، والمعالم الفكرية، التي تحدد هوية الأمة، بمالها من رصيد نفسي، ودلالات فكرية وتطبيقات تاريخية مأمونة»[6]

وإن مشروع إيجاد (المعجم التاريخي) للحضارة الاسلامية ليحتاج الى أمرين :

أولهما: شباب مصابر مرابط ، يهب عمره كله للتخصص، في ميدان من ميادين العلوم الاسلامية، يكون ـ بعد ـ (حجة) فيه، ولن يثبت في ذلك إلا القوي الأمين، وأولئك هم القليل.

وثانيهما : تأن حكيم، في خوض غمار البحث المصطلحي، لا يستعجل الثمرة قبل نضجها. لأن مثل هذا العمل، ربما احتاج الى أجيال من الرجال، وعشرات من السنين وذلك لأن «المعجم الشامل الذي نطمح في وجوده ذات يوم لايمكن أن يكون سوى نتيجة

(5) في أصول الحوار : 21.

(6) المذهبية الإسلامية : 12 (من مقدمة عمر عبيد حسنة) .

لبحوث جزئية عديدة»[7] فالتأني المطلوب إنما هو لاختيار الطريق الأشق والأطول في نفس الوقت لأنا إذا كنا نرى أن «دراسة المصطلحات من أوجب الواجبات وأسبقها وآكدها، على كل باحث، في أي فن من فنون التراث، لا يقدم ـ ولا ينبغي أن يقدم ـ عليها تاريخ، ولا مقارنة، ولا حكم عام، ولاموازنة، لأنها الخطوة الأولى للفهم السليم، الذي عليه ينبني التقويم السليم، والتاريخ السليم (..) فالمؤلَّف قبل المؤلف، والمؤلف قبل العصر والعصر قبل التاريخ وهكذا...»[8] فإن هذا يعني اختيارنا لأبعد المناهج نجعة، وليس سواه لمثل ذلك أنجع !

وبتصور هذا الطريق، الشاق الطويل ربما تتسرب الى النفس مثبطات، وترغبها عن المضي فيه شهوات، لا يبقى لها حظ في النفس، إن هي تجردت لهذا المقصد الجليل. لكن العزائم إذا صحت، والمقاصد إذا خلصت، فإن المطالب القصوى، تصبح من اليد قاب قوسين أو أدنى.

وإن من ذاق مرارة الفشل ـ التي قد تصل أحيانا الى درجة اليأس في القبض على المفهوم الحقيقي لمصطلح من مصطلحات التراث، ليعرف القيمة الحقيقية (للمعجم التاريخي) المذكور، ذلك أن عمق الهوة الزمانية والمعرفية بينناوبين العلوم الشرعية خاصة، جعل من الصعب الإحاطة الدقيقة بجميع مصطلحاتها على التمام والكمال. إحاطة تستوعب الخلاف في المفاهيم العلمية بين العلماء والأئمة والمذاهب الفقهية والكلامية، والصوفية وغيرها، حتى يستطاع الحكم على هذا الشخص أو ذاك بالصواب أو الخطأ، ومقدار حظه منهما على كل حال.

ولذلك فإن توظيف نص تراثي مشحون بمصطلحات علمية، لم تضبط مفاهيمها على التحديد والتدقيق، واعتماده لتعميم الأحكام الغليظة، وإطلاق الأقوال الجازمة، لأشبه ما يكون بالوقوف على سطح ملغوم، لا يدرى متى قد ينفجر، وبمه !

و إن أملي ـ وكلي أمل ـ في أن أرى طلائع، تتصدى للعلوم الاسلامية كلها، كل في اختصاصه لدراسة مصطلحات، كل كتاب من الكتب الأمهات أساسا، اعتمادا على الاستقراء التام لنصوصها، حتى إذا تجمعت ـ مثلا ـ معظم أمهات علم أصول الفقه مدروسة مصطلحاتها، دراسة تفسيرية محكمة، انهالت عليها الدراسات التاريخية متتبعة مراحل التطور الاصطلاحي للفظ، ومقارنة بين وجوه الاستعمال من شخص

---

(7) مصطلحات نقدية وبلاغية : 10 (من مقدمة د. أمجد الطرابلسي)

(8) مصطلحات نقدية بلاغية : 13 ـ 14 (من مقدمة المؤلف).

الى شخص ، ومن عصر الى عصر، حتى إذا تم ذلك بإحكام أيضا ركبت تركيبا بديعا، في معجم كامل، خاص بمصطلحات علم أصول الفقه، يمكن طالب العلم - أنى كان - من الاطلاع على التقرير الحقيقي، والشامل لتاريخ مصطلح (القياس) مثلا، متى ولد وكيف ؟ وإن عرف تطورا في دلالته، فأين ؟ ومتى ؟ وعلى يد من ؟ ثم ما الفرق بين قديم استعماله وجديده ؟

وهنالك فقط يمكن للدارس أن يعرف - على وجه التحقيق - لا التخمين - سر الخلاف فيه إذا كان فيه خلاف، أوهم هو أم حقيقة ؟ ثم ما أسبابه على كل حال ؟ وما هي الآثار الفقهية لكل ذلك ؟

فإذا قامت طليعة أو طلائع، في علوم القرآن، والتفسير، والحديث[9] والفقه والكلام، والنحو، والبلاغة، والعروض .....الخ بمثل ما قامت به طليعة الأصول أمكن بعد تركيب المعاجم المستخلصة بدقة وإدماجها بعضها في بعض. وربما احتيج في ذلك الى اختصار، وإيجاز لتكوين (المعجم التاريخي للحضارة الاسلامية) حيث يمكنك تتبع المصطلح الواحد، في كل فن، كيف استعمل فيه ثم حينئذ فقط. يمكنك القيام بدراسة مقارنة لاستعمالاته، في شتى فنون التراث إن كان مما شاع استعماله فيها جميعها أو كثير منها.

وبعد. أفليس هذا مما يجب أن توجه اليه الجهود ؟ وتشحذ له الهمم ؟ وتفرغ له

---

(9) لا يظن أن بعض العلوم الإسلامية. كعلم الحديث خاصة ، قد استنفدت الدراسة المصطلحية فيه أغراضها، باعتبار أن علم الحديث قد ضبطت اصطلاحاته ضبطا. فهذا حق، لكنه لا يمنع أن نذكر أن مصطلحات كثيرة لما تعرف مفاهيمها على التدقيق، ولما تحكم دلالاتها على التحقيق، والدليل على ذلك، اختلاف بعض الأحكام على الأحاديث والرجال، فما قد (يصححه) هذا (يحسنه) ذاك، أو ربما (يضعفه) ثم هذه (الشروط) للتصحيح، والتضعيف، هل تم ضبطها فعلا عند كل مشترط يقينا، لا ظنا أو تخمينا، ثم هذا الاختلاف في تأويل مصطلحات الترمذي، كقوله (صحيح غريب) أو (حسن صحيح)، أو (حسن غريب) ...الخ، ألا يدل ذلك على ضرورة ادخال الدراسة المصطلحية الاحصائية لفهمه الفهم الدقيق؟
بالإضافة الى أن ثمة علوما من الحديث لم يدرس منها - من الناحية النظرية خاصة - إلا القليل، أو النادر، نحو ما هو الحال، بالنسبة (لعلم الجرح و التعديل)، فلا أعلم في هذا دراسة نظرية محضة غير كتاب (المنهج = الإسلامي في الجرح والتعديل) لأستاذنا الدكتور فاروق حمادة جاء فيه : « غير أن هذا الفن لم يعط حقه من العناية (...) وبقيت مسائله منثورة. في كتب المصطلح، والحديث، والرجال والتاريخ، غير مجموعة في سلك واحد، ولا منظومة في عقد متفرد» : 12. فإذن أنى يمكن القول، بانتهاء (قضية المصطلح) في علوم الحديث؟ بله الكلام عن الدراسة التاريخية لذلك.

الطاقات؟ وترصد له النفقات ؟ فيحل التنظيم محل الفوضى، والتبصر محل العمى، والقصد والإقصاد محل الضرب على غير هدى.

إلا أن هناك ـ قبل الانطلاق ـ شروطا ضرورية للانطلاق، بعضها يجب أن يتوفر في المنطلق، وبعضها في المنهج المعتمد لديه، وبعضها الآخر في الكتاب، أو الكتب المقصودة بذلك، وجميعها يمكن تلخيصه فيما يلي :

1 ـ لابد للدارس أن يخلص قلبه (من قصد الحظ) تخليصا، وإن كان ولابد فليكن تابعا (لقصد التعبد) لا متبوعا، وبذلك ينجو من مزالق شتى، تفسد العلم ولا تصلحه، منها الاهتمام بالكم على حساب الكيف واستعجال الثمار قبل أوانها، لداعي سبق إعلامي، أو حظ من (الحظوظ المذمومة).

2 ـ ثم لابد أن يكون مختصا في علمه، الذي يدرس مصطلحاته: يرسم لحياته العلمية منهجا. فلا يرى تارة دارسا للأصول، وتارة للقراءات، ثم تارة أخرى للحديث أو غيره، نعم هذا يفيد لاشك في ذلك، لكن الدارس المصطلحي إذا تفرغ كلية لعلم بعينه، لا يخرج عنه إلا من أجل التزود مما هو ضروري من العلوم الأخرى، كان أقدر على التمكن من ناصية مطيته، وأدق في الحكم على قضايا ميدانه، وأبين في الكشف عن مجملاته ومبهماته، ثم بعد ذلك، أرجح وأجدر بالإضافة، والتجديد في صرح بنائه.

3 ـ لابد ـ أيضا ـ أن يكون قد أخذ بحظ من اللغة[10] يكفيه ـ على الأقل ـ لفهم سياقات النصوص، ماقصد منها أصالة، وما قصد تبعا، وما استعمل من ألفاظها، استعمالا عاديا، وما لم يكن كذلك، حتى يتسنى له امتلاك حاسة نقدية في الوصف، والتصنيف وملكة خاصة في تذوق الكلام، ليسهل عليه الكشف عن الخفي من الاصطلاحات، مما لم يشتهر استعماله، على سبيل الاصطلاح، في هذا الميدان، أو ذاك. وإن للمصطلحات ـ مهما خفي أمرها ـ لأذواقا غير التي للكلام العادي، فمن لم يكن على بال من ذلك، أفلت منه إحصاؤها. بله دراستها ووصفها، ثم التأريخ لها !

(10) يقول د. الطاهر وعزيز : «إن مفاهيم اللغة، ليست سوى مفاهيم ابتدائية، أي بدايات مؤقتة للفكر، وإن العلم نفسه لا يستطيع أن يستغني عن مساعدة اللغة ، ويلزمه في كل الميادين أن ينطلق من بداية المفاهيم اللغوية ، لكن يتخلص منها في درجات، ويتخذ صورة من مفاهيم الفكر الخالصة»، (المفاهيم : طبيعتها ووظيفتها) : 11 (مجلة المناظرة).

4 ـ أن يأخذ من (علم الاصطلاح) نظريته العامة، والخاصة[11] ما يساعده في رسم خططه، وتنزيلها في واقع دراسته.

5 ـ أن يكون الكتاب، أو الكتب المدروسة، إما مبتدأة في موضوعها ابتداء، أو جدد فيها تجديدا كثيرا كان أو قليلا، وإما انفردت بنظرة مذهبية، أو كانت أهم ما يمثل ـ في بابها ـ مذهبا من المذاهب، أو رأيا من الآراء المنتشرة، فلا اعتبار بكتب الحواشي، والطرر، والملخصات، والاختصارات، إلا لم يكن غيره في بابه ـ بفقد أصله، أو نحوذلك ـ من الضروريات نيابة وهذا شرط ـ فيما أراه والله أعلم ـ مهم جدا على الأقل، في المراحل الأولى من المشروع، ذلك أن دراسة كتاب مبتدأ، أو مجدد فيه، ليختصر جهودا كبيرة في اقتناص مصطلحات العلم المصنف فيه.

وإنما يتبع في ذلك سلم الأولويات، فتدرس الكتب المبتدأة، قبل المجدد فيها، والمجدد فيها كليا، قبل المجدد فيها جزئيا، وهذه قبل الكتب الأمهات التي تحكي أقوال مذهب ما، من غير تجديد ولا إبداع.

6 ـ أن يكون الكتاب محققا، أو على الأقل سليم النص من الأخطاء الفاحشة، والتحريف والبتر. فلرب كتاب ـ لا يكون كذلك ـ يدرس دراسة مصطلحية، فتصدر في حقه أحكام، ويجزم عن مصطلحاته بحدود، وتعريفات، تكون إما ناقصة، وإما فاسدة في أصلها، وذلك لتفرد النص المبتور، أو المحرف بمصطلح يزيد أو ينقص، أو يلغي ما قرره الباحث في شأنه، اعتماداعلى نصوص أخرى.

7 ـ أن يكون المنهج المتبع أولا، هو اعتماد الدراسة التحليلية في صورتها (التفسيرية) والمقيدة إما بكتاب بعينه، وإما بكتب كاملة، لمؤلف واحد، إذا كانت

---

(11) علم المصطلح «هو حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات وتسميتها.) سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة حقول المواضيع» معجم مفردات علم الاصطلاح : 223. (اللسان العربي ع : 24).

و(النظرية العامة لعلم المصطلحات تتناول المبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقا للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريبا، وفي حقول المعرفة كافة، في حين تقتصر النظريات الخاصة، في علم المصطلحات، على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد، من حقول المعرفة» (المصطلحية) : 9 (اللسان العربي، ع :18).

و(لم يتشكل (علم المصطلح) في الغرب كعلم خاص، إلا في نهاية القرن الثامن عشر، ولكن لم يتحدد بوضوح مجاله العلمي إلا حديثا) علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : 69 (تأسيس القضية الاصطلاحية) ن : مثله أيضا في المصطلحية : 8 (اللسان العربي ع :18) فتأمل الوعي المبكر عند علماء الاسلام والمحدثين بصفة خاصة بقضية المصطلح، وإن تجلى ذلك في الجانب الخاص أي (النظرية الخاصة).

جميعها مما يمكن الاحاطة به، إحصاء، ودراسة في زمن معقول. أعني بالنسبة للباحث الواحد[12].

ثم يتم إرجاء المنهج التاريخي الى حينه[13]، عندما تتجمع الدراسات التفسيرية لمصطلحات علم ما، بالنسبة لعصر كامل، أو عصرين، أو أكثر. حيث يمكن تتبع التطور الحاصل، زمنيا، في كل مصطلح على حدة، وإن ذلك ـ لعمري ـ مما يحقق صفة (العلمية) لكل بحث كانت تلك سمته.

وأما المنهج العلمي للدراسة المصطلحية التفسيرية، فهو ينبني على خطوتين أساسيتين :

ـ الأولى : الإحصاء : ذلك أن المنطلق الأول، لمثل هذا العمل هو إحصاء جميع مصطلحات الكتاب المدروس، إحصاء شاملا، لا يدع صيغة من الصيغ الصرفية للمصطلح، إلا سجلها، ولا مفردا من ذلك ولا مركبا، إلا أخذه بعين الاعتبار. والمقياس في ذلك، وضوح ما عرف واشتهر، والتنبه الى كل استعمال غير معتاد، للألفاظ، فيما خفي وغبر، بل يجوز أخذ الاستعمال اللغوي الصرف، إذا كان فيه ما يشير الى ما ليس بصرف، أو يفسر ـ عن طريق المقابلة ـ ما استعمل منه صراحة على وجه الاصطلاح.

ـ الثانية : الدراسة : وهي تنطلق من الشروح اللغوية أولا، والقصد في ذلك تبين أصل استعمال المادة لغة، ولابد للباحث ههنا، أن يكون أحرص على تتبع المعاجم الأصيلة، التي تعنى بأصول الاستعمال، كمعجم مقاييس اللغة لابن فارس، سعيا وراء ضبط منبع دلالة اللفظ، حتى لا يضل في متاهات المجازات التي ربما تحجب عنه أساس الاستعمال، الذي هو القصد من طرق أبواب المعاجم، لأنه الدليل الأول، الذي به تتضح الاستعمالات المغايرة، والدلالات الجديدة، والأوضاع الغريبة، لما انتظم في سلك الاصطلاح.

ثم يكون العود الى الاحصاء المصنف تصنيفا، لتتبع نصوص المصطلح، في الكتاب المدروس، حسب صيغه الصرفية، وحسب نوع المضاف إليه، إذا كان مضافا، ودراستها نصا، لتبين المعنى، الذي يدل عليه المصطلح الواحد، في سياق ذلك النص والغاية من ذلك، رصد كل مصطلح على حدة ، أن ينفرد نصه بمعنى خاص، يخرج عن تعريف المؤلف ، قليلا أو كثيرا، أوعما جرى عليه الاستعمال في أغلب النصوص، إن لم يكن

---

(12) وإن إدخال الإعلاميات ـ لوتم ـ الى مجال الدراسات المصطلحية لهو مما يوفر الجهد التقني، ويساعد في اختصار العمل زمنيا.

(13) مصطلحات النقد العربي : 21 إلى 33 .

معرفا، ثم تجميع تلك المعاني ـ بعد ـ وتركيبها في تعريف واحد، إن كانت متجانسة، أو تقسيمها، حسب شعبها، إن كانت مختلفة، عبر تعريفات متعددة. إذ يمكن أن يكون للمصطلح الواحد في المجال العلمي الواحد، أكثر من معنى واحد. ثم يتم عرض المادة العلمية، في النهاية عرضا معجميا، تصنف فيه المصطلحات المدروسة، حسب موادها اللغوية وترتب ألفبائيا، كما هو الحال في المعاجم اللغوية، وتقدم في شكل معجم اصطلاحي للكتاب المدروس، يصلح أن يكون لبنة لبناء (المعجم التاريخي للحضارة الاسلامية) فيما بعد إن شاء الله[14].

(14) ن. هذا المنهج مفصلا في (مصطلحات نقدية بلاغية) (مقدمة المؤلف)، و ن: تطبيقا له في مجال أصول الفقه في:(مصطلحات أصولية) مع رؤية خاصة بقضايا المصطلح في هذا المجال، مفصلة بمقدمة البحث المذكور.

المبحث الثالث :
في الدراسات المنهجية

البحث في المنهج، أو الشعور بضرورة البحث فيه، إذا استحكم بعقول العلماء، ورجال البحث العلمي، كان ذلك علامة، عن الرغبة الواعية في النهوض بهذه الأمة.

إن مصيبتنا ـ نحن المسلمين ـ في هذا المجال، تتلخص في مشكلتين :

ـ الأولى : تتمثل في اتجاه، اغترف من العلم الشرعي، ما اغترف، واستوعب منه أحمالا، وأثقالا، لكن دون أن يدرك أين يضع مداركه، ولا كيف يوظف فوائده، فهو أشبه برفوف الخزانات، ولفائف المخطوطات، منه بالذي يعلم هيكل بنائه، ما اعوج منه وماستقام، وما يتطلبه من الترتيب كل مقام ! وما ذلك إلا لانصرافه الى الاستيعاب المحتطب بليل، إذ بات يجمع من علوم السلف ما يجمع دون أن يفقه علام ركبوا ما ركبوا، ولا كيف أبدعوا ما أبدعوا، ودون أن ينتبه الى مقاصد المعارف، كما انتبهوا، ولا الى أسرار قضاياها، كيف رتبت، ونتائجها كيف فسرت وعللت ! وباختصار، إنه اتجاه ألغى التفكير المنهجي من دائرة اهتمامه، فضل سعيه في درب العلم وهو يحسب أنه يحسن صنعا !

- الثانية : تتمثل في اتجاه وعى خطورة القضية المنهجية، وأولاها من اهتمامه ما أولى، إلا أنه أخطأ طريق التلقي ـ رغم أنها من صلب المنهج -فبدل أن يتلقى ويتتلمذ، عن الذات الحضارية للأمة، فيبحث في صلبها عن البناء المنهجي، والأدوات المعرفية، انصرف بعقله المستلب، الى الغرب المستعمر، كلية، يتلقى طرائقه وحدها، ومناهجه من غير سواها، حتى صار ينظر الى نفسه، وإلى الناس لا بعين رأسه، ولكن بعين الذي علمه كيف يرى، وهذا الاتجاه أخطر بكثير من الأول، لأن ذاك ضل، فكان ضلاله علي نفسه فقط، وإن استيئس من قدرته على البناء، فقد أمن من نزوعه الى التخريب! وأما هذا فقد مرق مروقا (ممنهجا) ونصب خططه وترتيباته للهدم، والتدمير، عسى أن يتم له يوما، مسخ هوية الأمة، وتحريف وجهتها!

فمصيبة الأمة إذن، مركبة من جلد الفاجر، وعجز التقي، وبينهما ضاعت القضية المنهجية وتلك خسارة وأي خسارة، ذلك أن (مشكلة المنهج هي مشكلة أمتنا الأولى، ولن يتم إقلاعنا الحضاري، إلا بعد الاهتداء، في المنهج للتي هي أقوم، وبمقدار تفقهنا في المنهج ورشدنا فيه، يكون مستوى انطلاقنا كما وكيفا)[1].

و الأمل الحقيقي معقود على من يدرس تراث هذه الأمة، بارا بها أولا، وعازما كل العزم - ثانيا - على الإمساك بخطوطها الهندسية، لتبين المناهج، التي ركبت بها علومها، من أجل الإحياء والتجديد، ثم الإضافة والإبداع.

إن (الأمة دائما بخير، مادام فيها بحث علمي حقا، ينير ويشق لها الطريق ويحقق ويؤكد لها ذاتها التاريخية، ماضيا، وحاضرا ومستقبلا، وبغير المنهج القويم، لا يمكن أن يستقيم للبحث العلمي سير)[2].

إن الصحوة الإسلامية المعاصرة، ساهمت بشكل كبير في إحياء العلوم الشرعية، إلا أننا، لا يمكن أن نتحدث عن نهضة حقيقية، في شعبها، إذا لم تقم على البناء المنهجي وصفا، واستنباطا. ومن هنا كان البحث في قضايا المنهج، من الضروريات، التي تقف في صف التحديات المعاصرة !

و تتجلى القضية المنهجية اليوم، في صورتين، تتكاملان ولا تنفكان، إذ هما وجهان لجوهر واحد، وهما كالتالي :

أ - البنية الداخلية للمنهج في العلوم الشرعية :

والمقصود بها المنطق الداخلي، الذي يحكم المادة العلمية، بهذه العلوم في علاقتها مع موضوعها. إنها النسق الهندسي الداخلي، الذي ينبني عليه العلم، وذلك نحو مناهج التفسير، ومناهج الحديث، ومناهج أصولي الدين والفقه، فهذه مناهج، تشكل أجزاء، من ذات العلم، الذي ينبني عليها و أركانا صريحة منه !

وهذه وجهة ينبغي أن تشجع فيها البحوث، قصد استخراج مكونات هذه المناهج، من قواعد وأصول وضوابط، من ميادينها التطبيقية، كالتفسير، والفقه، قصد تركيب الصورة النظرية للمنهج أو تكميل مالم يكمل منها، أو ضبط ما لم ينضبط من مفاهيمها، أو التجديد في نسقها، ونظامها. وهذا - إذا تم - مما يساعد على تطوير الرؤية المنهجية، للتفكير الإسلامي، ويزيد في دفع عجلة الاجتهاد والتجديد، ليس في

---

(1) مصطلحات النقد العربي:21 ن أيضا: (مشكلة المنهج في دراسة النقد العربي القديم) 20.
(2) مصطلحات النقد العربي : 22

ذات هذه العلوم فحسب ولكن في كل مجالات الحياة الاسلامية، لأنها علوم وثيقة الصلة بجميع مناحي الحياة !

هذا ويمكن تطوير البحث في هذا الاتجاه، لاستخلاص التصورات المنهجية، سواء من خلال العلوم ذات الرصيد النظري، في هذا الميدان، كعلم أصول الفقه، وعلوم الحديث أو العلوم التي غلب عليها الطابع التطبيقي، كالتفسير والفقه وذلك لإنتاج مادة منهجية مدروسة، أو معدة، إعدادا علميا يجعلها صالحة لتكون لبنة في بحث أو بحوث منهجية، تجديدية، تفتح الآفاق وتمضي الاجتهاد.

فتنصب الدراسات على علوم القرآن، والتفسير، لا ستخلاص مناهج تعاملها مع النص القرآني وتجميع ما تفرق من طرائقها في كتب التراث جملة لتركيبها في (نظريات) ذات أنساق محددة.

وتقوم بحوث أخرى في مجال علوم الحديث، لتجميع كل المناهج المتعلقة بها وتركيبها، على التصور المذكور، فتتبع علوم الرواية والدراية لدى كل شخص وفي كل قرن ؛ لإظهار ما غبر أو جهل من المناهج، والمقاييس، المتعلقة بشروط الرواية والنقد، من جرح وتعديل، ونقد للمتون، وكذا علم الرجال، وعلم العلل، ومختلف الحديث، وناسخه ومنسوخه ...الخ. وضوابط كل ذلك، وقواعده، وتقديمها في صورة منسقة، ميسرة، لتبنى عليها دراسات منهجية، في هذا المجال، أو ذاك.

أما بالنسبة لعلم أصول الفقه ـ و يلحق به الخلاف العالي، أو الفقه المقارن ـ فهو مجال خصب للدراسات المنهجية، لأنه، إنما نشأ لهذا الغرض أساسا، فموضوعه هو التقعيد المنهجي، للفقه الإسلامي، وإنما ألحقت به علم الخلاف، ههنا، لاشتماله على كثير من القواعد، والضوابط الأصولية، وطرائق الاستدلال، والترجيح ...الخ.

ومناهج الأصوليين، أقدر من غيرها، على التعدي الى مختلف المجالات العلمية، والحياتية. ذلك أن أصول الفقه «يمثل العقلية الاسلامية أفضل تمثيل، ويقدم منهاج التفكير الإسلامي المتكامل، وبالتالي فإن تشكيل، أو إعادة تشكيل العقل المسلم يتوقف الى حد كبير، على ذلك البناء المتين الذي يجسد ـ تجسيدا كاملا ـ العقلية الاسلامية والمنهج الاسلامي لمعالجة أي موضوع، من مواضيع الدين والحياة»[3]

فأصول الفقه إذن يشكل منهج رؤية في المذهبية الاسلامية، ومن هنا وجبت دراسة قضاياه بناء على هذا النظر، وعرضها على شكل نظريات، في المنهج بعد تجريدها من

---

(3) حاجتنا إلى علم أصول الفقه . 27 (الهدى)

متعلقاتها الفقهية، سواء في ذلك أبواب أصول الأحكام ومناهج الاستدلال، وقواعد التعادل والترجيح ومقاصد الشريعة ....الخ. وما قلناه عن هذه العلوم، من حيث ضرورة إخضاعها، للبحوث والدراسات المنهجية، نقوله أيضا، بالنسبة لعلم الكلام، والتصوف، وذلك أن الأول رغم كون كثير من قضاياه استنفدت أغراضها، إذ أن (علم الكلام بمنطقه القديم ومادته المعرفية الغريبة لم يعد يستطيع أن يصوغ الإنسان المسلم، في عقيدته، وسلوكه، لأنه فقد الصلة بالحياة الحاضرة تماما)[4]

قلت رغم ذلك، فما زال بالإمكان الاستفادة من مناهجه، خاصة وأن بعض قواعده قد وظفت في علم أصول الفقه، وكانت لبنة في بنائه المنهجي، وعليه، فإن علم الكلام من الناحية المنهجية ما زال قادرا على العطاء، خاصة وأنه بلغ من التدقيق في الحجاج، والاستدلال، ما يجعله مصدرا غزيرا، لكل تجديد منهجي.

يقول الدكتور طه عبد الرحمن :(إن المستوى الرفيع الذي حصله «المتكلمون» في ضبط المناهج العقلية، والأخذ بالقويم من الأدلة المنطقية، يفوق المستوى الذي بلغه من يقوم من «علماء المسلمين» اليوم بالتصدي للمذاهب الفكرية، غير الإسلامية، كما يفوق مستوى من يتولى من «مفكري العرب» المعاصرين، مهمة تحديد التنظير لمناهج البحث في الانتاج الاسلامي)[5]

ذلك أن «المتكلمين انتهجوا في أبحاثهم، طرقا استدلالية، تمتاز بالتجريد والدقة، واتبعوا في تحليلاتهم أساليب تمتاز بالطرافة، والعمق»[6] فلماذا إذن، نهمل هذا التراث العظيم بدعوى أن محتواه المعرفي، قد وقع فيه من الزيغ، والضلال، ما وقع، مع أن ذلك لم تسلم منه علوم شرعية أخرى. كالتفسير مثلا، الذي كان مرتعا للاسرائيليات، والخرافات ؟ فلا شك أن «هذا الامتياز المنهجي والمنطقي لعلم الكلام يجعل الطعن فيه جملة وتفصيلا، من لدن خصومه من القدامى والمحدثين، منطويا على غلو وحيف كبير»[7]، نعم لا يجوز أن تؤدي بنا دراسته الى إحياء معارك ، قد خمدت، وماتت، بموت ظروفها، كقضايا خلق القرآن، ومسألة الذات، والصفات، والوعد والوعيد...الخ، بيد أن هذا لا يجوز أيضا، أن يكون حائلا دون دراسته مصطلحيا، ومنهجيا، خاصة وأن كثيرا من القضايا الواردة في صلب علم أصول الفقه، كالتحسين

---

(4) أزمة المثقفين : 111.
(5) في أصول الحوار : 67.
(6) في أصول الحوار : 67.
(7) في أصول الحوار : 68.

والتقبيح، والأمر، و النهي، و العموم، والخصوص، وغيرها، نجد لها تحليلا، وتعليلا في علم الكلام.

ومن هنا يظهر جليا، أن علم الكلام، أفق واسع، للدراسات والبحوث المنهجية المعاصرة، التي تسعى الى الإضافة والتجديد[8].

وأما بالنسبة للتصوف، فقد يبدو أنه أبعد العلوم عن العقل والمنهجية، بيد أنه في الواقع، أغنى كثيرا، بقضايا المنهج، في التراث الاسلامي القديم، خاصة فيما يتعلق بالنفس الإنسانية، وأحوالها المرضية، والصحية، والأساليب التربوية، التي تعالجها، وتترقى بها[9]، ويكفي دليلا على صحة هذا، أن أبا إسحاق الشاطبي صاحب كتاب (الموافقات) الذي جدد في علم أصول الفقه، تجديدا رائدا ببناء (نظرية المقاصد) قد استقى الكثير من القواعد المقصدية، المتعلقة (بقصد المكلف) من علم التصوف ! فرتب بناء عليها، مقاصد المكلفين بين الحظوظ والتعبد[10] بل تعدت هذه الآثار الصوفية، إلى مباحث الأحكام من الكتاب المذكور، حيث تجلت في قضايا المباح، والأسباب والمسببات، والرخص والعزائم[11] وعلى العموم فكلما كان الأمر يتعلق بالنيات إلا وكان تحليل أبي إسحاق وتعليله متأثرا ـ بوجه أو بآخر ـ بقواعد التصوف، ومن هنا وجب أيضا الاهتمام بمناهج المتصوفة، واستثمارها في الدراسات المنهجية المعاصرة، وعدم إلغائها، جملة و تفصيلا، وهي حاضرة في ذاكرة التراث !

ب ـ البنية الخارجية للمنهج في العلوم الشرعية :

والمقصود بها المنطق الخارجي، الذي يحكم المادة العلمية، المصنفة في بحث ما، أي الذي يتحكم في توظيف المادة واستثمارها بواسطة قوانين وأنساق توجه البحث العلمي، وتنظمه. فإذا كانت البنية الداخلية، تحكم العلوم الشرعية، في علاقتها مع موضوعها، من نص قرآني، أو حديثي، أو عقيدة، أو فقه .... الخ فإن البنية الخارجية،

---

(8) يعتبر كتاب د. طه عبدالرحمن (في أصول الحوار و تجديد الكلام) كتابا رائدا في بابه إذ ركز على القضايا المنهجية لعلم الكلام ، كأصول منهج المناظرة، والاستدلال القياسي، والمماثلة الكلامية ... الخ مع جدة في الصياغة، والتركيب والمقارنة.

(9) ونخص ههنا بهذا كتابات المتصوفة الذين أجمعت الأمة عليهم بالقبول عموما كالحارث ابن أسد المحاسبي، و الإمام أبي حامد الغزالي وأمثالهما. مع العلم أن ما يسمى (بالتصوف السني) نفسه لا يخلو من مزالق و شطحات ومنها في كتاب (إحياء علوم الدين) شيء كثير!

(10) ن (كتاب المقاصد) من (الموافقات) للشاطبي. خاصة (النوع الرابع : مقاصد وضع الشريعة للإمتثال) ابتداء من المسألة الثانية: 176/2.

(11) الموافقات : 109/1 الى النهاية.

تحكم المادة العلمية في علاقتها مع نفسها، أي حينما تتصور هي ذاتها موضوعا، يبحث فيه، إنها نظم البحث العلمي، من حيث هو (صناعة) وبناء، وهذا المعنى هو الذي ينصرف اليه الذهن حينما نتحدث عن (منهج) إعداد الرسائل و الأطروحات.

وقد سبق أن قلنا: إن البنيتين الداخلية، والخارجية للمنهج، وجهان لجوهر واحد، خاصة في مجال العلوم الشرعية، حيث تؤثر البنية الداخلية على الخارجية بصورة واضحة. ذلك أن الذي يعد رسالة في علم الحديث، لابد من أن يتأثر بمناهج المحدثين، في تصنيف المادة وترتيبها، وتقويم النصوص ونقدها ...الخ وكذلك الذي يعدها في أصول الفقه أو الكلام، أو غيرهما. وهكذا فإنه في إطار العلوم الشرعية لا يكتمل المنهج العلمي إلا بالجمع والتأليف بين بنيتيه الداخلية والخارجية.

إلا أن الكتابات العربية المعاصرة. حول البنية الخارجية، للمنهج العلمي مازالت متأثرة بالغرب كما قدمنا[12] واستقلال المنهج، يعني استقلال التفكير عن الهيمنة الاستعمارية، للفكر الغربي، ومن هنا كانت حاجتنا ملحة، في ضرورة توجيه البحوث العلمية في هذا الإطار، وذلك باستخلاص مناهج التصنيف، لدى علماء السلف، في مختلف المجالات، وأساليب جمع المادة العلمية، وتنقيحها، ونقدها، والأنساق المتحكمة في تركيبها، وقواعد توجيه بحوث القضايا، وتنظيمها، وكل ماكان له علاقة ببناء البحث العلمي لديهم. وذلك باستقراء جميع مجالات العلوم الشرعية بدون تخصيص ولا تقييد.

ثم إخضاع كل ذلك، للنقد والتمحيص، حتى يكون أساسا صلبا، للبناء عليه في إطار التجديد المنهجي، مع الاستفادة الواعية، المتبصرة، المتبينة، مما أنجز الفكر الغربي في هذا الميدان، سواء في جانبه الوصفي، أي ما يسمى (بالميتودولوجيا) أو جانبه النقدي المسمى (بالإبستمولوجيا)[13]

---

(12) ن. المبحث الثاني من الفصل الأول .

(13) يقول محمد وقيدي : « الابستمولوجيا : دراسة نقدية ، موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ التي ترتكز عليها والفرضيات التي تنطلق منها و النتائج التي تنتهي إليها . أما هدف هذه الدراسة، فهو البحث في الأصول المنطقية، لهذه الفرضيات، والمبادئ ، والنتائج، من جهة . و بيان قيمتها من جهة أخرى » ماهي الابستمولوجيا ؟ : 15. أما الدراسة الوصفية غير النقدية للمناهج، فهي «المهمة التي ترجع إلى نوع آخر من الدراسات هو الميتودولوجيا » ماهي الابستمولوجيا ؟: 16.

المبحث الرابع:

في العلوم الشرعية على التفصيل

الكلام عن آفاق البحث في العلوم الشرعية - كما قدمنا - نسبي، ومن هذا المنطلق سنفصل الحديث بإفراد كل علم على حدة، لتقديم تصور عن الاتجاهات، التي ينبغي للبحث العلمي، أن يسلكها، كما يمليها منطق الأولويات، في هذا المجال أو ذاك.

أ- علوم القرآن والتفسير :

لا شك أن علوم القرآن، إنما نشأت من أجل ضبط الفهم الصحيح للقرآن، ولذلك فإن خدمتها في هذا الاتجاه، تجميعا وتعميقا، وتقعيدا يعتبر من أهم المقاصد العلمية، التي تقف على رأس أولويات البحث، في هذه العلوم خاصة، وأن ما يسمى (بأصول التفسير) منها لم يبن بعد البناء العلمي اللائق بهذه التسمية. وتفصيل ذلك كما يلي:

نلاحظ أن العلوم الشرعية، قد ركبت تركيبا مزدوجا يجمع بين جانبين : نظري وتطبيقي. فعلوم الحديث مثلا، منها علم الرواية، المتعلق بالنصوص الحديثية، وروايتها، تحملا وأداء، وهو الجانب التطبيقي، ومنها علم الدراية، المسمى بعلم أصول الحديث والمتعلق بضبط الرواية ونقدها، سندا ومتنا[1] ومنه يتشكل المنهج النقدي عند المحدثين، الذي إليه يرجع الفضل، في تنقية الحديث النبوي، وتصفيته بتمييز صحيحه من ضعيفه. وقد ركب هذا المنهج تركيبا دقيقا، فكانت قواعده وأدواته النقدية مبنية على نسق منسجم، ومنطق إسلامي أصيل، بحيث شكل بحق (منهجا)، متكاملا، قويا. مما جعله يؤثر على علوم إسلامية أخرى، كالقراءات القرآنية والتاريخ واللغة والأدب[2]..الخ.

فكان علم الدراية - والجانب النقدي منه خاصة - يواكب علم الرواية، حفظا وضبطا

---

(1) علوم الحديث : 108-107.

(2) المنهج الاسلامي :100.

ونقدا، وتوجيها مما جعل نصوص الحديث، ثمارا دانية القطاف، مع الاطمئنان الى سلامتها ، من التصحيف والوضع والتدليس[3].

ونفس الشيء، كذلك بالنسبة للفقه الإسلامي، الذي واكبه علم أصول الفقه ضبطا، وتقعيدا، وتأصيلا، إذ يعتبرهذا، هو الإطار النظري، الذي يؤسس مناهج الاستنباط الفقهي، والمقاييس المحتكم إليها، لمعرفة صواب الاجتهاد، من خطئه إذ شكلت مباحثه (نظرية)، أو (نظريات)، متكاملة، في تقنين فهوم الفقهاء، عن النص الشرعي. حتى قيل إن أصول الفقه، بالنسبة للفقه، هو كالمنطق بالنسبة للفلسفة، من حيث الضبط والتوجيه.

بيد أن التفسير، بصفته شرحا لكتاب الله، بقي عريا. من أي سياج نظري نقدي، له نسقه الذي يحكمه، ومنطقه الذي يقننه، ويقعده. صحيح أن علوم القرآن، تقوم بذلك الدورالآن، بيد أنها ما زالت قاصرة، عن ذلك قصورا منهجيا، إذ لم يتم تركيب مادتها في شكل (نظرية) أو (نظريات) متكاملة في كلياتها، وجزئياتها، أي أنها لم تصغ صياغة (الأصول) بالمعنى الذي للكلمة في علم (أصول الفقه) أو علم (أصول الحديث) أو علم (أصول الدين) ومن هنا كان التفسير التطبيقي مرتعا للخلل والخطل، من أساطير، وإسرائيليات، كما كان هدفاسهلا لكل (قراءة جديدة) مغرضة !

ولو ضبط تفسير كتاب الله تعالى، بنظريات منهجية، تتسم بالدقة والعمق، بحيث تشكل مادة مركبة من ضوابط، وقواعد جزئية، تترابط فيما بينها ـ كما هو الشأن في علم أصول الفقه ـ لتشكل في النهاية، كليات جامعة مانعة، تكون هي المسطرة العلمية المشروعة لتفسير القرآن الكريم، قلت لو كان ذلك كذلك، لما كان التفسير مرتعا لكل من هب ودب، من أمثال محمد أركون وأضرابه !

وواضح أن مادة (علم أصول التفسير) بالمعنى المذكور، موجودة بكثرة، بل هي غالب، إن لم نقل كل، ما ورد في كتب علوم القرآن، ومقدمات كتب التفسير، كما يمكن الاستفادة من كثير مما كتب الأصوليون، في مباحث (الكتاب) ومباحث (الدلالة)[4] وما

---

(3) أجمعت الامة على قبول ما في الصحيحين (البخاري و مسلم) ، بناء على المقاييس النقدية للعلم ، أما كتب السنن الاخرى فقد تتبعها المحدثون المتأخرون بالنقد ، و التصفية ، مثل العلامة الشيخ ناصر الدين الالباني الذي قام باستخلاص صحيح كتب السنن ، وألف سلسلة الاحاديث الصحيحة وسلسلة الاحاديث الضعيفة ، و الموضوعة.

(4) لأبي اسحاق الشاطبي في كتابه الموافقات إشراقات لطيفة جدا، في هذا الاتجاه، اذ يمكن اعتماد نصوصه منطلقات منهجية لتركيب علم أصول التفسير.

كتبه البلاغيون حول إعجاز القرآن وإعرابه، ونحو ذلك، وكذا الدراسات المعاصرة، عن التفسير، ومناهج المفسرين، ومذاهبهم التفسيرية عامة. والطريق الى هذا الهدف يمكن أن يتخذ صورا مختلفة هي :

ـ أولا : البحث في صلب المشروع، وذلك بمحاولة وضع تصور عام، عن هيكله، ومباحثه أو بمحاولة بناء جزء من أصوله، وقواعده، من خلال دراسات، تنجز في هذه القضية، أو تلك من قضايا المنهج النظري للتفسير.

ـ ثانيا : استخراج المناهج العملية والنقدية من خلال كتب التفاسير، من أول ماصنف، الى اليوم، كإنجاز دراسة حول (منهج الطبري في التفسير من خلال جامع البيان) مثلا، أو (منهج القرطبي من خلال الجامع لأحكام القرآن .....الخ) والبحوث في هذ ا الاتجاه، موجودة، لكن يجب إتمام الاستقراء، بتناول جميع كتب التفسير.

والشرط في ذلك، ألا تكون البحوث سطحية، فلا تتناول طريقة المؤلف في تفسيره للقرآن، بإحصاء الأدوات العلمية، المستعملة لديه فحسب، كتوظيفه للغة مثلا، والشعر والقراءات القرآنية، والحديث النبوي ....الخ[5] فهذا مطلوب، نعم، ولكن لابد من تعميق العمل، بأن تستنبط القواعد المعتمدة لديه، في عملية الفهم، والتأويل، والتوجيه، وكذا الضوابط، والمقاصد، المتحكمة في العملية التفسيرية عنده، فلا بد من بيان الأصل والفرع، في ذلك، وكذا الكلي والجزئي، والثابت والمتغير، والشرط والركن ...الخ. ثم حالات التقديم والتأخير، لهذه الأدوات أو حالات الإعمال، والإهمال لها، عند التعارض، وضوابط هذه وتلك، في كل حال الى غير ذلك مما يساهم في بناء النظرية التفسيرية من بعد حقا ! إذ استخراج المناهج، واستنباطها بهذه الصورة، يعتبر خطوة مهمة، في طريق بناء وتركيب (علم أصول التفسير)، باعتباره نظرية متكاملة الأطراف، وذلك بقيام دراسات وبحوث أخرى، تجمع كل ذلك وتركبه تركيبا، ينسق بين أجزائه من حيث وظائفها التفسيرية للخروج بكليات محكمة، تقنن التفسير وتضبطه.

ويلحق بهذا، جمع المادة المنهجية النظرية للتفسير، من كتب علوم القرآن، وكتب الأصوليين، والبلاغيين، وغير ذلك، وتصنيفها تصنيفا، يجعلها سهلة المأخذ، بحيث

---

(5) على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه : " التفسير و المفسرون " وهو المنهج الذي تأثر به كثير ممن أنجز دراسة في هذا المجال ، فجاءت ضعيفة الفائدة العلمية ، فيما يتعلق بمشروع (أصول التفسير).

يمكن توظيفها بدقة، في المشروع النظري المذكور، وذلك كأن تصنف حسب مصادر التفسير، وأصوله، وقواعده، وكلياته، وجزئياته، وضوابطه ....الخ. أو تنفرد بحوث، مثلا، بجمع كل ما يتعلق (بمصادر التفسير وضوابط استعمالها أو نحو ذلك).

ـ ثالثا : تشجيع البحث في (المدارس التفسيرية) المشهورة، والمغمورة، بتجميع مادتها، وتصنيفها أولا، وبدراستها دراسة منهجية، نظرية ثانيا، إما باعتماد الوصف، أو النقد، أو المقارنة أو غير ذلك من الطرائق، التي تجلي الخصائص المنهجية، لكل مدرسة تفسيرية، مما يساعد أيضا ـ بشكل جيد ـ على تركيب المشروع.

وذلك نحو جمع المادة التفسيرية لمدرسة ابن عباس مثلا من الصحابة، فيشمل البحث ما أثر عن ابن عباس نفسه، أو أحد تلامذته، وقد يكون العمل جزئيا، لكن في إطار هذه الرؤية الشمولية، وذلك باقتصاره على جمع المادة التفسيرية لأحد تلامذة ابن عباس، خاصة من أثر عنهم الكثير كسعيد بن جبير[6] مثلا، وعطاء ومكحول وغيرهم. ونحو هذا جمع المادة التفسيرية، لدى أصحاب الحديث، فتتناول الكتب الستة، والمساند، والمستدركات، فتصنف، أو المادة التفسيرية لدى اللغويين والبلاغيين، والأدباء، فتتناول كتب فقه اللغة، والمعاجم، وكتب البلاغة والأدب، فتصنف هي الأخرى حسب ترتيب، سور القرآن، وآياته، ثم تنهال على هذه وتلك ـ بعد ـ الدراسات المنهجية النظرية، لاستنباط الضوابط والقواعد والأصول والكليات، التي تكون مادة مباشرة، لبناء النظرية العامة للتفسير.

ومعلوم أن هذا المشروع، يحتاج الى تضافر الجهود، والعمل الجماعي والتشجيع المؤسسي الرسمي، وغير الرسمي، ممن لهم غيرة على التراث الاسلامي عامة والعلوم الشرعية خاصة، عسى أن يرى بعد جيل، أو أكثر، من البحث الجاد (علم أصول التفسير) وقد قام، واستو ، وصار مادة منهجية ذات نسق دقيق يربط بين كلياته وجزئياته، ويبني نتائجه على مقدماته، ويقدم للناس مقاييس نقدية لمعرفة صحيح التفاسير من باطلها، ومستقيمها من منحرفها، ومقبولها من مردودها. فتضمن بذلك السلامة لكتاب الله، من تحريف الكلم عن مواضعه تفسيرا وتأويلا[7].

هذا ـ في نظري ـ أهم أفق للبحث العلمي، في مادة علوم القرآن و التفسير بيد أن

---

(6) وهو بحث الأستاذ أحمد العماني المشار إليه قبل.

(7) بهذا التصور سجل الأستاذ عمر بن حماد أطروحة الدكتوراه تحت عنوان (علم أصول التفسير: محاولة في البناء).

ذلك، لا يمنع من وجود آفاق أخرى، قد تصب في هذا الاتجاه ، أو ذاك و إنما قصدنا ههنا، الإشارة الى أم القضايا، للبحث في هذا العلم.

ب - علوم الحديث :

رغم أن الحركة العلمية، التي واكبت الصحوة الاسلامية المعاصرة، قد قامت بمجهود كبير في مجال الدرس الحديثي وذلك بالتحقيق والتخريج والتصنيف، والتصفية ..الخ إلا أنه مع ذلك، يمكننا استشراف آفاق للبحث العلمي، في نفس المجال، إما لاتمام ما أنجز، أو لتوجيهه وجهة أخرى، ومعظم هذه الآفاق يمكن اختصارها فيما يلي :

- **أولا : تصفية التراث** : لابد أن تواصل الحركة العلمية الحديثية، مجهودها الطيب، في تصفية كتب التراث الاسلامي[8] وذلك بتخريج ما ورد فيها من أحاديث ونقدها، ببيان مقامها، صحة، وضعفا، وهذا مجهود جبار، قد يشق على المهتمين بتحقيق التراث، خاصة إذا لم يكونوا من أهل الاختصاص في العلوم الشرعية، بل في العلوم الحديثية بالتحديد ، لأن النقد الحديثي، صناعة، لا تتيسر إلا لمن أفنى عمره، في دراسة علوم الرواية والدراية. وعليه، فإن من واجب النقاد من المحدثين المعاصرين، وطلبة العلم، الذين يطمحون الى التمكن من ناصية هذا الفن، أن يضعوا على عاتقهم مهمة تنقية التراث وتصفيته، فما زالت كتب التفسير تزخر بالاسرائيليات، وبالأحاديث التي لا يدرى حكمها صحة أو ضعفا. وكذلك كتب الفقه، والأصول، واللغة والأدب ...الخ. بل مازالت بعض كتب الحديث من مصنفات القدماء، والمحدثين، تصدر بغير دراسة نقدية لنصوصها.

وهذه مهمة جليلة، يجب أن تخصص لها الطاقات المادية، والمعنوية، وتتبناها المؤسسات، المهتمة بالعلوم الشرعية، ويشجع عليها العلماء، من أهل هذا الفن تشجيعا ماديا ومعنويا، عسى أن يشرق يوم على هذه الأمة وقد غربل ما في تراثها من نصوص حديثية، فنأمن، بعد ذلك من رواج الموضوع، والضعيف في كتب المصنفين، وعلى ألسنة الدعاة والمرشدين.

ثانيا : التكشيف : مازال الحديث محتاجا الى خدمة كبيرة، في إطار الفهرسة والتكشيف، وذلك زيادة على ما اقترحناه في المبحث الأول، من هذا الفصل،

---

(8) يعتبر الشيخ ناصر الدين الألباني هو صاحب هذا المشروع الحديثي فكرة و تنفيذا ، فقد أعلن عن فكرته في إحدى محاضراته ثم ذكر خطته في مقدمة الجزء الثاني من كتابه القيم (سلسلة الأحاديث الضعيفة).

من تكشيف موضوعي للعلوم الشرعية حيث ينتظم هذا المشروع تكشيف علوم الحديث أساسا، بينما نحن نخص بالتكشيف، ههنا، موضوعات النصوص الحديثية، ومفرداتها، هذا ويمكن أن ينجز على صورتين :

ـ **الأولى**: إنجاز الكشاف الموضوعي للحديث النبوي[9] : وهذا يحسن إدماجه في مشروع (الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية) المتحدث عنه قبل، الذي يضم تكشيف المادة التفسيرية والفقهية ... وغيرها، بناء على فهرسة للموضوعات المطروقة في كل مجال على حدة، بالإحالة على كتب التراث المتضمنة، لهذه المادة أو تلك، كما فصلناه في موضعه.

ـ **الثانية** : إعادة النظر (في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) الذي ألفه مجموعة من المستشرقين وذلك بتصحيحه أولا، فمازالت بعض الأحاديث، غير مفهرسة الألفاظ بشكل دقيق، فأحيانا لا تجد النص في المادة اللغوية، التي تشكل أهم مفرداته، وإنما تجده في لفظة أخرى، لا تعتبر مدار النص وأساسه، ثم لابد بعد ذلك من توسيعه حتى يشمل نصوص الحديث، المروية، في كتب التفسير وغيرها من المصنفات، التي تفردت برواية النص، سندا ومتنا، أو تميزت بايراده عن طرق أخرى، حتى يكون المعجم المذكور شاملا لكل نصوص الحديث النبوي في كل كتب التراث، ومفهرسا بدقة متناهية، وذلك باعتماد جميع المفردات البارزة للنص.

ـ **ثالثا** : الدراسة التاريخية لعلوم الحديث : خاصة وأن هذا المجال يعتبر مما ضبط الكثير من قضاياه الاصطلاحية، والمعرفية، فأمكن لذلك اعتماد البحث التاريخي، لكل مراحله بشكل شمولي، يتناول حركة الحديث جملة، منذ ظهورها الى اليوم سواء باعتماد الدراسة السكونية : (السنكرونية) التي تقتصر على التأريخ لمرحلة معينة، في مكان معين، أو الدراسة التطورية : (الدياكرونية) التي تهتم بملاحظة حركة التغير في العلم، ومصطلحاته، وأدواته، عبر فترة زمنية محددة.

وفي اعتقادي أن الدراسة التاريخية أمر مهم جدا، بالنسبة لكل العلوم الشرعية إلا

(9) على غرار (مفتاح كنوز السنة) للدكتور أ.ي فنسك الذي ترجمه محمد فواد عبد الباقي غير أنه عمل فردي قاصر ، فمازالت إحالاته مبهمة ، مجملة ، و لايستوعب كل النصوص الحديثية الموجودة في كل كتب التراث.
وكذا ما قام به الدكتور محيي الدين عطية من عمل قيم بإعداده ل (الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري) و قد نشره المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا.

أنها غير متيسرة علميا اليوم إلا في مجال علوم الحديث، لما ذكرت آنفا[10].

- رابعا : الدراسات الموضوعية في فقه الحديث : لقد اشتهرت الدراسات الحديثية، فيما يعرف (بفقه الحديث) أنها عبارة عن مادة فقهية، مصنفة على أبواب الفقه، كالطهارة، والصلاة، والجنائز، والبيوع ...الخ حيث يقوم المصنف بايراد حديث الباب، ثم دراسته فقهيا، باستنباط ما يتضمن من أحكام شرعية مع مناقشة الأقوال، والمذاهب، في ذلك[11] وهذا توجه حسن مفيد، في إطار الدراسات الحديثية إلا أن إشكالات، ما زالت قائمة بسبب المفهم الجزئي والتجزيئي، للنصوص الحديثية، ولايمكن حسم مثل هذه الأمور - في نظري و الله أعلم - إلا بانتهاج أسلوب آخر هو (الدراسة الموضوعية) لفقه الحديث، وذلك بتحديد موضوع معين يكون محل إشكال علمي، فتحصى جميع النصوص الواردة فيه، إحصاء تاما، ثم تدرس دراسة نقدية لبيان أحكامها، من الصحة والضعف، ثم بعد ذلك، تنصب عليها الدراسة الفقهية، باعتماد المناهج العلمية الأصولية، لضبط وتقنين الفهوم، والتعارضات، والترجيحات، للخلوص في النهاية إلى أحكام سليمة شاملة، وذلك - مثلا - كاعتماد موضوع (عمل المرأة في الإسلام) محل إشكال علمي، فيتم استقراء كل ماورد فيه من نصوص حديثية، مباشرة أو غير مباشرة، فتدرس بالمنهج المذكور، حتى نخلص الى أحكام كلية، مبنية على انتظام واعتبار، جميع الدلالات الجزئية، في المسألة، وهكذا يتم الأمر في سائر القضايا التي تهم العالم الإسلامي اليوم، كالعمل، والعمال، وحرية الرأي وقضايا توزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية ...الخ.

ج - علم أصول الفقه :

أما بالنسبة لعلم أصول الفقه فهو - كسائر العلوم الشرعية - محتاج الى مزيد من الجهود لضبط نصوصه بالتحقيق، وضبط مصطلحاته بالدراسات الاحصائية، التحليلية، وتطوير مناهجه بما فصلناه في محله من مشاريع[12].

أما فيمايخص هذا العلم في ذاته من آفاق ، فهو قسمان :

- الأول : يقتضي توجيه البحث الى القضايا الإشكالية المعروفة في هذا المجال،

---

(10) أما بالنسبة للعلوم الشرعية الأخرى ، فمازالت قضاياها الإصطلاحية، و المعرفية ، وكذا نصوصها ، لم تعرف من التحقيق و الضبط ، ما يكفي لقيام الدراسة التاريخية عليها.

(11) ن. مثلا (نيل الأوطار) للشوكاني .

(12) ن. المبحث الأول ، والثاني، والثالث من هذا الفصل.

تاريخيا، كالاستحسان والاستصلاح، والنسخ، والتخصيص...الخ و ذلك بجعلها محل دراسة جديدة ، تحاول استقراء كل ما قيل في الموضوع وحصره، ثم محاولة تبيين أسباب الخلاف الحاصل، وعناصر الإشكال الحقيقية، ثم معالجتها، بعد ذلك بالنقد والتحليل والتعليل. وهذا النوع من الدراسة وإن كان سيواجه إشكالات متعددة وعوائق في طريق وضع الحلول النهائية، نظرا لغياب نصوص كثيرة، مما لم يحقق، أو عدم الاطمئنان الى سلامتها، سندا، ومتنا، ونظرا لغموض كثير من المصطلحات الأصولية، خاصة وأن الدراسات المصطلحية في هذا الفن مازالت في بداية الطريق، قلت رغم كل ذلك، فإن هذا النوع من الدراسة المبني على الاحصاء التام للنصوص، سيصل بنا إلى تحديد مواطن الإشكال حقيقة، والى وضع اليد على العوائق العلمية، التي أدت الى هذا التصور أو ذاك، أو كانت سببا في هذا الخلاف أو ذاك، وفي هذا ما فيه من اختصار الطريق، وفتح الآفاق للبحث في صلب العلم، لا في جوانبه وأطرافه. وكذا توجيهه إلى ما يفيد العلم و يبنيه على أساس متين وإنما أحذر ههنا من مشكلتين، قد تواجهان هذا النوع من البحوث، وهي السطحية والاستقراء الناقص، فأما هذه، فمفادها، إغفال نصوص من أمهات المصنفات التي لها دور في إرساء قواعد هذا العلم أو تحريره، أو تطويره ، سواء من المخطوط أو المطبوع، وفي هذا خرم للتصور الكلي لأحكام الإشكال المدروس المبني على هذه الجزئيات المهمة التي هي النصوص.

وأما الأخرى، فمفادها أن بعض الرسائل، والأطروحات، تعتمد على السرد غير المؤصل للنصوص ! وذلك بإغفال النقد، والتحليل، والتعليل، مما يجعلها لا ترقى الى مستوى وضع اليد، على مواطن العوائق العلمية، التي تكون الإشكال ! بل قد لا تسمح، حتى بتصور عام لهذا الإشكال وهذا هو عين السطحية.

- الثاني : محاولة تطوير البحث ، وتجديده ، في الدرس الأصولي عموما ، مع التركيز على ميدان القواعد الأصولية، ومناهج الاستنباط، ثم نظرية مقاصد الشريعة ومباحثها الكلية والجزئية.

فأما القواعد الأصولية، فهي المبادئ، والمنطلقات، التي ينبني عليها علم أصول الفقه، إنها تشكل بنياته الداخلية ، وعليه فإن تطويرها ، وتجديدها توسيعا، وإضافة، هو تجديد للعلم وإضافة فيه .

و أما مناهج الاستنباط فهي أكثر المباحث الأصولية، ارتباطا بالواقع، ومعلوم أن التغيرات الاجتماعية، قد عرفت ما عرفت من تقلبات، بينما، مازالت مناهج

الاستنباط على حالها، ونحن هنا لا ندعو الى التغيير من أجل التغيير، كلا ! ولكن لابد من تغيير ما يجب تغييره،وتطوير ما تقتضي الضرورة العلمية تطويره[13].

وأما نظرية مقاصد الشريعة ، فمنذ وضعها أبو إسحاق الشاطبي في القرن الثامن الهجري ، وهي حبيسة (كتاب الموافقات) ولم تتناول بالدراسة، إلا مؤخرا، حيث بدأت بعض الرسائل الجامعية تتجه الى هذا الميدان[14]. لكن واقع هذا التوجه مازال في بداية البداية، ذلك أن أركان النظرية، لم تدرس بعد الدراسة الكافية، لا على مستوى الوصف والتحليل، ولا على مستوى الإضافة والتجديد، فمازالت مقاصد الشارع، في حاجة الى الدراسات الوصفية، والتفسيرية، وكذا الدراسات التركيبية الاستنباطية، في جميع أقسامها الأربعة التي ذكرها الشاطبي (في كتاب المقاصد)[15]، ومازالت معاني مقاصد الشارع في حاجة الى توسيع وتقعيد وكذا معاني (قصد المكلف) ومباحثه[16].

إن الاهتمام بمقاصد الشريعة، ضرورة يفرضها واقع علم أصول الفقه، الذي يحتاج الى تجديد وتطوير، ويفرضها واقع الأمة الحالي الذي يواجه تحديات تقتضي مواكبة اجتهادية، من العلوم الشرعية عامة، و من علمي الفقه وأصوله خاصة !

د ـ علم الفقه :

يمكن توجيه البحث العلمي ، في المجال الفقهي نحو ثلاثة آفاق أساسية هي :

ـ أولا : الدراسات التاريخية :

وذلك بدراسة النشاط الفقهي في حقبة من الحقب التاريخية، أو من خلال مذهب ما، أو مدرسة فقهية، أو شخص ما، أو في منطقة ما ... وهكذا، ويدخل في هذا جمع المادة الفقهية المنسوبة لأحد الأئمة المشهورين، أو المغمورين لتكون منطلقا لدراسة علمية جديدة.

ولابد في كل دراسة تاريخية، لعلم الفقه، أن تكون مبنية على العمل السكوني (السنكروني) الذي يعتمد الوصف، والتحليل، بدل الرصد التطوري للتغيرات، الذي تعتمده الدراسات التطورية (الدياكرونية) ؛ لأن الفقه الاسلامي في هذه المرحلة، مازال

---

(13) ن، مثلا مقترحات الدكتور حسن الترابي في كتيبه (تجديد علم أصول الفقه الإسلامي)

(14) ن، (نظرية المقاصد عند الشاطبي) للدكتور أحمد الريسوني ، و كذا (الشاطبي و مقاصد الشريعة) للدكتور حمادي العبيدي .

(15) الموافقات 5/2 .

(16) ن، مصطلحات أصولية : مادة (قصد) .

في حاجة الى توثيق الأقوال، في قضاياه ونصوصه أولا، وجمع متفرقه من خلال الكتب المختلفة، كالتفاسير، وكتب الحديث، ولذلك حسن فيه البحث التاريخي السكوني، بينما لن يؤدي البحث التطوري إلا الى أحكام عديمة القيمة علميا ! اللهم إلا إذا تعلق البحث بإشكالات، خارج صلبه أي في أطرافه. كمناهج التصنيف، وطبيعة القضايا المدروسة فيه على العموم.

- ثانيا : الفقه المقارن

وينبني هذا الاتجاه على استقصاء واستقراء جميع الأقوال الفقهية، الواردة في الموضوع الواحد ودراستها، نقدا وتمحيصا من خلال تحليل أدلتها، للوصول الى القول الراجح، في المسألة، بناء على منهج علمي نقدي، يستمد مقاييسه من القواعد الأصولية، المتفق عليها، والهدف من ذلك، هو تحرير الخلاف الواقع، في الفقه الاسلامي، لبيان المعتبر منه والملغى.

- **ثالثا : الاجتهاد المعاصر** : ونعني به :الاجتهاد في القضايا الفقهية المعاصرة، وذلك بإنجاز دراسات، حول المشكلات الفقهية، التي تواجه الفكر الاسلامي اليوم، كمسألة التأمين، والضمان الاجتماعي، وبعض العقود المستحدثة في البيع والشراء والكراء....الخ[17] فهذه، وأمثالها، من القضايا الجديدة، كثيرة جدا، مما يشكل تحديا حقيقيا، يطلب من أهل العلم الشرعي، مواجهته، وذلك بتوجيه البحوث الفقهية، لسد الثغرة، والوقوف على بابها.

هـ ـ الفكر الإسلامي المعاصر :

إذا كان علم الكلام القديم، قد قام بمهمة الدفاع عن العقيدة الإسلامية، من حيث هي عقيدة توحيد، نظرا لطبيعة الحرب العقدية الدائرة يومئذ، فإن الفكر الإسلامي اليوم، يقوم بنفس الدور أي الدفاع عن العقيدة الاسلامية، لكن بشكل آخر، فلم تعد المعرك، مقتصرة على قضايا الاعتقاد الغيبية، من ذات، وصفات ورؤية، ووعد وعيد... الخ وإنما صارت شاملة لكل ما يتفرع عن هذه العقيدة، من مقتضيات، أي أنها صارت تدور حول المذهبية الاسلامية عامة، فالحرب إذن حضارية شاملة، حيث صار المشروع الاسلامي بشموليته مستهدفا بالطعن، والحكم عليه بعدم المواكبة للتطورات الاجتماعية الجديدة؛ ومن هنا كان الفكر الاسلامي المعاصر، حاملا سلاح الدفاع عن الاسلام بصورة أخرى غير التي كان عليها علم الكلام القديم.

---

(17) نحو ما يسمى في المغرب (ببيع المفتاح) .

وانطلاقا من هذه المعطيات، يمكن أن نحدد آفاق البحث لهذا المجال في ثلاثة اتجاهات هي :

ـ أولا : الدفاع عن المذهبية الاسلامية : ذلك أن الفكر الاسلامي اليوم يجب أن يرث مهمة علم الكلام القديم، الدفاعية، طبعا مع مراعاة شروط المعركة الجديدة واستيعابها جيدا حتى يكون قادرا على التصدي، لكل الهجومات الفكرية المناقضة، سواء منها ذات التصورات الكلية أو الجزئية، أي سواء منها ما انبنى على أطروحة فلسفية عامة، كالماركسية مثلا، أو ما انبنى على أطروحة جزئية، كما هو الحال لدى بعض المفكرين الذين يقرون بمبادئ الإسلام جملة سوى جانب واحد ،، كالجانب السياسي أو الحدود، أو غيرذلك.

والفكر الإسلامي مطالب بالتصدي لكل الشبهات المشتهرة، التي تقف في طريق وصول المشروع الاسلامي صافيا، الى أفهام الناس، والتي قد تربك إيمان بعض الفئات بصلاحية المذهبية الاسلامية في شموليتها، ودورها الحضاري، الفعال، في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإدارية ...الخ.

- ثانيا : العرض العلمي للمشروع الاسلامي : ذلك أن الدفاع عن الاسلام من خلال نقض الفكر الفاسد، ليس كافيا، لتثبيت أركانه، في الأرض، وإنما يجب أن يحمل الفكر الاسلامي، أمانة عرض مشروعه الحضاري جملة، سواء في صورة بحوث جزئية، تهتم بهذا المجال، أو ذاك، وتعالج هذا الإشكال، بعد ذاك أو في صورة بحوث كلية، تهتم بأصول الاسلام العقدية، وما يترتب عنها في واقع المجتمع من آثارحركية، في شتى مجالات الناس الحيوية.

وتفصيل هذا القول، أن على الفكر الاسلامي اليوم، أن يقدم بحوثا، تحمل تصورات واجتهادات جزئية، أو كلية، عن المشروع الاسلامي، وذلك بأن تنجز دراسات حول قضية الخلافة مثلا وكيفية تنصيب الحاكم، ومسألة الانتخابات والشورى ومجلس النواب، أو (البرلمان) الى غير ذلك من قضايا الحكم، والسياسة و كذا مسألة العمل والعمال، وتنظيم العلاقة بينهم و بين أرباب العمل، والدولة وقضية الأجور الخاصة، والعامة...الى غير ذلك من قضايا المسألة الاجتماعية، وهكذا يتم البحث في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والإدارية و الاجتماعية ...

أما البحوث الكلية، فهي عبارة عن تصورات تناقش، وتحلل كليات الاسلام وأصوله، في الاعتقادات والعبادات عامة، أو المعاملات، أو العمران البشري، وكذا النفس

الانسانية، والمجتمع ... ونحو ذلك، من أجل إغناء الفكر المعاصر، ومجابهة التحدي الحضاري، بشكل عملي وعلمي، وإغناء المكتبة الإسلامية، برصيد فكري متميز، يرسخ إيمان القراء، بعظمة المشروع الحضاري الإسلامي بأسلوب علمي منطقي.

ـ ثالثا : التأصيل المنهجي، والتقويم الذاتي : وأما الأفق الثالث الذي يجب أن يوجه اليه البحث العلمي، في الفكر الإسلامي المعاصر، فهو المراجعة الذاتية، من أجل تأصيل البناء المنهجي الذي يقوم به، وتقويمه حتى يكون أقدر على التعبير عن المذهبية الاسلامية حقا، فلا يقع في الخلط والاضطراب و السطحية والغثائية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، حتى يكون أقدر على المواجهة وأثبت لدى المناجزة والمناظرة، لأن الفكر بقدر ما تتمتن مناهجه، بقدرما تظهر حجته ويعلو برهانه .

والمقصود من كل ذلك، هو دعوة هذا الفكر الإسلامي المعاصر، ليعيد النظر في تركيبته المنهجية، إذ أنه غير مبني في غالبه على أصول محددة علميا، وعلى قواعد منضبطة ومؤصلة، لذلك فقد ابتلي بالاستلاب اللاشعوري، فصار يهاجم الفكر الغربي مثلا، ويدافع عن المذهبية الاسلامية، بمصطلحات ذلك الفكر، وأدواته المعرفية، فيكرس ماهو بصدد مهاجمته أو ـ على الأقل ـ لا يكون أبين ولا أوضح حجة في الدفاع، عن المشروع الاسلامي، وعرضه العرض العلمي اللائق به، وعليه نقترح ههنا، أصولا لتقويم الفكر الاسلامي وتأصيل مناهجه لتوجيه البحث العلمي فيه، الوجهة الصحيحة، وذلك بالارتكاز على ثلاثة منطلقات هي :

ـ **المنطلق الأول : التأصيل المصطلحي** : والمراد به : تشجيع البحث في اتجاه تأصيل المصطلحات العلمية المتداولة، في الفكر الاسلامي المعاصر، وذلك بتعميق الدراسة لما هو أصيل، وبيان دلالاته العلمية، وأصولها الشرعية، ووضع ما تدعو الحاجة اليه، بناء على قواعد الوضع الاصطلاحي، في العلوم الشرعية واللغوية، ثم نفي كل مصطلح أجنبي، لا يمكن (استصلاحه)[18] وذلك على نحو ما صنعه الدكتور محسن عبد الحميد في كتيبه القيم (المذهبية الاسلامية و التغيير الحضاري) في محاولة لتأصيل، ونقد بعض المصطلحات الرائجة في كتابات بعض المفكرين الاسلاميين وغير الإسلاميين، وكذا ما صنعه الدكتور طه عبد الرحمن، في كتابه القيم كذلك : (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام) حيث نعى على الكتاب العرب، استيرادهم

---

(18) استعملنا مصطلح (الاستصلاح) بدل (الأسلمة) كما تقدم بيانه .

للمصطلحات الغربية، واستعمالها، في التعبير عن قضايا الفكر الإسلامي[19] فبادر الى سك اصطلاحاته الخاصة به.

إنني أدعو الى قيام بحوث علمية، لمعالجة قضايا المصطلح، في الفكر الإسلامي المعاصر، نقدا واستصلاحا، ووضعا، وذلك كله، بناء على استلهام المصطلح العلمي، في شتى العلوم الشرعية، ومناهج وضعه واستعماله فيها.

- **المنطلق الثاني : التأصيل المنهجي** : كثير من الكتابات في الفكر الاسلامي اليوم، إذا دققت النظر فيها، وجدتها فارغة من أي محتوى علمي أصيل، وغير خاضعة في بنائها، لنسق معين ! فهي أشبه بالخواطر الأدبية، منها بالعلم الموزون المقنن، والسبب في ذلك راجع الى عدم تركيب القضايا العلمية الموضوعة للدرس، على أصول منهجية معينة، فتجد بعض الكتابات الاسلامية تدخل في مناقضة مع الفكر الغربي، لكن دون أن تجد فرقا جوهريا بينهما إلا في المواقف، أما المناهج فهما فيها سواء، أو ربما وجدت الكتابة الاسلامية غير خاضعة لمنهج معين ولا لنسق محدد، وهذا هو عين الفوضى الفكرية، وأخطر صور الاستلاب اللاشعوري للفكر، ومن هنا، وجب توجيه البحث الى قضايا المنهج في الفكر الاسلامي المعاصر، وذلك بربطه بأصول البحث العلمي المعروفة، لدى المحدثين، خاصة جانب النقد الحديثي، ومصطلحاته، ومناهج الاستدلال لدى علماء الكلام والأصوليين، وكذا قواعد، وضوابط الاستنباط، والتفسير، لدى كل من الأصوليين والمفسرين. فإغناء بحوث الفكر الإسلامي المعاصر، بهذه المناهج، وتطعيمه، بقواعدها، ومصطلحاتها، من شأنه أن يخرجه إخراجا جديدا، حيث تبرز خصائصه الذاتية، ليس من خلال مواقفه، فحسب، ولكن من خلال مناهجه، ومصطلحاته أيضا، وهذا هو جوهر الفكر على الحقيقة ! وبه يكون التحدي والغلبة.

- **المنطلق الثالث : التأصيل المعرفي** : ذلك أن الفكر الإسلامي مدعو اليوم الى التعبير عن المذهبية الاسلامية في شموليتها، ووضع الملامح العامة للمشروع الحضاري الإسلامي في السياسة وقضايا الحكم، وفي الاقتصاد، والمسألة الاجتماعية الى غير ذلك من مكونات العمران البشري، وعليه فهو ملزم بالتزود المعرفي، من كل المجالات في العلوم الشرعية، خاصة قضايا العقيدة ومباحث الفقه الاسلامي جملة، والسياسة الشرعية، وكذا فقه الحديث، وأحكام القرآن، وليست هذه دعوة لجعل المفكر

---

(19) في أصول الحوار : 21.

الإسلامي، فقيها مجتهدا، في استنباط الفتاوى والإجابة عن النوازل، كلا، وإنما هي دعوة له، كي يتزود من هذه المجالات بما يكفيه لرسم الصورة الإسلامية، بشكل علمي، عن المذهبية الاسلامية رسما كليا أو جزئيا، ومن ثم، وجب توجيه بحوث الفكر الإسلامي المعاصرة لدراسة الفقه الاسلامي في مختلف مصادره، وكذا مباحث العقيدة الاسلامية وغيرها مما ذكر حتى يستطيع الخلوص من ذلك الى بناء تصورات علمية، بطريقته الخاصة - لا بطريقة الفقهاء أو علماء الكلام - عن قضايا الفكر المعاصر، في النفس والمجتمع من خلال المذهبية الاسلامية الخالصة.

هذه آفاق للبحث العلمي في العلوم الشرعية، منها ماهو كلي، ومنها ما هو جزئى وهي في هذا، وذاك ليست مطلقة، ولا نهائية، وإنما هي نسبية باعتبار الانسان وباعتبار الزمان، فأما الاعتبار الأول. فهو أن هذا ما تيسر لهذه التجربة البسيطة جدا، أن تعطي، وأما الاعتبار الثاني، فهو أن الغد رهين بالكشف عن الآفاق الجديدة، ذلك أن كل بحث جديد هو فتح لأفق جديد.

خاتمة

هذا بحث في المنهجية، حاولت فيه استقصاء أهم جوانب الموضوع، فيما يتعلق بالعلوم الشرعية، فعسى أن أكون وفقت بعض التوفيق في الوصول الى ما كنت أهدف اليه - بوضع هذه الأبجديات - من مقاصد، أرجو أن تكون من نتاج هذا العمل وثمراته، وهي :

1 - التنبيه الى خطورة القضية المنهجية، في حياة المسلم المعاصر عامة، وهو بصدد بناء المشروع الحضاري الاسلامي، في واقعه الجديد، من خلال البحث في العلوم الشرعية خاصة، عسى ألا يغفل - بعد - الالتفات الى رسم (المنهج) في كل مشروع علمي قبل إنجاز أي خطوة فيه، وعسى أن تستقيم البحوث في الدراسات الاسلامية على رؤى منهجية. وأنساق تقعيدية ولا تبقى ضربا من الخبط المحتطب هنا، وهناك. وعسى - بعد ذلك - أن يؤمن طلاب العلم الشرعي إيمانا راسخا، أن تقدم البحث في ميدانهم، إنما يقاس بتقدم الضبط المنهجي فيه.

2 - التنبيه الى ضرورة تأصيل مناهج البحث، في العلوم الشرعية بالاستنباط منها نفسها، وبتجديد اختراع ماهي بحاجة إليه، وهو ليس فيها وباستصلاح ما يجوز من مناهج غيرها، حتى تتكون لدينا، مناهجنا الخاصة وتنضج رؤيتنا إليها بالدرس والتقويم، والإضافة والتجديد، ولا نبقى بعد ذلك عالة على الدرس المنهجي الغربي في كل بحث نقوم به.

3 - وبناء على ذلك، فقد تم في هذه المحاولة ، وضع لبنات، أو بالأحرى أبجديات لتصورات أولية، عن مناهج للبحث في العلوم الشرعية، من الناحية النظرية. فهي في قصورها، واضطرابها، أشبه ما تكون بالبيضة المارجة، توضع للدجاجة حتى تبيض الى جانبها بيضا جديدا صالحا.

4 - ومما أحسب أنه من نتائج هذا البحث أيضا، تقديم توجيهات تطبيقية عن منهجية إنجاز البحث العلمي، وإعداده، من البداية الى النهاية مع الإشارة الى

خصوصيات العلوم الشرعية في ذلك مما استفدناه، من شيوخنا ومن تجربتنا المحدودة في هذا الميدان.

5 ـ و أخيرا تم رسم آفاق للبحث في العلوم الشرعية، عساها تنير الطريق أمام كثير من الطلبة، الذين يجهدون أنفسهم في البحث عن موضوع جاد، يجعلونه موضع دراسة علمية، في رسا ئلهم، وأطروحاتهم، فتختلط عليهم الأمور، ثم يستقرون في النهاية على موضوع، ربما كان غير ذي فائدة.

وعسى هذه الآفاق أيضا أن تلقى قبولا لدى أشياخنا وزملائنا، من الأساتذة الباحثين، في العلوم الشرعية، فتتحد الجهود، لتوجيه البحث العلمي، في هذا الميدان، أو ذاك، إلى ما يفيد الأمة، في حاضرها، ومستقبلها، إن شاء الله.

فاللهم أرنا الحق وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلاوارزقنا اجتنابه، واهدناسواء السبيل.

وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما ./.

الملحق المصطلحي

(معجم شارح لأهم المصطلحات المنهجية الواردة بالكتاب)

لابدمن كلمة بيانية بين يدي هذا المعجم، يمكن تركيزها في القضايا التالية :

1) إن الهدف من هذا الملحق المصطلحي، هو توضيح بعض المصطلحات المنهجية شرحا وتعريفا، حتى يعرف مغزاها الذي استعملت به في هذا الكتاب إن كانت مما أغفل شرحه بداخله . أو زيادة تدقيق وتوضيح في بيانها إن كانت مما شرح، إضافة إلى محاولة تذكير القارئ في نهاية المطاف بأهم قضايا الكتاب، من خلال تركيزها في هذا المختصر الاصطلاحي.

2) إن منهج شرح المصطلحات وتعريفها هنا، إنما اعتمد طريقة البيان التلقائي لتبليغ المراد، وليس طريقة الحد المنطقي أي التعريف الجامع المانع وإن ورد بعض ذلك على هذا، فإنما هو عن غير قصد.

3) نظرا للرغبة في الاختصار - التي تقتضيها طبيعة هذا الملحق - فقد أغفلت الشروح اللغوية للمصطلحات.

4) قد أشرح بعض المصطلحات - مما هو مستعمل عند غيري بمعن، أو في علوم أخرى - بنظر خاص موافقا لما هو وارد في مساقات هذا الكتاب

5) كل مصطلح ورد في سياق شرح مصطلح آخر ، بهذا المعجم موضوعا بين قوسين (...) فذلك دال على وجوده مشروحا به هو أيضا، بصورة أو بأخرى .

6) تصنيف المعجم كان بناء على ترتيب مواده اللغوية، وداخل كل مادة رتبت المصطلحات حسب الألفبائية، كما صنفت المصطلحات المركبة من مصطلحين، أو أكثر، في مادة المصطلح الأقوى بالنسبة لموضوع الكتاب.

(أرخ)

- **التأريخ** : هو صورة من صور (المنهج التوثيقي) ويقصد به الوظيفة الاستردادية

لاستعادة ما كان في الماضي، حكما لا حقيقة، اعتمادا على الوثائق المأثورة عنه، وذلك لدراسته بشكل (تطوري) أو (سكوني) .

(أول)

- **النظر في المآلات** : هو منهج يقوم على اعتبار ما يصير إليه الحكم المستنبط بعد حصوله في الخارج حكما، لا واقعا، فتضاف هذه الآثار المتوقعة عنه الى ضوابط وقواعد استنباطه، لضبط وتكييف إصداره حسب مآله.

(بحث)

- **الباحث** : هو الذي مايزال قائما بالبحث العلمي، فهو يسعى متنقلا بين (تقميش)، و(تركيب) و(إخراج) أبدا، ومن هنا فارق الباحث المدرس والعالم، إلا أن يجمعا إلى صفتي التدريس والعلم، الاستمرارفي (البحث).

- **البحث العلمي** : هو عمل منظم يهدف الى حل مشكلة معرفية (باستقراء) جميع مكوناتها، التي يظن أنهاأساس (الاشكال).

- **المبحث** : هو (وحدة صغرى) تنبني على قضية جزئية صغيرة، ترتبط مع غيرها من أمثالها، لتشك (الفصل)، و ذلك عبرعلاقات وظيفية متكاملة (نسقيا) .

(بوب)

- **الباب** : هو (وحدة كبرى) تشكل قضية أساسية ، أو ركنا من أركان الموضوع و هو يتكون من (وحدات و سطى) تسمى (فصولا) .

(تقن)

- **تقنيات البحث** : نقصد بتقنيات البحث العلمي، الأدوات، والإجراءات العملية، التي تستعمل في تنفيذ المنهجية، من بدايات البحث حتى نهايته، من (مرجعية) و(تقرير) و(تقميش)، و(تركيب) و(فهرسة) ...الخ. فهي إذن عملية (تحقيق مناط) أي تنزيل (الضوابط) والقواعد النظرية على الميدان العملي، لبناء البحث ولوازم ذلك .

(جدل)

- **الطريقة الجدلية التجاوزية** : صورة من صور (المنهج الحواري) وهي تقوم على صراع المتناقضات الفكرية، بهدف تجاوز الغالب منها للمغلوب، وأوضاعها في الفكر الإسلامي ثلاثة هي:

1) صراع من أجل إثبات الذات وإحقاقها بنقض حركات التشكيك الكلي في المذهبية الاسلامية .

2) صراع من أجل نقض حركات، النزغ والتشكيك الجزئي.

3) صراع من أجل الارتقاء بالنفس الانسانية فردا و جماعة نحو الكمال البشري .

(جذذ)

- **الجذاذات** : ج . جذاذة، وهي قطعة من الورق المقوى، تستعمل لتقييد المعلومات المقمشة، يتراوح حجمها عادة ما بين (12x7,50سنتيم) و(15x 10,50سنتيم) أو (20.x12.5سنتيم) أو ما قارب ذلك.

(جمع)

- **الجامع** : هو مصنف حديثي، يتضمن نصوصا من الحديث موزعة على ثمانية أبواب، حددها العلماء بأنها : باب العقائد، وباب الأحكام، وباب الرقاق، وباب آداب الطعام والشراب، وباب التفسير والتاريخ والسير وباب السفر والقيام والقعود (ويسمى باب الشمائل أيضا) و باب الفتن، ثم باب المناقب، والمثالب.

- **الجمع** : و نعني به جمع أطراف ، أو أجزاء جسم علمي ما متناثرة في أحشاء التراث ، و(إعادة تركيبها) تركيبا علميا متناسقا بعد (الاستقراء التام) لها من مظانها ، و(توثيقها) تحقيقا وتمحيصا .

- **المجموع** : هو جسم علمي متناثر في أحشاء التراث ، تجمع أطرافه ثم يعاد تركيبها ، تركيبا علميا متناسقا . وقد يكون هذا المجموع (نظرية علمية) ، أو كتابا ضائعا ، أو روايات ما أو أمالي معينة ، لشخصية تراثية ما، كسماعات من الحديث أو ورقات في التفسير أو الأصول ...الخ

(جول)

- **المجال العلمي** : هو الميدان الذي يحتضن (البحث) أي (النسق) العام لمادة معرفية معينة، وهو المسمى بالعلم بمعناه الخاص الإضافي كعلم أصول الفقه، أو علم أصول الدين، أو علم التفسير، أو الحديث .. الخ فهذه وأمثالها هي المقصودة بالمجالات العلمية عندي.

(حقق)

- **التحقيق** : هو صورة من صور (المنهج التوثيقي) ويقصد به : بذل غاية الوسع والجهد لإخراج (النص) التراثي، مطابقا لحقيقة أصله نسبة ومتنا، مع حل مشكلاته، وكشف مبهماته.

- **تحقيق المناط** : المناط هو الصفة الموجبة للحكم أي العلة، وتحقيقه هو محاولة معرفة وجوده، في آحاد الصور، التي ينطبق عليها نظريا، أي الأجزاء المكونة لعمومه، وذلك أننا ننظر إلى مدى استجابة الواقع للمعطى الحاصل في الذهن، لتنزيله عليه. إنه إلباس المفهوم لموضوعه الخارجي.

فالعدالة مثلا مناط الإلزام في الشهادة، ولكن كون هذا الشخص عدلا، أولا، يعرف بتحقيق المناط، أي بتمحيص هذه الصفة فيه.

- **تحقيق المناط الخاص** : هو تنزيل المناط على واحد من صوره تنزيلا، مغايرا لعموم الأصل، لتفرد هذا الجزء بخصائص ليست في جميع آحاده، وذلك كالحكم بالعدالة على شخص مع منعه من الشهادة مثلا، لاعتبارات أخرى، كأن يكون ذلك مؤديا به الى العجب، أو التراخي عن التزام صفته تلك، أو لحوق ضررخارجي به، أو نحو ذلك.

(حول)

- **الإحالة** : وقد يعبر عنها بالإرجاع، ومعناها الإسناد - في (الهامش) - الى (المصدر) أو (المرجع) المعتمد في المتن (نصا) أو معنى، حيث يضبط برقم ترتيبي. يكون ما يقابله في الهامش مبينا بصورة علمية، لاسم المصدر أو المرجع ورقم الصفحة المتضمنة للفكرة المعتمدة .

(ختم)

- **الخاتمة** : هي إشعار عملي بانتهاء الدراسة. ومحلها في الختام طبعا. ويشترط فيها ألا تطول على عكس (الفصول) ويجب فيها التركيز الشديد، والاختزال الدقيق، وتعرض فيها إما نتائج البحث، وإما تصور موجز لمستقبل البحث في الإشكال المدروس، جزئيا أو كليا. كما يمكن الجمع فيها بين هذا وذاك، لكن بشكل مركز دائما.

(خدم)

- **الخدمة** : هي إغناء (الدراسة) بالقضايا التبعية لا الأصلية، لأن هذه محلها هو (الدراسة) ذاتها، أعني المتن، أما الخدمة، فمحلها (الهامش) وهو لما فاض عن الدراسة من شروح، وتعليقات، ومناقشات تابعة، واستشهادات مكملة، فالخدمة إذن هي التكميل لصلب الدراسة بما لو تتبع بالمتن، لكان استطرادا مملا، ولما خرج البحث من أي مسألة أو قضية، ومن هنا كان (الهامش) مؤديا لدور الخدمة حقا. وتعبيرنا بهذا الاصطلاح مانع من دخول مالا يخدم البحث في الحاشية من زيادة معلومات لا تغني

قضايا البحث في شيء، كتعريف علم مشهورأو شرح كلمة واضحة، أو مناقشة جزئية عديمة الصلة بموضوع البحث .

(خرج)

- **الإخراج** : هو التشكيل الفني للبحث أي تخطيط الهيأة الفنية، التي يصير إليها، في نهاية المطاف، سواء من حيث الحجم : أيكون في جزء واحد أم أكثر، أو من حيث الخط : ما يبرز وما لا يبرز، وكذا كل ماله أثر في تحسين الصورة الجمالية للمرقون، أو المطبوع.

(درس)

- **الدراسة** : هي ما نسميه ب(المرحلة التركيبية) من البحث العلمي، ونعني بها توظيف (النصوص) المقمشة ـ بعد الانتهاء من (إعدادها) ـ في (تركيب) البحث، (مناقشة) و(استنتاجا) لبناء التصورات ووضع المقدمات، و(استنباط) النتائج، ونقض الآراء وما شابه ذلك، حتى تقوم (المباحث) و(الفصول) و(الأبواب) بالفعل.

(رجع)

- **المراجع** : هي الكتابات التي تتحدث عن الموضوع تبعا، لا أصالة . فلا هي مما يشهد به عم نفسه بنفسه، ولا هي من الشواهد المعاصرة له ، و إنما هي تابعة لذلك. والمراجع : أيضا هي المكتوبات عن الموضوع حديثا، انطلاقا من بداية عصر الطباعة. ن، تفصيل ذلك بمصطلح (المصادر).

- **المرجعية** : هي صورة من صور (العرض) الذي هو فرع من فروع (المنهج الوصفي) و هي تعني إعداد سجل علمي (مصنف) للانتاج المكتوب، مخطوطا كان أو مطبوعا.

– **المرجعية السردية** : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للانتاج المكتوب مخطوطا كان أو مطبوعا. بناء على سرد المؤلفات، بترتيب منهجي معين مع الاقتصار على ذكر المعلومات الظاهرة للكتاب كعنوانه، ومؤلفه ومكان وتاريخ طبعه، أو ناسخه إذا كان مخطوطا، وتاريخ نسخه ورقمه في خزانته المودع بها، وحجمه وما شابه ذلك.

ـ **المرجعية الموضوعية** : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للانتاج المكتوب، مخطوطا كان أو مطبوعا. بناء على منهج (المرجعية الوصفية) مع التركيز ههنا ـ في إطار المضمون ـ على فكرة معينة، أو إشكال معين، أو قضية جزئية وذلك لخدمة موضوع ما.

– **المرجعية النقدية** : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للانتاج المكتوب مخطوطا

كان أو مطبوعا بناء على منهج (المرجعية الوصفية) مع التقويم الإجمالي للكتاب مادة و منهجا .

- **المرجعية الوصفية** : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للانتاج المكتوب، مخطوطا كان أو مطبوعا، بناء على وصف عام لظاهر الكتاب وباطنه، أما وصف الظاهر: فهو على نهج (المرجعية السردية) وأما وصف الباطن فهو بتقديم صورة مجملة لمضمونه مادة ومنهجا.

(رحل)

- **المرحلة الابتدائية** : هي المرحلة الأولى من (تقنيات البحث) وهي تعني الانطلاق في أشغال البحث بجمع فهرس لمصادره، أي (مرجعية)ووضع تقرير (علمي) يتضمن تصورا عاما (لإشكاله) ، ثم (تقميش) مادته ، و (إعدادها)حتى تصير جاهزة (للدراسة) .

- **المرحلة التحقيقية** : هي المرتبة الأولى من أولويات البحث في العلوم الشرعية أو في المشروع التراثي وتعني ضرورة إقامة النص العلمي الشرعي أو التراثي ، بتصحيحه نسبة ومتنا ، قبل إدخاله في أي عملية (فهمية) أو (تركيبية).

- **المرحلة التركيبية** : و ترد بمعنيين :

أ - المرحلة التركيبية : هي المرتبة الثالثة من أولويات المشروع التراثي، وتعني وصول النص العلمي التراثي بعد (تحقيقه) و(تفسيره) مرحلة التركيب ، أي استعماله في دراسة إشكال تركيبي حيث تتعدد مصادر النصوص من مقارنة أو نقد، أو تأريخ ...الخ .

ب - المرحلة التركيبية : هي الخطوة الثانية في إنجاز البحث العلمي ، بعد (المرحلة الابتدائية) . وتعني بناء الموضوع (بدراسته) من (مقدمته) الى (خاتمته) .

- **المرحلة التكميلية** : هي الخطوة الثالثة والأخيرة من مراحل إنجاز البحث العلمي بعد المرحلتين (الابتدائية والتركيبية) وتعني ، إنجاز الأعمال الختامية للبحث ، وذلك بإعداد (فهارسه) ومراجعته ثم (رقنه) و(إخراجه).

- **المرحلة الفهمية** : وهي المرتبة الثانية من أولويات المشروع التراثي -بعد المرحلة التحقيقية - وهي تعني : مرور النص التراثي أو الشرعي تحت مجهر الدراسات (التفسيرية) لفهم و بيان (مصطلحاته) و مقاصده ، حتى يصير أداة صالحة للدراسات (التركيبية) بعد .

(رقم)

- **الترقيم** : ويطلق باطلاقين :

أ - الترقيم : هو ضبط الصفحات ، أو الإحالات بأرقام ترتيبية لبيان السابق واللاحق .

ب- الترقيم : هو ضبط التعبير أو التحرير بعلامات الوقف المختلفة كالنقطة، أو الفاصلة، أوعلامة الاستفهام أو التعجب ...الخ.

- الترقيم التصاعدي : يقصد به ضبط الإحالات إلى الهوامش بأرقام ترتيبية مستمرة بلا تجدد . خلال فصل كامل ، أو باب ، أو خلال البحث بأكمله ، إذ تضبط أول إحالة في الفصل ، أو الباب، أو البحث جملة ،برقم (1) ثم يتابع الترقيم لما يلي من إحالات ، بما يلي من أرقام.بشكل تصاعدي دون اعتبارلتغير الصفحات وتجددها.

- **الترقيم المتجدد** : ويقصد به ضبط الإحالات الى الهوامش ، بأرقام متجددة بتجدد الصفحات ، وتغيرها، إذ نبدأ في كل صفحة من البحث بضبط أول إحالة فيها برقم (1).

- علامات الترقيم : هي رموز تستعمل لضبط التعبير أو التحرير بأوقاف ذات معنى، تختلف بين القصر والتوسط، وكذا ضبط القراءة بتشكيل نبرة الصوت لدى كل وقف حسب المعنى الوارد في السياق ؛ عطفا، أو انتهاء، أو استفهاما، أو تعجبا، أو تفسيرا، أو اعتراضا ..الخ ومثال ذلك النقطة (.) والفاصلة المنقوطة (؛) والفاصلة (،) وعلامة الاستفهام (؟) والتعجب (!) ....الخ .

(رقن)

- **الرقن** : هو عملية الطبع بواسطة الآلة الكاتبة أو الحاسوب.

(ركب)

- **إعادة التركيب** : هي بناء المادة العلمية لعمل مأثور ، لم يصلنا بصورته التركيبية -بعد جمعها من مصادرها المختلفة (استقراء) و (توثيقا) - بناء أقرب ما يكون الى الشكل التركيبي الذي كانت عليه ، وذلك بمحاولة صياغتها في (النسق العلمي) الذي وضعها فيه صاحبها ما أمكن .

- **التركيب** : و هو يرد بثلاثة معان :

أ - التركيب : هو جمع المادة العلمية من التراث ، وسبكها في (نسق) يجعل منها وحدة متكاملة ، في صورة (نظرية علمية) قائمة ، بشرط ألا تكون النظرية قد عرفت

عند أحد القدماء. أي سبق الوعي بها عنده ، إلا أنه لم يصغها في قالب منهجي أو أن صياغتها المنهجية قد ضاعت : ولم يبق منها إلا أمالي هنا ، وهناك ، يمكن (جمعها) و(إعادة تركيبها). فالتركيب المقصود هنا ، هو جمع مادة علمية لإشكال ، تم بحثه في (مجال علمي) ما، من طرف غير واحد من القدماء ، إلا أنه لم يبلغ درجة من النضج، تمكن أحدهم ، من جمع أطرافه ، وترتيبها ، وتقديمها ،بصورة شمولية كلية، فسبك تلك المادة المدروسة في (نسق) منهجي في صورة (نظرية علمية) متكاملة هو (التركيب) .

ب - و التركيب بالنسبة (للنص) هو الاستعمال المركب له ، أي توظيفه، بعد (تحقيقه) و (فهمه) أي تفسيره في دراسة إشكال تركيبي حيث تتعدد مصادر النصوص ، من مقارنة ، أو نقد أو تأريخ..الخ .ن. مصطلح (المرحلة التركيبية).

ج - والتركيب بالنسبة (للبحث العلمي) مطلقا : هو بناء(الموضوع) بعد إنهاء ما يتعلق (بإعداده) وبناء الموضوع يعني (دراسته) بوضع المقدمات وتقديم التصورات، واستنباط النتائج، ونقض الآراء وإصدار الأحكام ...الخ .ن. أيضا (المرحلة التركيبية).

(زمن)

- **المقابلة التزامنية** : هي شرط من شروط الدراسة (المقارنة)، والمقصود بالمقابلة أن يتم النظر الى عناصر المقارنة ، في أجزاء (الموضوع) بمنهج تقابلي بحيث يقوم الدارس ، بمناظرة لوحات الموضوع ، ومقابلتها لمعرفة عناصر الاختلاف والائتلاف فيها ، ثم إبراز ذلك بشكل تزامني أي في نفس الوقت الذي يذكر فيه مثلا السالب هنا ، يورد الموجب هناك ، لابراز وجه التقابل في نفس الوقت ، وذلك أشبه ما يكون بعمل المحقق ، الذي يقابل النسخ الخطية ، فيورد عنها ملاحظات تزامنية .

(سجم)

- **الانسجام** : هو أحد ضوابط (التوثيق) والمقصودبه : الثبات على منهج واحد في طريقة (الإحالة) من أول البحث الى نهايته ، فلا نجد (الباحث) مثلا يحيل على الكتاب الواحد مرة (بعنوان) مختصر، ومرة أخرى بعنوانه الأصلي الكامل دون مبرر معقول، أو يرقم إحالات (فصل) ما (ترقيما تصاعديا) ثم يرقم إحالات (الفصل) الذي يليه (ترقيما متجددا) ...أو غير ذلك.

(سكن)

- **الدراسات السكونية** : فرع من فروع (المنهج التوثيقي) في صورته (التأريخية) وهي بحث في فترة متقطعة من تاريخ علم ما، (وصفا) أو (تفسيرا) أو (نقدا) أو كل ذلك جميعا . (فالباحث) في هذا النوع من الدراسة ، لا يهتم بالجانب (التطوري) لإشكاله العلمي ، بقدر ما يهتم بوصفه ، أو تفسيره ، أو نقده في فترة من فتراته التاريخية ، إنه إذن يتصور (الإشكال) ذاك في حالة سكون ، غير مهتم بما كان عليه قبل فترته الخاضعة للدرس، ولا بما سيؤول اليه بعدها ، وإنما يبحث في واقعها المنحصر في ضوء المدة الزمنية المحددة (مانعا) للموضوع .

(سلب)

- **الأسلوب** : هو الإطار التعبيري الذي يصاغ فيه البحث العلمي، ويحسن أن يكون مما يمتاز بجزالته، ودقة ألفاظه وتراص جمله ، مع الاختصار في غير إخلال، والإسهاب في غير إملال، وإنما ضابط هذا وذاك ، هو المقام ، وموافقة الكلام لمقتضى الحال ، فالتأكيد حيث يحتاج الأمر الى تأكيد، والدليل الواحد يكفي إذا لم تكن الفكرة موضع شك ، هذا مع جمال في الألفاظ و التعابير، تركيبا وإيقاعا.

(سند)

- **المسند** : مصنف حديثي توزع فيه نصوص الحديث حسب أسماء رواتها من الصحابة خاصة ، فيجعل حديث كل صحابي على حدة، بناء على ترتيب أسمائهم على حروف الهجاء ، أو على القبائل ، أو السابقة في الاسلام ، أو الشرافة النسبية ، أو نحو ذلك .

(سنن)

- **السنن** : نوع من المصنفات الحديثية ،توزع فيها نصوص الحديث مرتبة على الأبواب الفقهية بدءا بالايمان ، فالطهارة والصلاة و الزكاة ...الى آخرها .

(شرع)

- **المشروع العلمي** : هو (إشكال) كلي عام ، ينتظم عدة إشكالات جزئية في (نسق) واحد، فهو عبارة عن عمل مبني على رؤية شمولية ، لقضية من قضايا العلم الكبرى ، ولذلك فإن إنجازه ، قد يستغرق عمر (باحث) بأكمله ، أو جيل من الباحثين .ومثاله العمل على إنجاز (معجم تاريخي للمصطلحات الفقهية) أو (المصطلحات الشرعية) جملة ، أو بناء علم من العلوم - مما لم تنتظم مادته في نسق متكامل -

بناء منهجيا مؤصلا ، فهذا ، أو ذاك كلاهما إشكال شمولي كلي ، لا يمكن إنجازه إلا عبر توزيعه الى إشكالات جزئية يتكون منها -بعد بنائها-الإشكال الكلي الأصلي . مركبا .

(شرك)

- **الاشتراك** : هو كون قضيتين أو قضايا خاضعة للدراسة (المقارنة) قد عرفت نفس الإشكال ،سواء على المستوى (المنهجي) ، أو المستوى (الموضوعي)، فالاشتراك إذن معناه وجود (إشكال) مركب من قضيتين أو أكثر ، أي أن الأساس الذي تبنى عليه ركائز المقارنة خاصة ، موجود في كل أجزاء الموضوع التي يتركب منها ،على نحو ما نجده مثلا في مقارنة (منهجي) مفسرين، أومحدثين، أو فقيهين ، أو مقارنة أقيسة الأصوليين واللغويين و المناطقة .

(شكل)

- **الإشكال** : هو (نسق) مركب من مجموعة من (العوائق المعرفية) التي تحول دون الوصول إلى حقيقة أو حقائق ما ،في (مجال) علمي معين ، ولذلك كان الإشكال هو أساس (البحث العلمي)وجوهره.

- **الإشكال الحقيقي** : هو (الإشكال) الذي تكون أركانه التي يتكون منها ، أي (عوائقه المعرفية) قائمة في كل المظان ، مطردة على كل حال ، وذلك بعد تنقيحها وتحقيقها ، لبيان الزائف منها من الصالح .

- **الإشكال الوهمي** : هو(الإشكال) الذي تسقط جميع (عوائقه المعرفية) وتبطل عند التنقيح والتحقيق فلاتثبت ولا تطرد .

(صدر)

- **المصادر** : هي الكتب ، أو الوثائق التي يشهد بها(الموضوع) لنفسه بنفسه أو بواسطة المعاصرة له ، إنها الشواهد على الموضوع أصالة ، لا تبعا ، فإذا كان الموضوع هو «أبو حامد الغزالي أصوليا » على سبيل المثال ، فإن كل كتابات الغزالي التي بها مادة أصولية، تعتبر مصادر للموضوع ، وكذا كتابات المعاصرين له ، مما به (نصوص) تتحدث عن شخصية الغزالي، وقيمته العلمية عامة ، وجهوده في الأصول خاصة ، أو تناقشه في ذلك، وأما ما كتب عن الموضوع مما هو دون ذلك زمانا ، فهو(مراجع) و هذا المفهوم في الحقيقة إنما هو مفهوم تاريخي ، وثمة مفهوم آخر (للمصادر) جار في الدراسات التراثية، وهو :

- المصادر : هي كتب التراث جملة ، مما به شواهد عن الموضوع أصالة ، أو تبعا حتى عصر الطباعة.

و (المراجع) هي ما دون ذلك .

(صلح)

- **المصطلح العلمي** : هو تعبير لغوي يختزل تصورا من التصورات الجوهرية المكونة لنسق أو لبناء علمي ما ، هي المسماة بالمفاهيم العلمية . فالمصطلح إذن تعبير دال - زيادة على دلالته اللغوية الصرفة - على مفهوم علمي، دلالة تطابقية ، قد تصير إلى امتلاكه كليا، لدرجة تذويب المعنى اللغوي فيه، في سياق (مجاله) العلمي الخاص.

- **المصطلحية** : هي علم يقوم على دراسة القواعد العامة لوضع التصورات العلمية -أي المفاهيم - و تسمياتها في (المجالات) العلمية لمعرفة الاصطلاحات : كيف تكونت، وفيم استعملت ، وكيف ؟ ثم تتبع جميع أحوالها، ومشكلاتها نقدا وتنقيحا ، من أجل بلورتها أو تجديدها . والمصطلحية قسمان :

- قسم يدرس ما يسمى ب (النظرية العامة) .
- و قسم يدرس ما يسمى ب (النظرية الخاصة) .

(صمم)

- **التصميم** : هو التشكيل الهندسي الموضوع لبناء البحث عليه، أي (القالب) التصوري الذي تصاغ فيه الدراسة، من (مقدمة)، و(أقسام) و(أبواب) و(فصول) و(مباحث) و(خاتمة).

– **التصميم الأولي** : هو تشكيل هندسي ابتدائي يوضع لبناء (البحث) عليه لكن، لا انطلاقا من اختيار دقيق لمضمون المادة وحجمها، وإنما انطلاقا من (انطباع) عام ينتج عن قراءات في (الموضوع) ؛ ولذلك فهو قابل للنسخ الجزئي والكلي، كلما اقتضى البحث العلمي ذلك .

(صنف)

- **التصنيف** : هو توزيع المادة العلمية، وتجزيئها، حسب مقاصدها العامة أو حسب صفة من صفاتها الجزئية، لتأليفها، بضم المتشابهات بعضها الى بعض، بناء على نظام لغوي، أو معرفي ما ، نحو جمع مجموعة من المصطلحات العلمية، وعرضها مرتبة، إما حسب موادها اللغوية، أو مقاصدها العلمية. أو مراتبها التاريخية أو غير ذلك ...

(ضبط)

- **الضابط (ضوابط البحث)** : هو محدد جوهري ، بموجبه يتحدد جزء من جوهر البحث أو طبيعته . فالضوابط إذن هي مجموعة من المحددات ، التي باجتماعها تتجلى حقيقة (الإشكال) العلمي ، وطبيعته ، وحدوده الجوهرية .

- **الضابط الإشكالي** : محدد من محددات البحث الجوهرية، بموجبه تتركب مجموعة من (العوائق المعرفية) التي تحول دون الوصول الى حقيقة أو حقائق ما ، في مجال علمي معين ، لتصير نسقا واحدا هو (الإشكال العلمي) .

- **ضابط الأولويات العلمية** : و هو محدد جوهري، بموجبه تتحدد قيمة الموضوع من حيث مرتبته في سلم الأولويات العلمية للمشروع التراثي ، أي أنه يحدد طبيعة البحث طبقا لطبيعة (المرحلة) الراهنة ، بالنسبة لموضوع (الإشكال) المطروح (تحقيقا) أو (تفسيرا)، أو (تركيبا) .

- **الضابط التعبدي** : هو محدد جوهري ، ينطلق من ذات (الباحث) شعورا داخليا ، ببناء البحث كله على قصد التعبد ابتغاء مرضاة الله وحده ، فتتجلى آثاره في العمل ، إتقانا وإحسانا ، بله السلامة من عدم الأمانة في الإنجاز من نقل (للنصوص) بغير (إحالة)، والسطو على إنجازات الآخرين كليا أو جزئيا، وعدم الاخلاص والنصح في بذل غاية الوسع والجهد، في جمع المادة و(استقراء) الوثائق ...الخ .

- **الضابط الشمولي** : و هو محدد جوهري يقوم على تأسيس البحث بناء على إشكال جزئي في إطار إشكال كلي ، أي تأطيره ضمن رؤية شمولية لمشروع علمي . يستغرق عدة بحوث جزئية ، يقوم بها فرد واحد، أو مجموعة من الأفراد، تقل أو تكثر حسب سعة المشروع و ضخامته .

- **الضابط المنهجي** : و هو محدد جوهري يتم بمقتضاه بناء البحث على (منهج) أي على(نسق) من القواعد ، والضوابط التي توجه البحث العلمي ، وتنظمه .

- **ضابط الواقعية** : هو محدد جوهري، بموجبه تتحقق للبحث (علمية) الإنجاز والاستنتاج ، والمقصود بالواقعية ، إمكانية الإنجاز في زمن معلوم على الوجه الأكمل، وذلك بحصر الإشكال بحدود معينة (تمنع) عنه الإنشائية ، والهلهلة، وتسمى (موانع) قد تجتمع كلها، أو بعضها لضبط البحث . وهي (المانع الزمني) و(المانع المكاني) و(المانع الوصفي) و(المانع الانتخابي) و(المانع الطبيعي) .

- **ضبط الكتاب** : هو مضمون المرحلة الثالثة من مراحل (تحقيق) المخطوط بعد جمع (نسخه) ، وتعيين (النسخة الأم) ، ومعناه : توثيق نسبة المخطوط الى مؤلفه، وتحقيق عنوانه ، والاسم الكامل لمؤلفه حتى لا يشتبه مع غيره ، ثم تحقيق متنه ألفاظا ومباحث، وفصولا، وأبوابا ...الخ وكذا كشف غوامضه وتخريج نصوصه.

(طبع)

- **الانطباعات العلمية** : هي تصورات حول (إشكال علمي) ما ،غير مبنية على برهنة و لا استدلال ، وإنما على نوع من الحدس ، أو التوقع الناتج عن التأمل . فهي انطباعات، لأنها لا تعتمد (المنهج العلمي) الصارم، وهي (علمية) لأنها مبنية على قدر من المراس والتجربة ، لا يستهان به ،إما بحكم التدريس، أو طول التقميش أو غيرهما .

(طور)

- **الدراسات التطورية** : هي فرع من فروع (المنهج التوثيقي) في صورته (التأريخية) و هي بحث في (الاشكال) من حيث حركته التطورية ، وصفا أو تفسيرا أو نقدا ، أو كل ذلك جميعا ، إنها تنظر إلى القضايا العلمية عبر مراحلها الثلاث : كيف كانت، وكيف صارت ، وكيف ستؤول ، فهي لا توقف عجلة التاريخ ، بل تستفيد من حركتها وترصد الظاهرة من خلالها .

(عدد)

- **الإعداد** : هو ما يكون بعد إنهاء عملية (التقميش) من نظر شمولي إلى المادة المجموعة ، لتهييئها (للدراسة) و ذلك بالرجوع الى وحدات (الجذاذات) المصنفة و تأملها من جديد، بشكل عام، مع استحضار (الانطباعات) الحاصلة عنها مما سجل بأسفلها أو بالمذكرة الذهنية ، لاعادة النظر في كل ذلك ، فربما أدى شيء ما لم ينتبه اليه قبل الى تغيير في (تصميم) الموضوع. أو (عنوانه) لتقييده أكثر، أو نحو ذلك ، حتى تصير المادة، وما يتعلق بها في صورة جاهزة (للتركيب) .

(عرض)

- **العرض** : هو صورة من صور(المنهج الوصفي) وهو وصف المادة العلمية وصفا تعبيريا، إما في صورة عمل (مرجعي)، أو في صورة (تقرير علمي) وقولنا : (وصفا تعبيريا) هو لإخراج (التكشيف) الذي هو وصف رمزي ، أي مبني على (الترقيم) أساسا

(علم)

- **العلمية** : مصطلح يرد بعدة معان أهمها :

أ - العلمية : صفة نظرية كلية ، تعني أن الموصوف بها عبارة عن نسق (كلي) و منطق متكامل ، تسلمك مقدماته إلى نتائجه بترتيب برهاني معقول ، وعرض حجاجي منسجم. وهي بهذا المعنى تلحق بالمناهج النظرية (كالمنهج الوصفي) أو (المنهج التحليلي) أو (المنهج التوثيقي) ...الخ

ب - العلمية : صفة نظرية جزئية تدل على استقامة تقنية من (التقنيات) من الناحية التصورية في (النسق) الكلي للمنهج العلمي.

ج - العلمية صفة عملية كلية ، تدل على كون العمل الموصوف بها قد انضبط بضوابط البحث العلمي و حقق مراحله العامة في إنجازه على التمام والكمال .

د - العلمية : صفة عملية جزئية تدل على دقة استعمال تقنية من (التقنيات) من (نص) أو(استنتاج) أو (إحالة) ...الخ وذلك بكون هذه أو تلك قد استجابت بدقة لأصولها النظرية ، وقواعدها الكلية المرسومة في علم المناهج ، أو (المنهجية) .

(عنن)

- **العنوان** : عنوان البحث علم عليه ، ومن هنا وجب أن يتسم بالدقة في صيغته، ذلك أنه الوجه الخارجي لجوهر الموضوع ، وتوسم معالم (الإشكال) إنما يكون ابتداء من تحليل عبارات العنوان ، فالموضوع هو العنوان وهما وجهان لعملة واحدة تماما كما يرتبط المصطلح بالمفهوم.

(عوق)

- **العوائق** : العوائق المعرفية : هي عبارة عن حواجز تقف دون الوصول الى حقيقة ، أو حقائق ما، في موضوع علمي معين . إنها مشكلات معرفية جزئية ، تعرقل الفهم لقضية ، أو لمجموعة من القضايا العلمية ، إما لأمر، يتعلق بذات الدارس ، أو بالموضوع المدروس . ومن مجموع العوائق المتعلقة (بالموضوع) يتألف (الإشكال العلمي).

- **العوائق الحقيقية** : هي مجموعة من المشكلات العلمية الجزئية الموضوعية التي تبين -بعداختيارها -أنها مطردة على كل حال ، موجودة في كل المظان ، فتحقق كونها عوائق معرفية .

- **العوائق الذاتية**: هي مجموعة من المشكلات العلمية ، أو الحواجز المعرفية

التي ترجع الى ذات الدارس ، أو الباحث ، فتحجب عنه حقيقة أوْ مجموعة من الحقائق في موضوع ما وذلك لقصر تجربته العلمية ، أو قصر نظره ، أو تأثره بعاطفة مذهبية أو سياسية ..الخ

- **العوائق الموضوعية** : هي مجموعة من المشكلات الجزئية التي تحول دون الوصول الى حقيقة أو حقائق ما ، في موضوع علمي معين ، لكون قضاياه التي ينبني عليها ، غير واضحة في ذاتها بشكل يجعل منها (إشكالا علميا) حقيقيا .

- **العوائق الوهمية** : هي مجموعة من المشكلات الجزئية التي تحول دون الوصول الى حقيقة أو حقائق ما ، في موضوع علمي معين لكنها ـ بعد اختبارها ـ يظهر زيفها لعدم اطرادها على كل حال أو لقيام ما يبطلها في بعض المظان

(فرض)

- **الفرض** : هو تصور معين ، أو موقف معين ، يفترض إزاء قضية ما،إنه حكم أولي يصدره الباحث ، إزاء (وحدة) من وحدات الموضوع ، بناء على (انطباعات علمية) لا على (استنتاج)، و(مناقشة)، وعليه فإنه لا تتحقق صحة الفرض إلا بعد اختباره بعرضه على النصوص و الفهوم ومناقشته، في ضوء هذه وتلك. فإذا صح صار نتيجة أي حكما علميا.

(فسر)

- **التفسير** : صورة من صور (المنهج التحليلي) وهو عرض الأعمال العلمية على سبيل التأويل و التعليل ، وعليه ، فإنه من الممكن أن نتصور العملية التفسيرية على مستويين :

الأول بسيط ، والثاني مركب : أما المستوى البسيط ، فهو شرح القضايا العلمية ، بتحليل نصوصها، وتأويل متشابهها ، بحمل بعضها على بعض، تقييدا، وإطلاقا، أو تخصيصا وتعميما، لضم المؤتلف ، وفصل المختلف، وإنما يتم ذلك كله بناء على (استقراء)نصوص (الإشكال) ، وإحصائها.

أما المستوى المركب : فهو - بالإضافة الى ما ذكر في الأول- محاولة تعليل الظواهر ، بإرجاع القضايا الى أصولها ، وربط الآراءبأسبابها وعللها، فإذا كنا في الأول نبحث في الإشكالات. لمعرفة هيآتها ، وأوضاعها على الحقيقة ، فإننا ههنا - بالإضافة الى ذلك- نبحث فيها لمعرفة مقتضيات تلك الهيآت ، والأوضاع ، وأسبابها .

(فصل)

- **الفصل** : هو (وحدة وسطى) تشكل قضية جزئية، منها وأمثالها ، يتكون (الباب)، ويمكن الحديث في (الفصل) عن عناصر أو (وحدات صغرى) ، أو مسائل ، أو مطالب هي المسماة ب(المباحث) التي تترابط فيما بينها ترابطا عضويا ، لتشكيل قضية واحدة هي (الفصل).

(فهرس)

- **الفهارس الثابتة** : هي (الكشافات) التي ترد في كل بحث ، ولا تتخلف ،مهما تغير موضوعه، وهي اثنان : فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس المحتويات فلا يجوز خلو أي بحث علمي منها إطلاقا .

- **الفهارس المتغيرة** : هي (الكشافات) التي تغيب وتحضر من بحث لآخر بعضها أو كلها ، بناء على الحاجة العلمية إليها أو عدمها ،بالنسبة للموضوع المدروس، وهي كثيرة منها فهرس الايات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية ، وكذا الأشعار ، والأمثال ، والمصطلحات ، واللغات ، والملل، والنحل ، والأعلام ، والكتب الواردة في متن البحث ...الخ .(123)

- **الفهرسة** : ن. (التكشيف)

(قدم)

- **المقدمة** : هي تعريف إجمالي بالبحث شكلا و مضمونا ، وهي (وحدة صغرى) مستقلة بذاتها ، تكون في أول البحث ، وهي مع ذلك آخر ما ينجز ، نظرا لأنها تتضمن الحديث عن الموضوع بشكل عام ، من حيث علاقة الباحث به ،وعلاقة (الإشكال) المبني عليه (بالمجال) العلمي الذي أنجز في إطاره وقيمته المعرفية ، ثم (المنهج) المتبع في الإنجاز جملة ، وفي (الدراسة) خاصة ، بحثا وعرضا ، وكذا (العوائق الحقيقية) التي اعترضت الباحث ، هذا مع التركيز الشديد ، والمبادرة لفتح ملف (الإشكال) مباشرة.

(قرأ)

- **الاستقراء** : هو تتبع الجزئيات المتجانسة في شيء ما قصد تركيب صورة كلية منها ، لانتاج قاعدة، أو تعميم حكم ، فإذا كان التتبع شاملا لكل الجزئيات سمي ذلك بالاستقراء التام وإذا كان مهملا لبعضها سمي بالاستقراء الناقص.

(قرر)

- **التقرير العلمي** : له وجهان :

أ - التقرير العلمي : هو تقديم صورة علمية، عما هو واقع، كوصف مادة علمية، في كتاب ما، أو مجموعة من الكتب، أو عند شخص معين، أو في قرن، أو قرون معينة، إما بواسطة الانتخاب، وذلك أنك تتحدث عن المادة ثم تستشهد لكلامك (بنصوص)، مختارة، وإما بواسطة (الاستقراء) وذلك بتقديمها، أجمعها في عمل ما.

ب - التقرير العلمي :هو تقديم صورة علمية، عما هو متوقع، ويدخل تحته كل التقارير العلمية التي تقدم لتسجيل البحوث الجامعية ، لأنها تعمل على إعطاء صورة أولية عن الأهداف التي يرمي إليها البحث، والمنهج المقترح للإنجاز، والدراسة، والعرض، ونحو ذلك.

(قرن)

- **طريقة المقارنة** : هي صورة من صور (المنهج الحواري) بواسطتها تنجز الدراسات المقارنة ، أي الدراسات التي تسعى الى إبرازمواطن الوفاق، أو الخلاف بين قضيتين ، أو قضايا في موضوع واحد ، بصورة (تزامنية) مع تفسير ذلك ،وتعليله .

(قسم)

- **القسم** : هو ركن كلي من أركان (الإشكال العلمي) أو جزء قائم بذاته من الموضوع ، ولذلك فهو ينبني على (وحدات) كبرى ووسطى وصغرى ، أي أنه يتضمن (أبوابا). و(فصولا) و(مباحث).

(قلب)

- **القالب العلمي** : هو الإطار الذي تصاغ فيه الدراسة ، أي الشكل الذي تركب به مضامينها (هندسةً) و(توثيقا) و(أسلوبا) .

(قمش)

– **التقميش** : هو عملية جمع المعلومات الموثقة (نصا) أو فكرة من مصادرها بواسطة (الجذاذات) أو (الملفات) .

(كشف)

– التكشيف (الفهرسة) : هو عمل وصفي يقوم على وضع دليل رمزي يتوصل بواسطته إلى مجموعة من المعلومات المذكورة في كتاب أو أكثر، فيسمى (كشافا) أو فهرسا، وقولنا (رمزي) يعني أنه مبني على وصف المعلومات بالرموز أي أرقام الصفحات، والأبواب والفصول ونحو ذلك، لا على التعبير اللغوي الذي هو طابع البحث (المرجعي) و (التقريري) وكلها من فروع (المنهج الوصفي) .

- **التكشيف الموضوعي** : و هو عمل وصفي ، يقوم على توثيق المادة العلمية المصنفة (تصنيفا)علميا و ذلك بتتبع قضايا (موضوع) معين أو مجموعة من المواضيع في (مجال علمي) ما لتحديد مواطنها في (المصادر) و(المراجع) .

- **الكشاف (الفهرس)** : و هو دليل وصفي يتوصل بواسطته إلى مجموعة من المعلومات المذكورة في كتاب أو أكثر بناء على ترتيب (منهجي) معين .

(كمل)

- **البحث التكاملي** : هو الذي ينبني على إبراز تكامل العناصر والجزئيات، داخل (الأنساق العلمية) على نحو ما يتجلى في الفكر الإسلامي، الذي من بين ما يهتم به إبراز التناسق ، والتوافق ، والتكامل بين مكونات الشريعة الإسلامية، في تنظيم حياة البشر أو مكونات العلوم الاسلامية في بناء الحضارة، أو إبراز التناسق بين السنن الشرعية والسنن الكونية ، أو التناسق والتناسب بين الآيات والسورالقرآنية ...الخ .

(لفف)

- **الملفات** : الملف أداة من أدوات (التقميش) يستعمل - على غرار(الجذاذة) - لتوثيق المعلومات المقمشة، وهو عبارة عن غلاف سميك تثبت بداخله أوراق من الحجم العادي ، تسجل بها المعلومات (نصا) وفكرة بمنهج توثيقي مضبوط، وتصنف حسب أبواب البحث، وفصوله ومباحثه.

(منع)

- **المانع** : المانع أو الموانع العلمية : هي مجموعة من المحددات الجزئية الجوهرية التي يتألف من مجموعها (ضابط الواقعية) تقوم كلها ، أو بعضها بحصر موضوع الإشكال، كي يسلم من الهلهلة، والإنشائية وهي خمسة : المانع الانتخابي والزمني والطبيعي، والمكاني، والوصفي.

- **المانع الانتخابي** : هو محدد جوهري جزئي من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال بناء على انتخاب جزء من كل، لتركيز البحث عليه سواء كان هذا الجزء شخصا، أو كتابا، أو مكانا أو فكرة ...الخ وذلك بتخصيص عموم العنوان بنموذج خاص، تنصب عليه الدراسة، أساسا، كقولك (حركة النقد الحديثي بالبصرة خلال ق 2هـ شعبة بن الحجاج نموذجا) .

- **المانع الزمني** : هو محدد جوهري جزئي، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم

بحصر موضوع الإشكال بناء على تحديد مساحة البحث بفترة ما ، أو عصر ما ، أو مرحلة ما .

ولا تداخل بين هذا وبين (المانع الانتخابي)لأن هذا الأخير تخصيص لعموم (العنوان) ممايقتضي التركيز على النموذج الخاص ، مع عدم إغفال العموم ، أما هذا فهو خصوص ابتدائي لأن الدراسة فيه مقيدة بزمن معلوم ابتداء ، نحو قولك (القضاء في العصر الراشدي) أو (كتابة الحديث في القرن الأول الهجري) ...الخ .

- **المانع الطبيعي** : هو محدد جوهري جزئي من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال من الداخل ، أي أن الموضوع يكون بموجبه منحصرا بذاته ، وممنوعا بطبيعته ، وذلك لمعيارية مساحته العلمية ابتداء ، أي لضيقها ،و انحصارها فلا يحتاج الى موانع خارجية (كالمانع المكاني)أو(المانع الزمني) أو غيرهما.

- **المانع المكاني** : هو محدد جوهري جزئي، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال، بناء على تحديد مساحة البحث، بحاضرة ما، أو بادية ما. أو بنسيج من المدن.

و البوادي ، ذات خصائص مشتركة كالشام أو الغرب الاسلامي وهكذا. ولا تداخل بين هذا، وبين (المانع الانتخابي) كذلك، بناء على ما ذكرناه من فروق منهجية في شرح (المانع الزمني).

- **المانع الوصفي** : هو محدد جوهري جزئي ، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال بناء على تقييده بصفة من صفاته . وهو غالبا ما يقع في دراسة الشخصيات خاصة، مثل (الإمام ابن حزم محدثا) و ذلك لإخراج الصفات العلمية الأخرى، ككونه فقيها وأصوليا ومتكلما، وأديبا ..الخ .

(مهد)

- **التمهيد** : (المدخل) : كلاهما بمعنى واحد وهو : توطئة أو فرش، تعرض فيه تصورات عامة لما ينبني عليه إشكال البحث أي المقدمات التي ينبني عليها فهم إشكالية الإشكال المطروح كأن يكون الموضوع مبنيا على إشكال جزئي يناقش في إطارإشكال علمي كلي أوسع. وهو (وحدة وسطى) أو صغرى حسب حجم (البحث) محله بعد (المقدمة)مباشرة.

وقد يطلق لفظ (التمهيد) خاصة على ما يفرش، بشكل موجز من تصورات، ومقدمات، لبعض (الفصول) أو (الأبواب) أو (الأقسام) الواردة في البحث.

(نبط)

- **الاستنباط** : هو الاستنتاج الاجتهادي عامة، والتجديد العلمي مطلقا، فكل عمل يهدف إلى (وضع) نظرية علمية ما، أو (تركيبها) أو بناء قاعدة في الفقه، أو الأصول أو التفسير ...الخ أو تأصيل فتوى، أو مجموعة من الفتاوي، أو تحليل إشكال جزئي ما، بنظر غير مسبوق وبتوجيهات مبتكرة ، فكل ذلك، ونحوه يدخل ضمن الطريقة الاستنباطية من (المنهج التحليلي).

- **الاستنباط الجزئي** : هو الاجتهاد المتعلق بقضايا جزئية، في أحد (المجالات العلمية) على أساس الابتكار والتجديد، كالقيام ببحث يخلص فيه الى صياغة قاعدة، أو قواعد علمية ما، أو وضع مصطلح أو مصطلحات لمجموعة من المفاهيم الجديدة المستنبطة، أو دراسة نازلة ما، قصد استنباط حكمها، أو أحكامها الشرعية، أو دراسة إشكال نظري مما لم يقطع فيه بقول فصل بعد، وإصدار رأي أوآراء حوله، بناء على الحجج والبراهين العلمية.

- **الاستنباط الكلي** : هو الاجتهاد المتكامل الأجزاء، الشمولي النظرة الذي يهدف الى (تركيب) أو (وضع) نظرية علمية ما، فهو إذن عمل جامع يهدف الى القيام بأركان (بحث علمي) كلي تجديدا، وريادة و تأسيسا.

(نتج)

- **الاستنتاج** : هو استنباط الحكم من (النص) لإثبات صحة (الفرض) بناء على القواعد العلمية للفهم.

(نسخ)

- **النسخة المعتمدة** : هي المخطوطة التي وقع عليها الاختيار في (التحقيق) لتنقل عنها النسخة المسودة التيستكون أساس متن الكتاب المحقق .

- **النسخ المساعدة** : هي نسخ المخطوط، التي لم تختر في التحقيق - لتكون أساس متن الكتاب المحقق وإنما اعتمدت في المقابلة (لخدمة) ذلك المتن وتقويمه.(81)

(نسق)

- **النسق** : هو منظومة معرفية، أو تركيب (منهجي) صادر عن تصور مذهبي ما، أو رؤية فلسفية ما، وهو عبارة عن بنية محكمة، تتكون من مجموعة من الجزئيات المتكاملة، التي تدور بشكل منظم حول محور واحد، فتشكل بذلك كلية واحدة. هي النسق .

(نصص)

- النص : و هو شهادة عبارية . تنقل من (مصدر) ما ، أو (مرجع) ما بمنهج (توثيقي) محكم لاختبار صحة (الفرض)، في ضوء دلالتها .

(نظر)

- النظرية : هي رؤية (علمية) شمولية، منتظمة في نسق معرفي ، تقوم على تعميم حكم، أو مجموعة من الأحكام العلمية على نسيج من الإشكالات في (مجال علمي) ما. بناء على تركيب منطقي متكامل .

- النظرية الخاصة للمصطلحية : أو النظريات الخاصة : أحد قسمي (المصطلحية) يقوم على دراسة طبيعة (المصطلحات)، ومشكلاتها، في مجال علمي معين، لمعرفة أوضاعها، وخصائصها التي تميزها ، فإذا كانت (النظرية العامة) تدرس القضايا المشتركة للمصطلح في جميع المجالات ، فإن هذه تهتم بخصوصية المصطلحات المنتمية لمجال معين دون سواه . كالمصطلحات الفقهية أو الحديثية أو الكلامية ...الخ .

- النظرية العامة للمصطلحية : هي أحد قسمي (المصطلحية) يقوم على دراسة القواعد العامة، لوضع (المصطلح العلمي) في سائر المجالات العلمية، لمعرفة طبائعها على العموم، ومشكلاتها المشتركة، ونقد قواعد وضعها، وأصولها العامة ، مما هو مطرد بالنسبة للمصطلح العلمي في المجالات كلها، غير مختص بعلم دون سواه..

(نقح)

- تنقيح المناط : التنقيح هو التهذيب والتشذيب، والمناط : هو العلة، والمراد هو محاولة بيان إشارة النص المجملة للعلة، وذلك بتعيين المقصود بالضبط من بين الأوصاف المحتملة للعلية ، والملابسة للنص، فيحدد الوصف الصالح لذلك، من بينها ويستبعد الباقي وذلك باختبارها من حيث المناسبة واحدة، واحدةً. وهذه العملية تفارق ما يعرف بالسبر والتقسيم لأن هذا، إنما يكون حيث لا يشير النص الى العلة إجمالا ويسكت عنها بإطلاق.

(نقد)

- النقد : هو عملية تقويم للتصحيح و الترشيد، ولذلك فإنه لا يكون بمعنى النقض الذي هو الهدم الشامل، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها، أو إلى (نسق كلي، لبيان الخطأ من الصواب .

(نقش)

- **المناقشة** : هي اختبار الحكم (المستنتج) من نص معين، بعرضه على النصوص الأخرى المؤالفة، وفهوم الباحثين الموافقة ، وكذا النصوص والفهوم المخالفة، لإبطال ما لم يصح، وتأويل ما يمكن تأويله، فإذا ثبت الحكم أمام هذا، كان ذلك دليلا على صوابه، وقيامه حجة لصحة (الفرض) .

(نهج)

- **البنية الخارجية للمنهج** : و المقصود بها المنطق الخارجي الذي يحكم المادة العلمية ، المصنفة في بحث ما .أي الذي يتحكم في توظيف المادة ، واستثمارها بواسطة قوانين وأنساق توجه (البحث العلمي)، وتنظمه . فإذا كانت (البنية الداخلية) تحكم العلوم الشرعية في علاقتها مع موضوعها من نص قرآني، أو حديثي، أو عقيدة. أو فقه ...الخ. فإن البنية الخارجية تحكمها في علاقتها مع نفسها، أي حينما تتصور هي ذاتها موضوعا يبحث فيه، وهذا المعنى هو الذي ينصرف إليه الذهن حينما، نتحدث عن منهج إعداد الرسائل .

- **البنية الداخلية للمنهج** : و المقصود بها المنطق الداخلي، الذي يحكم المادة العلمية للعلوم الشرعية، في علاقتها مع موضوعها الذي تقوم عليه من قرآن أو حديث، أو فقه، أو عقيدة ...الخ إنها (النسق) الداخلي الذي ينبني عليه العلم ، وذلك نحو مناهج التفسير، ومناهج المحدثين ومناهج أصولي الدين، والفقه ...الخ فهذه مناهج تشكل أجزاء من ذات العلم الذي ينبني عليها، وأركانا صريحة منه ، ولذلك سميناها داخلية .

- **علم المناهج أو المنهجية** : هو العلم الذي يدرس المناهج العلمية وصفا، وتحليلا ، بدءابالعرضالمبسط لقواعدها، وأصولها الى العرض (التحليلي) لها تفسيرا، واستنباطا وتجديدا.

- **المنهج** : والمنهج العلمي يرد بثلاثة معان هي :

أ - المنهج بمعناه العام هو منطق كلي يحكم العمل العلمي و يوجهه منذ أن يكون فكرة حتى يصير بناء قائما اعتمادا على أصول، وقواعد تشكل في مجملها نسقا متكاملا هو المسمى بأصول البحث العلمي .

فالمنهج العلمي بهذا المعنى عام يشمل كل القواعد الإجرائية المتخذة لإنجاز البحث، بدءا باختيار الموضوع حتى إنهائه، مرورا (بمراحله) الثلاث : الابتدائية والتركيبية فالتكميلية .

ب - المنهج بمعناه الخاص : هو (نسق) من القواعد والضوابط التي (تركب) البحث العلمي، وتنظمه، باعتباره عملا يهدف الى حل مشكلة معرفية قائمة، (باستقراء) جميع مكوناتها ، التي يظن أنها أساس (الإشكال) .

فالمنهج العلمي - بهذا المعنى - خاص، ذلك أن العام متعلق بإنجاز البحث عبر كل مراحله، بينما هذا متعلق بإنجاز المرحلة التركيبية منه، خاصة، أي (الدراسة).

ج - المنهج بمعناه المجازي: هو الطريقة (الدراسية) المتفرعة عن منهج علمي ما، وذلك نحو قولك المنهج (التاريخي) الذي ليس إلا صورة من صور (المنهج التوثيقي)، أو المنهج (المقارن) الذي ليس إلا فرعا من فروع (المنهج الحواري)... وهكذا.

- **المنهج التحليلي** : هو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكا، أو تركيبا، أو تقويما، فهو إذن يتلخص في عمليات ثلاث، قد تجتمع كلها، أو بعضها في العمل الواحد، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث، وهي حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي : (التفسير) وقد عبرنا عنه بالتفكيك، و(النقد)، وقد عبرنا عنه بالتقويم، ثم (الاستنباط) وقد عبرنا عنه بالتركيب .

– **المنهج التوثيقي** : هو منهج يقوم على اعتماد الوثائق ، استقراءً، وتقويما، واستنباطا ، بهدف تقديم حقائق التراث (جمعا) أو(تحقيقا) أو (تأريخا).

– **المنهج الحواري** : هو منهج مبني على الأخذ والعطاء، أو التقابل والتناظر بين قضيتين، أو أكثر، إنه (نسق) مبني على رصد علاقات الاختلاف أو الائتلاف في الدراسات (المقارنة) و(الوظيفية) و(الجدلية) .

– **المنهج الوصفي**: هو عملية تقدم بها المادة العلمية، كما هي في الواقع، إنه عمل تقريري، يعرض موضوع البحث، عرضا إخباريا، بلا تعليل، أو تفسير، فهو يهدي الى القضايا، أو الموضوعات، أو المصطلحات، أو الاشكالات العلمية، فيصفها كما أوكيفا، أو هما معا، بطريقة نسقية، دون أن يبدي رأيا تعليليا، أو تفسيريا، لوضعها، وطبيعتها. وهو يتجلى في صورتين هما : (العرض) و(التكشيف).

(همش)

- **الهامش (الحاشية)** : هو مجموع المعلومات (التوثيقية) المحالة إلى أسفل المتن، أوآخره (لخدمته)، إرجاعا (لنصوصه) أو شرحا لغوامضه، أو إضاءة لمشكلاته الجزئية...الخ ذلك بصورة منسجمة، ومركزة .

(هندس)

- **الهندسة** : هندسة البحث : هي هيكله العام المركب من أركانه البنائية ، أبوابا، وفصولا، ومباحث...الخ .

(وثق)

- **التوثيق** : له معنيان هما :

أ - التوثيق : هو ضبط (النصوص)، والأفكار المنقولة في متن (البحث)، بإرجاعها الى (مصادرها) بدقة (إحالة) الى (هوامش) البحث ، وكذا (خدمة) الإشكال بما لابد منه ، إلا أنه خارج عن جوهره، ولا يدخل في أركانه، كالتعليقات الكاشفة للغموض ، أو المبعدة للتأويل الخاطئ ، أو المؤكدة لما في الدراسة، بما يزيد عن القدرة الاستيعابية للمتن .

ب - التوثيق : هو نقد النصوص التراثية سندا ومتنا ،لمعرفة الثابت منها و الباطل.

(وحد)

– **الوحدة الصغرى** : هي قضية جزئية صغيرة ، من قضايا البحث هي المسماة (بالمبحث)، تتألف وأخواتها، من أمثالها، لتكوين (وحدة وسطى) تسمى (الفصل) .

– **الوحدة الكبرى** : قضية كبرى من قضايا البحث، تتكون من (وحدتين متوسطتين) أو أكثر، وتشكل ركنا أساسيا من أركان البحث هو المسمى ب(الباب).

- **الوحدة الوسطى** : قضية متوسطة، تتكون من (وحدتين) أو (وحدات صغرى) تشكل (فرضا) أوسط. من فروض البحث الجزئية هو المسمى ب(الفصل).

(وضع)

- **الموضوع** : هو (إشكال علمي)، منضبط (بعنوانه)، فإذا كان الإشكال (نسقا) مركبا من (العوائق المعرفية)، فإنه لا يصير (موضوعا)، إلا بعد إنضاج (نسقه) ذاك، وإنما يكون إنضاجه بتحديده وضبطه، بعنوان، لأن (العنوان) علم على الموضوع، وهما وجهان لعملة واحدة، تماما، كما يرتبط (المصطلح) بالمفهوم. ن .أيضا (العنوان) .

- **الوضع** : هو الإنشاء الابتدائى، لبناء علمي ما، أو لبعض لبناته في (مجال) من المجالات، وعليه فقد يكون (الوضع) إنشاء كليا، كابتكار(نظرية) ما ابتكارا كاملا، أو جزئيا كابتكار أداة من أدواتها، أو قاعدة من قواعدها، أومصطلح من مصطلحاتها ...الخ

(وظف)

- الطريقة الوظيفية : و هي صورة من صور (المنهج الحواري) تهتم بدراسة و ظائف القضايا العلمية ذات العلاقات التأثيرية أو التأثرية أو التكاملية، فالبحث الوظيفي، عمل مبني على رصد (الأنساق) المترابطة بين قضيتين، أو أكثر، لبيانها، وتحديدها، وصفا وتعليلا ونقدا.

فهرس المصادر والمراجع

أ-المصادر والمراجع العربية و المعربة:

- **القرآن الكريم**
- **القرآن المجيد** : (ترجمة محمد حميد الله)(بالفرنسية)، طبعة دار القلم بيروت 1400 هـ
- **إحكام الفصول** : إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي تحقيق عبد المجيد تركي ، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت ط: الأولى 1407هـ1986م
- **أزمة المثقفين** : أزمة المثقفين تجاه الإسلام في العصر الحديث للدكتور محسن عبد الحميد ، نشر مكتبة أسامة بن زيد بالرباط ، مطبعة النجاح الجديدة بالبيضاء ط، الأولى ، سنة 1405هـ1985م
- **أزمتنا الحضارية** : أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق للدكتور أحمد محمد كنعان سلسلة - (كتاب الأمة)الفصلية تصدر عن مركز البحوث ، والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر - الدوحة - العدد :26ط.الأولى الخاصة بالمغرب.

أسس البحث : أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية للدكتور فاخر عاقل دار العلم للملايين بيروت ط الأولى 1979 .

-**أسس المنطق** : أسس المنطق و المنهج العلمي للدكتور محمد فتحي الشنيطي دار النهضة العربية بيروت لبنان ط، الأولى 1970

-**الإسلام في معركة الحضارة** : لمنير شفيق . دار الفكر الاسلامي، بيروت ط الثانية 1410هـ

-**أصول أبي زهرة** : أصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة. ملتزم الطبع و النشر دار الفكر العربي ، بلا تاريخ

-**أصول البحث** : أصول البحث العلمي و مناهجه للدكتور أحمد بدر . نشر وكالة المطبوعات بالكويت ، والمكتبة الوطنية بليبيا. دار غريب للطباعة . القاهرة ط: الثالثة :1977

- **أصول اللوه** : أصول الفقه للأستاذ العربي اللوه ، مطابع الشويخ (ديسبريس تطوان المغرب) ، ط.الثانية 1404هـ1984م

- **أصول نقد النصوص** : أصول نقد النصوص و نشرالكتب ، محاضرات المستشرق الألماني برجستر ، أسر .إعداد و تقديم الدكتور محمد حمدي البكري .نشر دار المريخ الرياض ، 1402هـ/مطبعة .نهضة مصر

-**الإملاء والترقيم** : الإملا ء و الترقيم في الكتابة العربية ، تأليف عبد العليم إبراهيم. دار المعارف بمصر ، بلا تاريخ.

- **البحث الأدبي** : البحث الأدبي ، طبيعته ، مناهجه ، أصوله ، مصادره ، للدكتور شوقي ضيف رقم 64 من سلسلة مكتبة الدراسات الأدبية. دار المعارف بمصر ط . الثانية 1976.

- **تأسيس القضية الاصطلاحية**. (إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين)، سلسلة (بحوث ودراسات) تصدر عن المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة) قرطاج تونس :1989 - المقال المعتمد: (علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة للأستاذ عثمان بن طالب) .

- **تجديد أصول الفقه الإسلامي** : للدكتورحسن الترابي.نشر مكتبة دار الفكر بالخرطوم، طبع دار الجيل بيروت ط.الأولى، سنة 1400هـ / 1980م

- **تحقيق التراث** ، للدكتور عبد الهادي الفضلي صدر عن مكتبة القلم جدة .ط: الأولى1403هـ1983م .

- **تحقيق النصوص** : تحقيق النصوص ونشرها تأليف عبد السلام هارون، صدرعن مؤسسة الحلبى و شركائه للنشر والتوزيع : القاهرة . مطبعة المدني ط: الثانية 1385هـ/ 1965م.

- **التراث العربي** : التراث العربي الإسلامي دراسة تاريخية ومقارنة للدكتور حسين محمد سليمان ، أعيد طبعه بمطابع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر بترخيص من الناشر الأصلي: مطبوعات الشعب بالقاهرة بلا تاريخ.

- **التطبيق العلمي لمنهج البحث الأدبي و التحقيق العلمي** : للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية ، جامعة القاضي عياض بمراكش .المطبعة و الوراقة الوطنية مراكش ط. الأولى سنة 1983م .

- **تفسير سعيد** : تفسير سعيد بن جبير (95هـ) جمع ودراسة للأستاذ أحمد العمراني ، رسالة تقدم بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الاداب فاس 1991/1990م .

-**تفسيرالنصوص** : تفسير النصوص في الفقه الاسلامي د. محمد أديب صالح - المكتب الإسلامي بيروت ط: الأولى . بلا تاريخ .

- **التفسير و المفسرون** : لمحمد حسين الذهبي. دار الكتب الحديثة ، القاهرة ط. الثانية 1396هـ
- **التنظير الفقهي** : للدكتورجمال الدين عطية. مطبعة المدينة . ط.الأولى 1407هـ /1987م
- **حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري** : أبو محمد عبدالرحمان بن عتاب نموذجا للأستاذ خالد الصمدي رسالة تقدم بها لنيل دبلوم الدراست العليا في الدراسات الاسلامية من كلية الآداب بالرباط سنة 1990هـ/1991م .
- **حركة النقد الحديثي** :حركة النقد الحديثي في البصرة خلال القرن الثاني الهجري ، رسالة أعدها الأستاذ عبد الرحمن العمراني لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الاسلامية من كلية الآداب بالرباط سنة 1409هـ 1989م
- **ديوان كثير عزة** : جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس نشر وتوزيع دار الثقافة. بيروت - ط. الأولى : 1391هـ/1971م
- **سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي** : للدكتور عبد القادر محمد رضوان ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر بلا تاريخ.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، تأليف محمد ناصر الدين الألباني . المجلد الثاني منشورات لجنة إحياء السنة أسيوط مصر ط. الأولى 1399هـ
- **ضوابط المعرفة** : ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة تأليف عبد الرحمن حبنكة الميداني طبعة دار القلم دمشق ط،الثالثة 1408هـ1988/م .
- عالم الفكر (مجلة) . المجلد العشرون العدد الأول-أبريل-مايو - يونيو1989-م .
- المقالات المعتمدة :

أ - **تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية** : للأستاذ عبد الوهاب بوحديبة .

ب - **في مناهج البحث العلمي** : وحدة أم تنوع؟ للدكتور أسامة الخولي.

- **العلم في منظوره الجديد**: تأليف روبرت م. أغروس ،وجورج ن ستانسيو . ترجمة د. كمال خلايلي ضمن سلسلة عالم المعرفة العدد:134 يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب - الكويت - مطابع الرسالة بالكويت جمادى الآخر 1409 هـ فبراير 1989م .

- **علوم الحديث** : علوم الحديث و مصطلحه للدكتور صبحي الصالح دار العلم للملاين. بيروت ط: الرابعة عشرة :1982
- **الفتاوي** : مجموع الفتاوي لأحمد بن تيمية جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم . مكتبة المعارف الرباط.
- **في أصول الحوار** : في أصول الحوار و تجديد علم الكلام. للدكتور طه عبد الرحمن، صدرعن المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء ط: الأولى 1987
- **في المنهجية** : في المنهجية والحوار (من سلسلة إسلاميات) للدكتور رشدي فكار، مطبعة أكدال الرباط، توزيع مكتبة وهبة، بالقاهرة والمشعل بالمغرب ط: الثانية .1983
- **القاموس** : القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي . دار الفكر بيروت : 1403/1983 .
- **كتابة البحث : كتابة البحث العلمي صياغة جديدة** : للدكتور عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان. دار الشروق للنشر والتوزيع و الطباعة. جدة ط الثالثة 1408 هـ / 1987م.
- **كيف تكتب بحثا** : كيف تكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة البحوث، وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه. تأليف الدكتور أحمد شلبي مطبعة المعرفة نشر مكتبة النهضة المصرية ط الثالثة عشرة :1981
- **اللسان** : لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المشهور بابن منظور . دار صادر -بيروت بلا تاريخ .
- **اللسان العربي** : مجلة تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب بالرباط) الأعداد : 24.20.18

المقالات المعتمدة هي :

أ - **المصطلحية (علم المصطلحات)** : النظرية العامة لوضع المصطلحات و توحيدها وتوثيقها للدكتور علي القاسمي ، ع:18

ب - **معجم مفردات علم المصطلح** (مواصفة إيزو : 1087) ترجمة الأمانة العامة الفنية للجنة علم المصطلح، هيأة المواصفاة و المقاييس العربية السورية ع : 24،

ج - **منهج بناء المصطلح العلمي العربي** : للدكتور أنور محمد الخطيب ع :20

- **لمحات** : لمحات في المكتبة و البحث و المصادر تأليف، د.محمد عجاج الخطيب صدر عن مؤسسة الرسالة بيروت ط. الخامسة سنة 1400هـ1980/م .

- **ما هي الابستمولوجيا** ؟ لمحمد وقيدي، نشر مكتبة المعارف بالرباط، مطبعة المعارف الجديدة، بالرباط. الطبعة الثانية بلا تاريخ .
- **مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية بفاس عدد خاص** : ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم (عدد خاص (4) السنة 1409هـ1988/م شعبة اللغة العربية وآدابها) . مطبعة المعارف الجديدة - الرباط.
- المقال المعتمد :
- **مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم** : للأستاذ الشاهد البوشيخي.
- **محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي** : دار إحياء الكتب العربية . القاهرة.
- **المذهبية الاسلامية** : المذهبية الاسلامية والتغيير الحضاري، للدكتورمحسن عبد الحميد . (كتاب الأمة رقم 6) .سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية لدولة قطر ط.الأولى 1404هـ
- **المستطرفة** : الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية بيروت ط. الثانية 1400هـ
- **مصطلحات أصولية** : مصطلحات أصولية في كتاب الموافقات، للشاطبي رسالة أعدها الأستاذ فريد الأنصاري، لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط السنة الجامعية 1410هـ 1989 / 1990م) .
- **مصطلحات النقد العربي** : مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج. تأليف الدكتور الشاهد البوشيخي، نشر دار القلم مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء. ط الأولى : 1413هـ/1993م
- **مصطلحات نقدية وبلاغية** : مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ تأليف د. الشاهد البوشيخي، دار الآفاق الجديدة بيروت ط، الأولى : 1402هـ/1982م
- **معجم المعاجم (تعريف بنحو ألف من المعاجم العربية)**. تأليف: أحمد الشرقاوي إقبال دار الغرب الاسلامي ط. الأولى سنة 1407هـ/ 1987م
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** : لمجموعة من المستشرقين مطبعة بريل ليدن 1962.

- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار القلم بيروت. بلا بتاريخ.
- **مفتاح كنوز السنة** : للدكتور إ.ي فنسك، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي و مراجعة الشيخ خليل الميس دار القلم بيروت ط . الثانية 1985 .
- **المفردات** : المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين ابن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة 502هـ. تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني -شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده بمصر 1961م .
- **المناظرة** : مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج الفلسفية (العدد الأول السنة الأولى : شوال 1409هـ) الرباط.

المقالات المعتمدة :

أ - **المفاهيم** : طبيعتها ووظيفتها ، للدكتور الطاهر و عزيز .

ب - **ملاحظات حول إشكالية المصطلح اللغوي في الخلاف الكلامي** للأستاذ عبد المجيد الصغير.

- **مناهج البحث العلمي في الاسلام** : للدكتور غازي حسين عناية، دار الجيل بيروت ط: الأولى 1410هـ
- **مناهج البحث في العلوم الاسلامية** : تأليف د. مصطفى حلمي، نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة مطابع سجل العرب/ط. الأولى1404هـ 1984/م .
- **مناهج بدوي** : مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي، نشر وكالة المطبوعات بالكويت ، ط، الثالثة 1977 .
- **مناهج روزنتال** : مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي. تأليف د. فرانتز روزنتال ترجمة د أنيس فريحة ، ومراجعة د. وليد عرفات ./ نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت ط. الرابعة 1403هـ/1983م
- **مناهج الطالب** : مناهج الدراسات الأدبية الحديثة ، د. عمر محمد طالب، دار اليسر للنشر والتوزيع. الدارالبيضاء. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط. الأولى 1988.
- **مناهج فلا ديمير** : مناهج البحث العلمي. د. فلاديمير كورغانوف، ترجمة د، علي مقلد ـ دار الحداثة بيروت، بلا تاريخ.
- **المناهج الفلسفية** : تأليف الطاهر وعزيز. نشر المركز الثقافي العربي ط. الأولى 1990م
- **مناهج النشار** : مناهج البحث عند مفكري الاسلام واكتشاف المنهج العلمي في

العالم الإسلامي، للدكتور علي سامي النشار. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ط . الثالثة 1404هـ

- **المنهج الإسلامي** : المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل : دراسة منهجية في علوم الحديث. للدكتور فاروق حمادة. نشر مكتبة المعارف بالرباط / مطبعة النجاح الجديدة بالدارالبيضاء ط : الأولى : 1982-1402

- **منهج البحث في العلوم الاسلامية** : تأليف الدكتور محمد الدسوقي، صدر عن دار الأوزاعي، ط. الأولى : 1404هـ/ 1984م .

- **المنهج العلمي** : المنهج العلمي وتفسير السلوك، للدكتور محمد عماد الدين إسماعيل. رقم 1 من سلسلة علم سلوك الانسان، نشر مكتبة النهضة المصرية . القاهرة، مطبعة السعادة ، مصر ، بلا تاريخ.

- **منهجية البحث** : كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث. للدكتور، إميل يعقوب، مطبعة جروس برس، لبنان 1986م.

- **الموافقات** : الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي (790هـ)، ضبط محمد عبد الله دراز وشرح الشيخ عبد الله دراز مطبوع في أربعة أجزاء بدار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط. الثانية 1395هـ ./1975م

- **الناشر العربي** : مجلة فصلية يصدرها اتحاد الناشرين العرب ، بطرابلس ليبيا تعنى بشؤون النشر وقضايا الكتاب ، العدد الثالث عشر1989 . المقال المعتمد : (نحو نظام عربي موحد للتكشيف) للدكتور أبي بكر محمد الهوش .

-**نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة و الأدب** : د. أمجد الطرابلسي . الناشر . (عيون المقالات) دار قرطبة للطباعة والنشر الدارالبيضاء ط. الخامسة 1406هـ / 1986م .

- **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي** : للأستاذ أحمد الريسوني نشر المعهد العالمي للفكر الاسلامي. طبع دار الأمان بالرباط،ط: الأولى سنة 1400هـ / 1991م.

- **نيل الأوطار** : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي الشوكاني. دار الفكر. بيروت ط. الثانية : 1400هـ / 1991م.

- **الهدى** : مجلة إسلامية جامعة تصدرها جمعية جماعة الدعوة الإسلامية بفاس - المغرب - العدد 18، المقال المعتمد (حاجتنا الى علم أصول الفقه) للأستاذ أحمد الريسوني.

فهرس المحتويات


مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

هذا الكتاب

وبعد، فقد عز أن أجد كتابا، يقدم صورة عملية، لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية، مستلهما في ذلك أصول المذهبية الإسلامية، وفروعها، ومستفيدا – في نفس الوقت – من المناهج الغربية، بعد استصلاحها، وتخليتها من أدوائها. فيكون سهل المنال مادة ومنهجا، بالنسبة للطلبة، والباحثين المبتدئين، ممن لم يتيسر له الإطلاع على أصول (المنهجية). فخطر لي، بعد ذلك، أن أحاول وضع لبنة، في أساس هذا المشروع، عسى أن تتوالى المحاولات من هنا وهناك. فيمكن أن نتحدث بعد إن شاء الله عن (مناهج البحث في العلوم الشرعية) بما في العبارة من معنى.

المؤلف

- ولد في إقليم الرشيدية، جنوب شرقي المغرب، سنة 1960م.
- حصل على الإجازة في الدراسات الإسلامية، من جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس.
- حصل على دبلوم الدراسات العليا (الماجستير) في الدراسات الإسلامية من جامعة محمد الخامس، كلية الآداب بالرباط.
- عضو مؤسس لمعهد الدراسات المصطلحية، التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس.
- عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.
- عضو رابطة المستقبل الإسلامي المغربية.
- له أربعة دواوين شعرية : ديوان المقامات، وديوان الإشارات، وديوان المواجد، ثم ديوان القصائد، ولم يطبع منها إلا هذا الأخير.
- أنجز من الدراسات العلمية :
  - مصطلحات أصولية، في كتاب الموافقات، للشاطبي.
  - التوحيد والوساطة الجزء الأول والثاني.
- ومن الكتابات التربوية : (قناديل الصلاة).
- بالإضافة إلى عدة مقالات، في العمل، والأدب الإسلاميين.
- يعمل أستاذا للدراسات الإسلامية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب.

الثمن : 30 درهما